

الإبحار في عالم مضطرب

التقرير السنوي
لصندوق النقد الدولي
٢٠٢٦



رغم التحديات الناجمة عن
الصدمات الجيوسياسية،
والصراعات الجارية،
والتحولات الكبيرة في النظام
التجاري العالمي، فقد اتسم
العام الماضي بالصمود
الاقتصادي.



تحولات

رغم التحديات الناجمة عن الصدمات الجيوسياسية، والصراعات الجارية، والتحويلات الكبيرة في النظام التجاري العالمي، فقد اتسم عام ٢٠٢٥ بالصمود الاقتصادي. وظل النمو العالمي متماسكا وواصل التضخم تراجعته بفضل سرعة تكيف القطاع الخاص، والدعم من سياسات المالية العامة والسياسات النقدية، والاستثمارات المرتبطة بالتكنولوجيا. وساهمت هذه العوامل في حدوث ارتفاع طفيف في تنبؤات صندوق النقد الدولي للنمو العالمي في بداية ٢٠٢٦.

الآفاق

غير أن هذا المسار شهد تحولا كبيرا بدءا من نهاية شهر فبراير جراء الحرب في منطقة الشرق الأوسط. ورغم أن تلك المنطقة كانت الأشد تأثرا بالاضطرابات المرتبطة بالصراع، فقد تسببت صدمة إمدادات الطاقة والسلع الأولية الأخرى - وآثارها الممتدة إلى سلاسل الإمداد الأوسع نطاقا - في صعوبات بالغة امتدت إلى ما هو أبعد من ذلك. فقد جاءت هذه الصدمة الجديدة في وقت كان الدين العام العالمي يقترب بالفعل من أعلى مستوياته على الإطلاق.

وعلى المدى المتوسط، لا تزال آفاق النمو متأثرة سلبا بتحديات هيكلية مثل تزايد أعداد السكان المسنين في كثير من أنحاء العالم - حتى مع عدم افتراض وقوع صدمات إضافية. غير أن سياسات المالية العامة الداعمة واستثمارات القطاع الخاص في الوقت الراهن يمكن أن تساعد على تجاوز الاقتصاد العالمي هذه الصعاب، كما أن مكاسب الإنتاجية الممكنة من الذكاء الاصطناعي يمكن أن تضع العالم على مسار تحقيق نمو أعلى. ويعكف صندوق النقد الدولي على مساعدة بلدانه الأعضاء على تجاوز هذه التيارات المعاكسة - بالاستفادة من الفرص وإدارة المخاطر - من خلال إسداء المشورة بشأن السياسات، وتنمية القدرات، وتوفير التمويل حسب ظروف كل بلد على حدة.

العالمية

المدير العام

عزيزي القارئ،

يواصل الاقتصاد العالمي إبداء قدرته على الصمود في مواجهة صدمات متداخلة وأكثر تكرارا. وفي العام الحالي، كانت الحرب في منطقة الشرق الأوسط هي السبب في تقييد النمو، وزيادة التضخم، وإرباك سلاسل إمداد أهم السلع الأولية. ولولا سرعة تحرك القطاع الخاص بدعم من الاستثمار في الذكاء الاصطناعي وانضباط صنع السياسات، لكانت الأوضاع أسوأ بكثير.

ولكن عدم اليقين لا يزال مرتفعا والآفاق متوسطة الأجل تتسم بالفتور. لذا يجب أن نسلك مسار النمو الاقتصادي المرتفع، مع تعزيز القدرة على الصمود في عالم بات عرضة للصدمات.

وفي هذا الشأن، هناك أهمية بالغة لتحقيق استقرار الأسعار والاستقرار المالي. وبفضل أطر السياسات السليمة والمؤسسات القوية، فإنهما يشكلان ركيزتين لقدرة الاقتصاد على الصمود. غير أن التحديات على مستوى المالية العامة تزداد حدة بدرجة أكبر. وبينما لا تزال سلطات المالية العامة تمتلك الأدوات التي يمكنها الاستعانة بها، فإن عليها الاختيار بينها بحكمة. وتشكل السياسات الهيكلية أيضا مسارا حيويا لبناء مزيد من النمو المستدام والمرونة والصمود الاقتصادي.

وإزاء هذه الخلفية، نجد أن الذكاء الاصطناعي يوفر الفرص ويخلق المخاطر على حد سواء. وحتى تتمكن البلدان من الاستفادة من تلك الفرص، يمكنها مساعدة العمالة على اكتساب مهارات جديدة ومساعدة الشركات على اغتنام مكاسب الإنتاجية الممكنة. وبالنسبة لإدارة المخاطر، فإن تقوية الصمود السيبراني تمثل مطلبا ضروريا.

وبينما تسعى بلداننا الأعضاء لاجتياز التيارات المعاكسة الراهنة، فإن الصندوق يقف بجوارها مع تنوع أشكال الدعم الذي يقدمه لتلبية احتياجات كل بلد على حدة. وهذا يشمل المشورة الواضحة والصريحة بشأن السياسات، والمساعدة المالية المخصصة حسب ظروف كل بلد، بالإضافة إلى تنمية القدرات. ومن سعي البلدان لاجتياز البيئة التجارية المتغيرة، إلى تخفيض الاختلالات، إلى اغتنام الفرص التي يتيحها عصر الذكاء الاصطناعي، يقف الصندوق على أهبة الاستعداد ليكون محفلا للتعاون وقناة لنقل السياسات السليمة.

وقد استطعنا، بفضل دعم بلداننا الأعضاء، الممثلة في المجلس التنفيذي للصندوق، أن نعزيز قدرات الصندوق أكثر على مدار السنة المالية الماضية.

ولدعم بلداننا الأعضاء الأشد عرضة للمخاطر، نعمل حاليا على تنفيذ إصلاحات الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر التي سبقت الموافقة عليها في عام ٢٠٢٤. وإذ نتوجه بالشكر للأعضاء الذين قدموا الالتزامات، ندعو الأعضاء الآخرين لتقديم ضمانات بموارد تمويل الدعم الإضافية لضمان التمويل الذاتي لطاقة الإقراض من الصندوق الاستئماني.

ولكي تتمكن من دعم كل بلداننا الأعضاء، فإننا نعكف حاليا على تعزيز وظائف الصندوق الرئيسية من خلال إجراء مراجعات شاملة لدورنا فيما يلي: كيفية إجراء أعمال الرقابة وتقييمات القطاع المالي؛ وكيفية تحديد مستوى الدين الذي يمكن لبلداننا الأعضاء منخفضة الدخل الاستمرار في تحمله؛ وكيفية تصميم البرامج الاقتصادية القطرية؛ وكيفية تقييم الاختلالات العالمية وتأثيراتها.

ولضمان استمرار قدرة الصندوق على اشتغال كل بلدانه الأعضاء وتمثيلها، فإننا نواصل حث الأعضاء على تنفيذ بنود المراجعة العامة السادسة عشرة للحصص.

والصندوق ملتزم بالبناء على نقاط قوتنا لتلبية الاحتياجات الجديدة والمتطورة لبلداننا الأعضاء. فمع كل صدمة جديدة يتضح لنا أكثر مدى ترابطنا، وحجم النفع الذي يمكن أن يعود على بلداننا الأعضاء من تجميع مواطن قوتها والعمل جنبا إلى جنب مع صندوق النقد الدولي لتحقيق نتائج ملموسة.

مع أطيب تحياتي،



كريستالينا غورغييفا

المدير العام



الرقابة الاقتصادية

١٣٨ عملية فحص سلامة اقتصادات البلدان

يشرف صندوق النقد الدولي على النظام النقدي الدولي، وينخرط في عمليات فحص سلامة السياسات الاقتصادية والمالية في بلدانه الأعضاء. وتُعرف هذه الأنشطة بالرقابة. وفي سياق هذا العمل، الذي يجري على المستويين القطري والعالمي، يسلط الصندوق الضوء على المخاطر المحتملة التي تهدد الاستقرار ويقدم المشورة بشأن تعديلات السياسات. وتتضمن الرقابة القطرية مشاورات منتظمة (سنوية في العادة) مع البلدان الأعضاء بصفة منفردة، فيما يُعرف باسم مشاورات المادة الرابعة. وفي ظل برنامج تقييم القطاع المالي، يُجري الصندوق كذلك تحليلات متعمقة بانتظام للقطاعات المالية المؤثرة على النظام المالي في كل بلد.

الإقراض

قروض بإجمالي ٤٠ مليار دولار إلى ١٨ بلدا، منها حوالي ٢ مليار دولار إلى ٩ بلدان منخفضة الدخل

يقدم صندوق النقد الدولي التمويل لبلدانه الأعضاء التي تواجه احتياجات فعلية أو محتملة أو مرتقبة في ميزان المدفوعات لمساعدتها على حل مشكلات موازين مدفوعاتها مع تشجيع النمو الاقتصادي القوي. ومن خلال تسهيلات الصندوق الاستثماري للصلافة والاستدامة يساهم التمويل المقدم من صندوق النقد الدولي كذلك في تعزيز الاستقرار المرتقب لموازين مدفوعات بلدانه الأعضاء. ورغم أن معظم التمويل يُقدّم لدعم برنامج اقتصادي، فإن الصندوق يقدم كذلك التمويل الطارئ القائم على الصرف العاجل للموارد وفق شرطية محدودة - وتم تقديم مثل هذا التمويل بمستويات غير مسبقة في أعقاب تفشي جائحة كوفيد-١٩.

تنمية القدرات

مساعات بقيمة ٤٠٠ مليون دولار في هيئة مشورة فنية عملية، وتدريب في مجال السياسات، وفعاليات تعلّم الأقران

يُعمل صندوق النقد الدولي مع البلدان لتقوية مؤسساتها الاقتصادية من خلال تقديم المساعدة الفنية والتدريب حول القضايا الاقتصادية بالغة الأهمية التي تقع في صميم خبراته. وتساعد هذه الجهود البلدان في تنفيذ السياسات الاقتصادية وسياسات القطاع المالي بدرجة أعلى من الفعالية ومعالجة التحديات المعقدة. ويشارك الصندوق المعرفة المتاحة له - ولدى بلدانه الأعضاء - مع المؤسسات الحكومية كوزارات المالية والبنوك المركزية والهيئات الإحصائية وأجهزة الرقابة المالية وإدارات الإيرادات من خلال تقديم المشورة العملية والتدريب والتعلم بين الأقران. ويقدم الصندوق أنشطة تنمية القدرات بالتواجد الشخصي ومن بُعد عن طريق خبرائه، والمستشارين المقيمين لفترات طويلة في البلد المعني، والمستشارين في مراكز تنمية القدرات الإقليمية البالغ عددها ١٧ مركزا، والخبراء الخارجيين لفترات قصيرة. وكذلك من خلال التدريب في الفصول الدراسية، والطلقات التطبيقية العملية والندوات، والدورات التدريبية عبر شبكة الإنترنت.

العمل الذي نضطلع به يتبع على الصفحة ٢٤

العمل الذي نضطلع به: دعم النمو الاقتصادي والرخاء

يعمل صندوق النقد الدولي على مساعدة بلدانه الأعضاء على تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفاظ عليه ويدعم تحقيق النمو المستدام والرخاء لكل بلدانه الأعضاء البالغ عددها ١٩١ بلدا من خلال أنشطته التالية:



من نحن: استنادا إلى الخبرات العالمية ووحدة الهدف

يُضطلع فريق الإدارة العليا وإدارات صندوق النقد الدولي الثمانية عشر بمهام الصندوق المتعلقة بالبلدان والسياسات والتحليل والعمل الفني، بدعم من موظفين من جميع أنحاء العالم يعبرون عن تنوع البلدان الأعضاء. ويمكن الاطلاع على قائمة بأسماء كبار مسؤولي الصندوق في صفحة ٦٣ من هذا التقرير، كما يمكن الاطلاع على الهيكل التنظيمي للصندوق في الموقع الإلكتروني IMF.org.

من نحن يتبع على الصفحة ٥٦



لمحة عن صندوق النقد الدولي

يعمل صندوق النقد الدولي على تحقيق النمو والرخاء على أساس مستدام لكل بلدانه الأعضاء البالغ عددها ١٩١ بلدا عضوا. ولتحقيق هذا الهدف، فإنه يدعم السياسات الاقتصادية التي تشجع الاستقرار المالي والتعاون في المجال النقدي، وهما عاملان ضروريان لزيادة الإنتاجية، وخلق فرص العمل، وتحقيق الرخاء الاقتصادي. والصندوق مسؤول أمام بلدانه الأعضاء التي تنظم أعماله وسياساته. وجميع البلدان الأعضاء في الصندوق ممثلة في مجلسه التنفيذي، الذي يناقش تبعات السياسات الاقتصادية لكل بلد عضو على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي، ويوافق على التمويل المقدم من الصندوق لمساعدة البلدان الأعضاء، كما يشرف على جهود الصندوق في مجال تنمية القدرات.

يغطي هذا التقرير السنوي أنشطة المجلس التنفيذي والإدارة العليا وخبراء الصندوق خلال السنة المالية من الأول من شهر مايو ٢٠٢٥ إلى ٣٠ إبريل ٢٠٢٦، ما لم يذكر خلاف ذلك. وتعكس محتويات التقرير آراء المجلس التنفيذي ومناقشاته بشأن السياسات حيث كانت له مشاركات فعالة في إعداد هذا التقرير السنوي.

وتبدأ السنة المالية في صندوق النقد الدولي في الأول من مايو وتنتهي في ٣٠ إبريل. وتعتبر التحليلات واعتبارات السياسات الواردة في هذه المطبوعة عن وجهات نظر المديرين التنفيذيين في الصندوق. ويمثل حق السحب الخاص وحدة الحساب المستخدمة في الصندوق؛ وتستخدم القيم التقريبية في تحويل بيانات الصندوق المالية إلى الدولار الأمريكي ويتم توفيرها على سبيل التيسير. وفي ٣٠ إبريل ٢٠٢٦، بلغ سعر صرف الدولار الأمريكي ٠,٧٢٨٨٥٤ وحدة من حقوق السحب الخاصة، وبلغ سعر صرف وحدة حقوق السحب الخاصة ١,٣٧٢٠٢٠ دولارا أمريكيا. وفي التاريخ نفسه من السنة السابقة (٣٠ إبريل ٢٠٢٥)، بلغ سعر صرف الدولار الأمريكي ٠,٧٣٧٤٠١ وحدة من حقوق السحب الخاصة، وبلغ سعر صرف وحدة حقوق السحب الخاصة ١,٣٥٦١١٠ دولارا أمريكيا. و"مليار" تعني ألف مليون، و"تريليون" تعني ألف مليار؛ وترجع التفاوتات الطفيفة بين مفردات الأرقام والمجاميع الكلية إلى عملية التقريب. ولا يشير مصطلح "بلد" حسب استخدامه في هذا التقرير السنوي في جميع الحالات إلى كيان إقليمي يشكل دولة حسب مفهوم القانون الدولي والأعراف الدولية. ويشمل هذا المصطلح أيضا، حسب استخدامه في هذا التقرير، بعض الكيانات الإقليمية التي لا تشكل دولا ولكن يحتفظ ببياناتها الإحصائية على أساس منفصل ومستقل. ولا تنطوي الحدود والألوان والتسميات ولا غيرها من المعلومات المستخدمة في أي خرائط على أي استنتاجات من جانب صندوق النقد الدولي بشأن الوضع القانوني لأي إقليم ولا أي تأييد أو قبول لهذه الحدود.

يُضطلع الصندوق بثلاث مهام بالغة الأهمية:

تنمية القدرات

توفير التدريب والمساعدة الفنية، عند الطلب، لمساعدة البلدان الأعضاء على تقوية مؤسساتها الاقتصادية من أجل تصميم وتنفيذ سياسات اقتصادية سليمة.

ويقع مقر الصندوق الرئيسي في واشنطن العاصمة، وله مكاتب في أنحاء العالم بغرض توسيع نطاق تواصله على المستوى العالمي والحفاظ على الروابط الوثيقة مع بلدانه الأعضاء. وللاطلاع على مزيد من المعلومات عن صندوق النقد الدولي وبلدانه الأعضاء، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني للصندوق IMF.org.

الرقابة الاقتصادية

إسداء المشورة للبلدان الأعضاء بشأن اعتماد السياسات اللازمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتسريع وتيرة النمو الاقتصادي، وتخفيف حدة الفقر.

الإقراض

إتاحة التمويل للبلدان الأعضاء لمساعدتها في معالجة المشكلات المتعلقة بميزان المدفوعات، بما في ذلك حالات عجز النقد الأجنبي الناتجة عن تجاوز المدفوعات الخارجية إيرادات النقد الأجنبي.

وسعر صرف الدولار الأمريكي مقابل حق السحب الخاص

١ دولار أمريكي = ٠,٧٢٨٨٥٤ حق سحب خاص

في ٣٠ إبريل ٢٠٢٦، كان سعر صرف حق السحب الخاص مقابل الدولار الأمريكي

١ حق سحب خاص = ١,٣٧٢٠٢٠ دولارا أمريكيا



اقرأ بالداخل

عن كتب

٢٠



آفاق جديدة
للمويل الرقمي

١٧



التجارة والنمو:
صمود منهك

١٤



الذكاء الاصطناعي:
التطبيق والاضطراب
الابتكاري

١٠



المالية العامة:
تنامي الضغوط
على المال العام

٢٣

الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي لعام ٢٠٢٦: بانكوك، تايلند



من نحن

٦٠ فريق الإدارة العليا

٦٢ المديرين التنفيذيين والمناوبون

٦٤ الموارد

٧٤ المساءلة والشفافية

٨٢ المواطنة المؤسسية

العمل الذي نضطلع به

٢٤ الرقابة الاقتصادية

٢٦ الإقراض

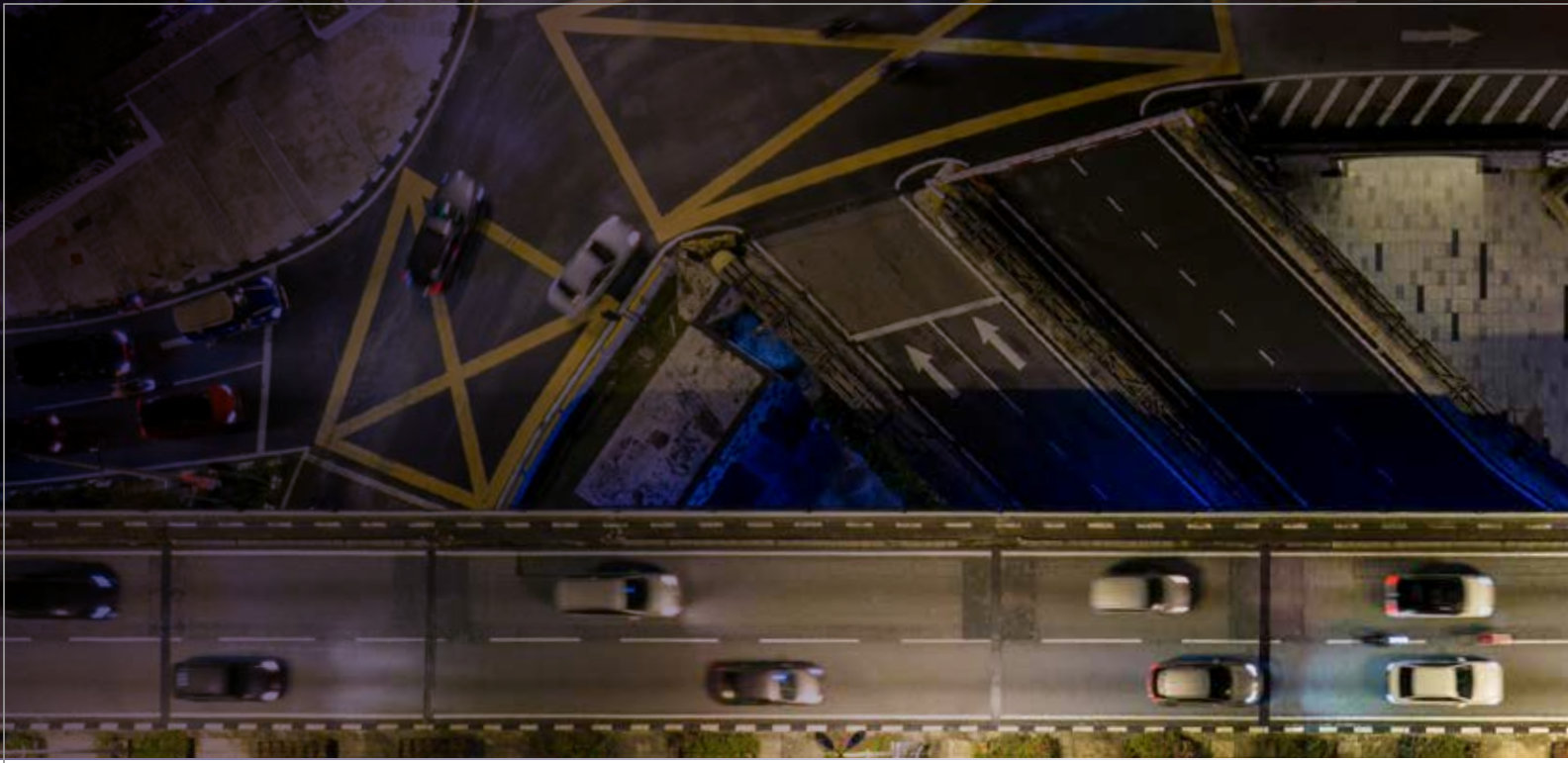
٤٠ تنمية القدرات

٥٤ دعم الصندوق في المحافل الدولية

الجزء الأول

عن كُتُب

المالية العامة: تنامي الضغوط على المال العام



يواصل

الدين العام العالمي الارتفاع مرة أخرى بعد انخفاضه لفترة وجيزة عن أعلى مستوياته التاريخية

أثناء حقبة الجائحة. وكان الدين العام في سبيله بالفعل لبلوغ مستويات حقبة الحرب العالمية الثانية بحلول عام ٢٠٢٨، حتى قبل اندلاع الحرب في الشرق الأوسط. غير أن الصراع يساهم حاليا في زيادة الضغوط المالية مما أسفر عن حدوث زيادة حادة في أسعار الطاقة، وتشديد الأوضاع المالية، وإبطاء عجلة النمو، مع عدم وجود مؤشرات واضحة عن مدى استمرار هذه الضغوط. وأصبحت الحكومات مضطرة للاختيار بين بدائل صعبة في إطار سعيها لتقليل المشقة الناجمة عن ارتفاع تكاليف

الطاقة مع الحفاظ في الوقت نفسه على الحيز المتاح من الموازنة. وتعرض البلدان المستوردة للطاقة، لا سيما البلدان منخفضة الدخل، لأشد درجات الضغط.

وقد تفاعلت أسواق السندات بالتالي مع هذه الديناميكية. فارتفعت العائدات على السندات السيادية طويلة الأجل وازدادت حدة تقلباتها. وفي غضون ثلاث سنوات فقط، ارتفعت مدفوعات الفوائد بنحو النصف - من ٢٪ تقريبا من إجمالي الناتج المحلي إلى قرابة ٣٪ - أي ما يعادل تريليونات الدولارات على مستوى العالم لا يمكن إنفاقها على التعليم أو البنية التحتية أو أي أولويات ملحة أخرى.





منخفضة الدخل إلى تحمل وطأة تخفيضات المساعدات الإنمائية.

وتبدو صورة المالية العامة حالياً مثيرة للقلق البالغ في مختلف البلدان وعلى كافة مستويات الدخل. وحيثما تستدعي الحاجة تقديم دعم الطاقة الاستثنائي وتوفر له الحيز المالي، ينبغي أن يكون هذا الدعم مؤقتاً وموجهاً بدقة للمستحقين. وسوف يساعد ذلك على ضمان تضائل الطلب لكي يتوافق مع المعروض العالمي المنخفض.

وبدءاً من الآن وامتداداً إلى المدى المتوسط ، يتعين توخي الدقة في تحديد أولويات المالية العامة في ظل زيادة الطلب المستمرة على المال العام. ورغم صعوبة تنفيذ إصلاحات دائمة على معاشات التقاعد العامة غير المستدامة ودعم الوقود

وتضيف هذه التكاليف عبئاً آخر إلى جانب احتياجات الإنفاق الدفاعي الجديدة، في ظل تزايد اكتساب المشاغل الأمنية أهمية مماثلة لعدم اليقين التجاري والسياسي.

وتتسبب مواطن ضعف المالية العامة أيضاً في تفاقم المخاطر المحيطة بالاستقرار المالي، مما يزيد من المخاوف بشأن السيولة والاضطرابات في أسواق الصرف الأجنبي والأسواق المالية الأخرى. ويلجأ كبار المقترضين حالياً إلى إصدار المزيد من سندات الدين قصيرة الأجل للتعامل مع فواتير مدفوعات الفوائد. ولكن ذلك يجعلهم أكثر عرضة لمخاطر التحولات المفاجئة في أوضاع التمويل قصير الأجل.

ولازدياد إصدارات الدين في الاقتصادات المتقدمة آثار عالمية أيضاً، حيث تنخفض أموال المستثمرين المتاحة للمقترضين السياديين الآخرين - حتى مع اضطراب البلدان



بلجيكا

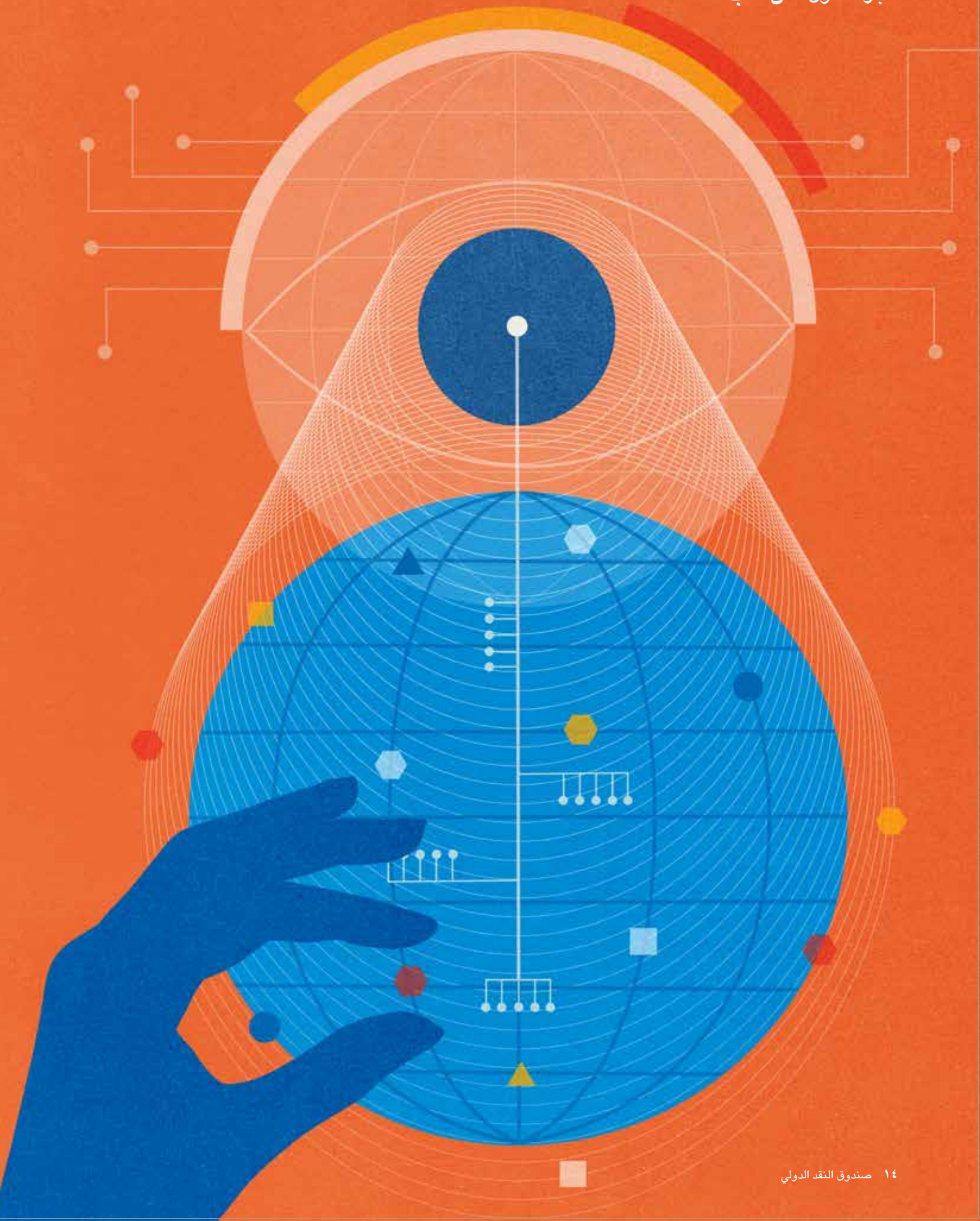
يتعين توخي
الدقة بدءًا من
الآن وامتدادًا إلى
المدى المتوسط
في تحديد أولويات
المالية العامة في
ظل زيادة الطلب
المستمرة على
المال العام.



لمشروعات الاستثمار وإعداد ميزانية متعددة السنوات لضمان كفاءة استخدام موارد دافعي الضرائب في زيادة النمو. وفي البلدان منخفضة الدخل، ساعدت خبرة الصندوق في مجال تعبئة الإيرادات على تعويض أثر تراجع المساعدة الانمائية. وساعد التمويل المقدم من الصندوق تلك البلدان على اجتياز الأزمات المفاجئة وبناء القدرة على الصمود في الأجل الطويل، على حد سواء.

وبينما تتأهب بلدان كثيرة للتعامل مع شيخوخة وانكماش السكان، وتسعى بلدان أخرى لتوفير التعليم وخلق الفرص لفئة الشباب التي تشكل نسبة أكبر من سكانها، سوف يواصل الصندوق دعم صناع السياسات في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية الصعبة لإطلاق إمكانات النمو.

التنازلي، فإن هذه الإصلاحات ضرورية للمساعدة في تحرير الأموال اللازمة لسداد الديون وتنفيذ الاستثمارات التحويلية. وبإمكان البلدان العمل على تعبئة الإيرادات وتوفير الحيز اللازم لتحديث البنية التحتية الرقمية، والتعليم، وشبكات الأمان الاجتماعي - مما يمكنها من الاستفادة من الذكاء الاصطناعي، مع دعم العمال المسرحين. وبإمكانها كذلك تعزيز قدرتها على الصمود في مواجهة اضطرابات التجارة والطاقة - والكوارث الطبيعية - مع الاستمرار في خفض الإنفاق الكلي. ويقف الصندوق بجانب كل بلد من بلدانه الأعضاء كتفا بكتف، بحيث يساعد صناع السياسات على التكيف مع الصدمات العالمية المستمرة ويعمل معهم للتأكد من أن سياسة المالية العامة تحقق الاستقرار لاقتصاد بلادهم. ويساهم الصندوق كذلك في وضع إجراءات مثل تحليلات التكلفة والعائد



الذكاء الاصطناعي:

التطبيق

والاضطراب الابتكاري

ففي عام ٢٠٢٥، أدت الاستثمارات في التكنولوجيا المرتبطة بالذكاء الاصطناعي إلى زيادة تقديرية في نمو إجمالي الناتج المحلي الأمريكي بنسبة قدرها ٠,٥ نقطة مئوية. وإضافة إلى ذلك، تسارعت وتيرة نمو الإنتاجية في الولايات المتحدة على مدار السنوات القليلة الماضية، وهو ما قد يعكس إلى حد ما الآثار المبكرة لتبني الذكاء الاصطناعي. ووفقا لبعض التقديرات الخارجية، فإن الاستثمار في الذكاء الاصطناعي بقيادة القطاع الخاص قد يتجاوز تريليوني دولار عالميا في عام ٢٠٢٦، مما يضعه ضمن محركات النمو الأسرع نموا في السنوات الأخيرة. ويشارك المجلس التنفيذي للصندوق حاليا بفعالية في التطورات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي وانعكاساتها على الاقتصاد الكلي.

وبينما يتحول الإنفاق العالمي نحو تطبيق هذا النوع من التكنولوجيا في مختلف القطاعات، فإن مكاسب الإنتاجية المعززة بالذكاء الاصطناعي قد تتسارع وتيرتها عبر نطاق واسع من الصناعات والمهن. وهنا نجد أن آسيا تسعى بقوة للاستفادة من الفرص التي يتيحها الذكاء الاصطناعي. وبفضل ما تتمتع به سنغافورة من قوة البنية التحتية الرقمية، والتعليم، والتنظيم الاستشرافي، فإنها تحتل حاليا موضع الصدارة في مؤشر الجاهزية للذكاء الاصطناعي التابع لصندوق النقد الدولي. وبينما تشكل منطقة شرق آسيا مركزا لتصنيع وتصميم الرقائق الإلكترونية، فإن منطقة جنوب شرق آسيا تستثمر قوتها في الصناعة التحويلية للارتقاء كذلك إلى مرتبة أعلى في سلسلة القيمة.

ولكن المخاطر لا تزال قائمة. فمشاعر القلق تتزايد لدى صناع السياسات والأسر ودوائر الأعمال إزاء كيفية تأثير الذكاء الاصطناعي في تحول أسواق العمل - فقد يتسبب في تزايد التسريح من الوظائف وخفض الأجور بالنسبة لشرائع معينة من القوة العاملة. وتوضح دراسة بحثية أجراها الصندوق أن الأشخاص الذين يعملون في وظائف تتطلب مهارات مرتبطة بالذكاء الاصطناعي يحققون دخلا أكبر، ولكن المدن والمناطق التي تزداد فيها هذه الوظائف لا تشهد نموا كليا في الوظائف. فالعمال من ذوي المهارات في الذكاء الاصطناعي مستفيدون. وكذلك العاملون في الوظائف ذات المهارات المحدودة - كالعاملين في المطاعم - الذين يقدمون الخدمات لأصحاب الدخول المرتفعة. ويستبعد العمال ذوو المهارات المتوسطة المعرضة وظائفهم بدرجة كبيرة لاحتمالات التحول إلى التشغيل الآلي.

ومن منظور مؤسسات الأعمال، فإن المنافع المترتبة على تنفيذ استثمارات مكلفة في الذكاء الاصطناعي، ممولة غالبا بالدين، قد تكون خادعة. وقد يؤدي

المستفيدون هم
العمال من ذوي
المهارات في الذكاء
الاصطناعي،
وكذلك العاملون
في الوظائف ذات
المهارات المحدودة
- كالعاملين في
المطاعم - الذين
يقدمون الخدمات
لأصحاب الدخول
المرتفعة. أما
العمال ذوو
المهارات المتوسطة
فهم مستبعدون.

الجزء الأول: عن كُتب

التأثير البالغ في الاقتصاد الكلي، مثل تأثير الذكاء الاصطناعي على الإنتاجية والنمو، وأسواق العمل ومهارات العمالة، وانعدام المساواة بين البلدان وداخل البلد الواحد، والأسواق المالية، والطاقة والمناخ، بالإضافة إلى انعكاساتها على السياسات.

ويعمل الصندوق كخط إرسال للسياسات المفيدة، بحيث يوفر الدروس المستفادة من الرواد في هذه المجالات إلى البلدان التي تعمل على تحسين كفاءتها. ومن خلال فهم الصندوق الدقيق لظروف كل بلد يصبح في إمكانه تقديم المشورة المصممة حسب ظروف كل بلد حول السياسات الهيكلية التي تسعى البلدان الأعضاء لتطبيقها - أي كيفية مساعدة العمال على التعامل مع التنقلات المدفوعة بالذكاء الاصطناعي بين مختلف الأنشطة الاقتصادية وكيفية تفهم الانعكاسات المحتملة لهذه التكنولوجيا على النمو والتضخم، ومن ثم على رسم السياسات النقدية والمالية العامة.

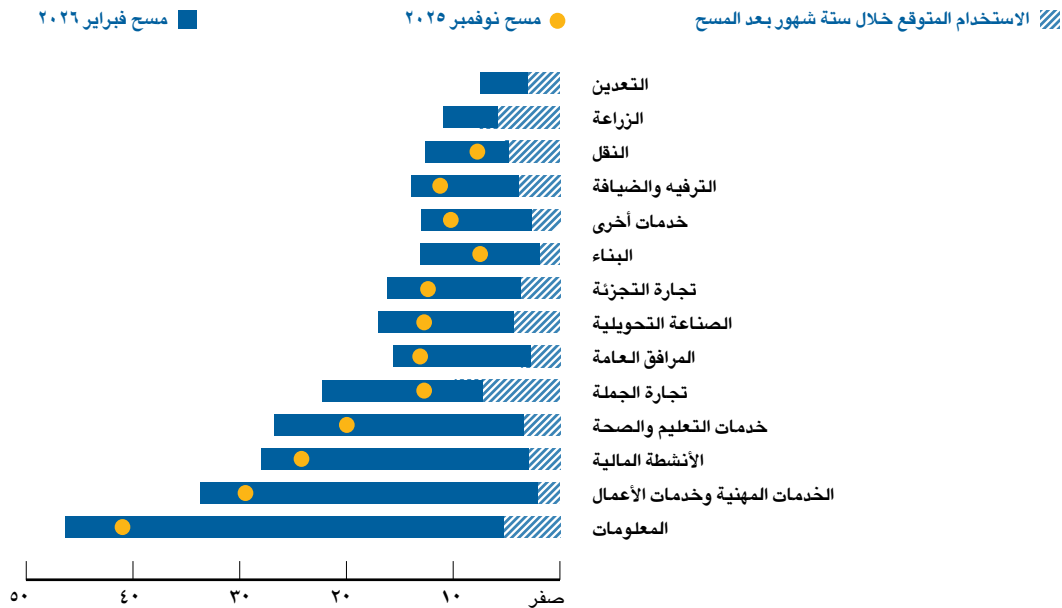
ويساعد الصندوق بلدانه الأعضاء أيضا على الوقاية من المخاطر الاقتصادية، والمحيطه بالاستقرار المالي، والمخاطر على المالية العامة التي قد تنشأ عن ركود طفرة الذكاء الاصطناعي - لا سيما حيثما تكون مستويات الدين مرتفعة بالفعل - مع الاستمرار بقوة في جني ثماره.

ذلك إلى حدوث تحول عكسي حاد في تقييمات حصص الملكية، وتدمير الثروة، وتسريح العمالة. وضمن مجموعة تقنيات الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك مراكز البيانات فائقة التوسع التي تبني مراكز البيانات وصانعو الرقائق الإلكترونية، نجد أن اتفاقات التمويل الدائري - التي تقوم بموجبها مجموعة صغيرة من الشركات بالعمل كعملاء ومستثمرين وممولين لبعضها البعض - تزيد من مخاطر انسياب المشكلات من شركة إلى الشركات الأخرى. ويتابع المجلس التنفيذي للصندوق هذه المخاطر بانتظام من خلال أعمال الرقابة متعددة الأطراف.

ويعكف الصندوق على مساعدة بلدانه الأعضاء في اجتياز هذا المشهد سريع التطور. فمن خلال مجموعة مؤشرات المعنية بالذكاء الاصطناعي (حول الجاهزية الوطنية، وجاهزية المهارات، واختلال المهارات) يساعد الصندوق بلدانه الأعضاء على تفهم نقاط القوة ونقاط الضعف لدى كل منها فيما يتعلق بأهم مجالات اقتصاد الذكاء الاصطناعي، من تدريب قوة العمل وإعداد البنية التحتية الرقمية إلى توفير رأس المال المخاطر والتنظيم.

وتمثل هذه المؤشرات جزءا من تحليل صندوق النقد الدولي للنطاق الواسع من المسائل المتعلقة بالذكاء الاصطناعي ذات

الشكل البياني ١-١: استخدام الذكاء الاصطناعي في الشركات الأمريكية حسب القطاع (%)



المصادر: مكتب التعداد الأمريكي، مسح "Business Trends and Outlook Survey"، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تم تجميع بيانات القطاعات باستخدام حصص القيمة المضافة الإجمالية. وتوضح الأعمدة الزرقاء والنقاط الصفراء الاستجابات على السؤال التالي في المسح: "خلال الشهور الستة الماضية، هل استخدمت هذه المؤسسة الذكاء الاصطناعي في أي من أنشطة الأعمال التالية؟" وتوضح الأعمدة المخططة الاستجابات من مسح فبراير ٢٠٢٦ على السؤال التالي: "خلال الشهور الستة التالية، هل تعتقد أن هذه المؤسسة سوف تستخدم الذكاء الاصطناعي في أي من أنشطة أعمالها؟" ولم تكن استجابات المسح بالنسبة للزراعة والتعدين متاحة في مسح نوفمبر ٢٠٢٥.



التجارة والنمو: صمود من هك

تسببت

الصدمات التجارية خلال ٢٠٢٥ في خلق عوامل معوقة للنمو العالمي وإذكاء مخاوف التضخم. ومع ذلك، سجلت أحجام التجارة ارتفاعا بنسبة تقارب ٥٪ في العام الماضي، مع استمرار النمو السريع في السلع المرتبطة بالتكنولوجيا (راجع الإضاءة الثانية حول الذكاء الاصطناعي).

وقد أدى التحول الهيكلي في السياسة التجارية الأمريكية في أوائل عام ٢٠٢٥ إلى تسريع إعادة توجيه تدفقات التجارة لا سيما في آسيا. وتوصلت اقتصادات عديدة عبر المفاوضات إلى تفاهات تجارية ثنائية مع الولايات المتحدة. وسعت البلدان أيضا إلى اغتنام الفرص وعقد الاتفاقات التجارية مع بعضها البعض وفيما بين المناطق، مستندة في ذلك إلى القواعد والنظم



تاييلند



فلا يزال عدم اليقين والحاجة إلى بناء سلاسل إمداد أكثر صلابة، ولكن أقل كفاءة، يؤثران بشدة على قرارات التجارة والاستثمار. غير أن التعافي تعوقه أيضا حواجز التجارة العالمية التي لا تزال أعلى كثيرا مما كانت عليه لعقود طويلة. وتعمل البلدان والمناطق المختلفة على بناء قدراتها على الصمود أمام هذه الصدمات المستمرة من خلال السعي لاغتنام الفرص لتنويع وتعميق نشاطها التجاري ومصادر الإمدادات. وبالتوازي مع هذه الجهود، يمكنها أيضا التصدي لأحد المخاطر العالمية الملحة الأخرى، أي الاختلالات الخارجية والمحلية الكبيرة. وتوضح دراسة تحليلية أجراها صندوق النقد الدولي كيف يمكن أن تؤدي الاختلالات المفرطة إلى زيادة التعرض لمخاطر الصدمات الاقتصادية وانعدام

التجارية القائمة. وقد أتاحت تلك الإجراءات استمرار تدفق التجارة، وإن كان من المتوقع تباطؤ نمو التجارة في العام الجاري من جراء الصدمة الناجمة عن الحرب في منطقة الشرق الأوسط.

ووفقا لما ذكرته الوكالة الدولية للطاقة، فقد تسببت الحرب، وما أعقبها من إغلاق مضيق هرمز، في أكبر تخفيض على الإطلاق في إمدادات الطاقة العالمية. وأدت كذلك إلى آثار غير مباشرة على السلع الأولية الأخرى، وإمدادات الغذاء، وسلاسل الإمداد الأوسع نطاقا التي يعمل صندوق النقد الدولي حاليا على تقييم انعكاساتها على الاقتصاد الكلي بالتعاون الوثيق مع الوكالة الدولية للطاقة والبنك الدولي.

ومن شأن إلحاق الضرر المستمر بالبنية التحتية لتصدير الطاقة في المنطقة أن يؤدي إلى مواصلة خفض الإمدادات.



أوزبكستان

لا يزال عدم اليقين والحاجة إلى بناء سلاسل إمداد أكثر صلابة يؤثران بشدة على قرارات التجارة والاستثمار.



ويقدم الصندوق كذلك تحليلاً متعمقاً لكيفية معالجة الاختلالات العالمية الكبيرة في الوقت الراهن وما يقترن بها من تداعيات سلبية، مع مواصلة تشجيع النمو. وعلى سبيل المثال، في البلدان ذات الفائض الخارجي، مثل الصين، نجد أن مواصلة التقدم نحو تحقيق نمو مدفوع بالاستهلاك يمكن أن يحسن مستوى الرفاهية ويقلص فوائض الحساب التجاري والحساب الجاري. وفي حالة البلدان ذات العجز الخارجي، مثل الولايات المتحدة، فإن الضبط المالي الموثوق يمكن أن يخفف الطلب على الواردات والتمويل الخارجي. وعلى المستوى الإقليمي، نجد أن زيادة التكامل بين الجماعات مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان)، وتعميق السوق الموحدة في الاتحاد الأوروبي، وسن قوانين للإصلاحات الرامية إلى تشجيع الاستثمار الخاص سوف تكون داعمة أيضاً لتحقيق النمو المستدام والقادر على الصمود.

الاستقرار المالي، مما يزيد من احتمالات إجراء تصحيحات حادة مفاجئة.

ولمساعدة البلدان الأعضاء في سعيها لتحقيق التوازن التجاري والنمو الاقتصادي المستدام والصلابة الاقتصادية المستمرة، يقدم الصندوق المشورة على المستوى القطري ومتعدد الأطراف حسب ظروف كل بلد على حدة، كما يشجع البلدان على التعاون وخفض المعوقات أمام التجارة الدولية. فمن شأن أطر السياسات التجارية محددة المسار والشفافة والتي يتم الإفصاح عنها بشكل جيد أن تساعد في خفض عدم اليقين وتثبيت توقعات الأعمال والمستهلكين.

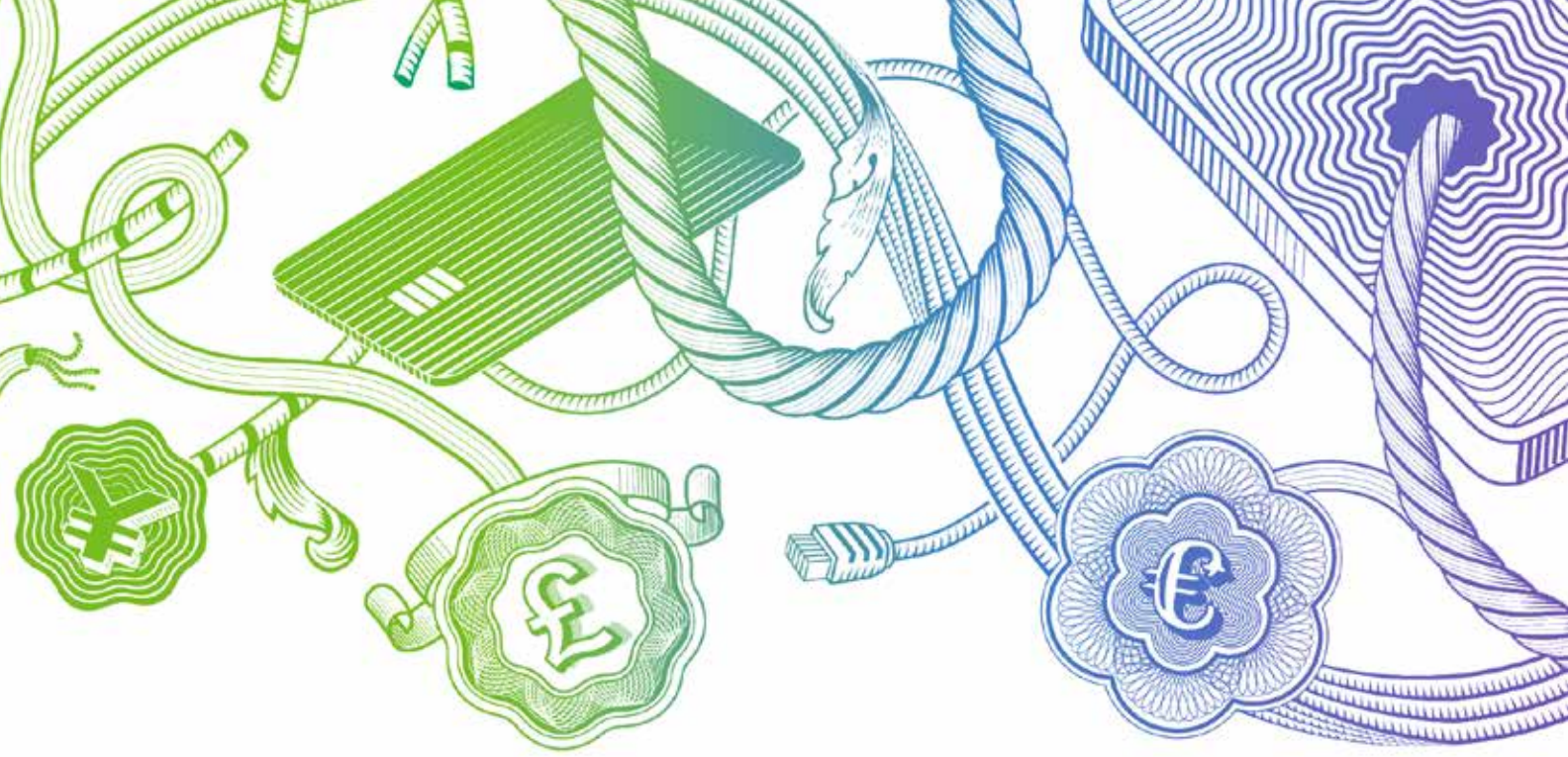
وقد نصح الصندوق المناطق المختلفة بضرورة التحلي بالمرونة في سعيها لإيجاد فرص إضافية للنهوض بالتجارة، بما في ذلك من خلال عقد المفاوضات متعددة الأطراف ومحدودة الأطراف.

آفاق جديدة للتمويل الرقمي

التمويل الرقمي التوسع في عام
يواصل ٢٠٢٦ فيخلق فرصا جديدة
ومخاطر جديدة أيضا. فقد عادت

العملات الرقمية المستقرة من جديد لتكون محط الاهتمام، ولا
يزال التقدم مستمرا في مجال الترميز الرقمي، بينما تواصل
بلدان كثيرة العمل على تطوير العملات الرقمية الصادرة عن
البنك المركزي.

وبعد سنوات من التطوير وإجراء التجارب، تعمل الحكومات
في مناطق الاختصاص الرئيسية والكيانات المختلفة في
القطاعات المالية على إضفاء الطابع المؤسسي لتكنولوجيا
البلوك تشين / تكنولوجيا دفاتر الحسابات الرقمية الموزعة.
وحققت العملات الرقمية المستقرة نموا قويا واتسع نطاق



الرقمية والنقود المتداولة عبر الأجهزة المحمولة مستخدمة على نطاق واسع. وأدت القواعد التنظيمية الاستباقية التي وضعتها الحكومات ومعايير نظم المدفوعات الإقليمية - لا سيما في بلدان آسيان - إلى تعزيز نمو منظومة التكنولوجيا المالية المتقدمة. ونتيجة لذلك، تشكل آسيا في الوقت الراهن حقل اختبار مهما لتطوير واعتماد نظم المدفوعات الرقمية مثل العملات الرقمية المستقرة. وتكشف حاليا شركات التكنولوجيا المالية وشركات خدمات المدفوعات وصناع السياسات على المستوى الإقليمي سبل تخفيض تكاليف المدفوعات العابرة للحدود وتحسين فرص الوصول إلى الخدمات المالية بالنسبة لغير المستفيدين من الخدمات المصرفية الكاملة - وهي منافع محتملة يمكن أن يمتد أثرها إلى جميع أنحاء العالم.

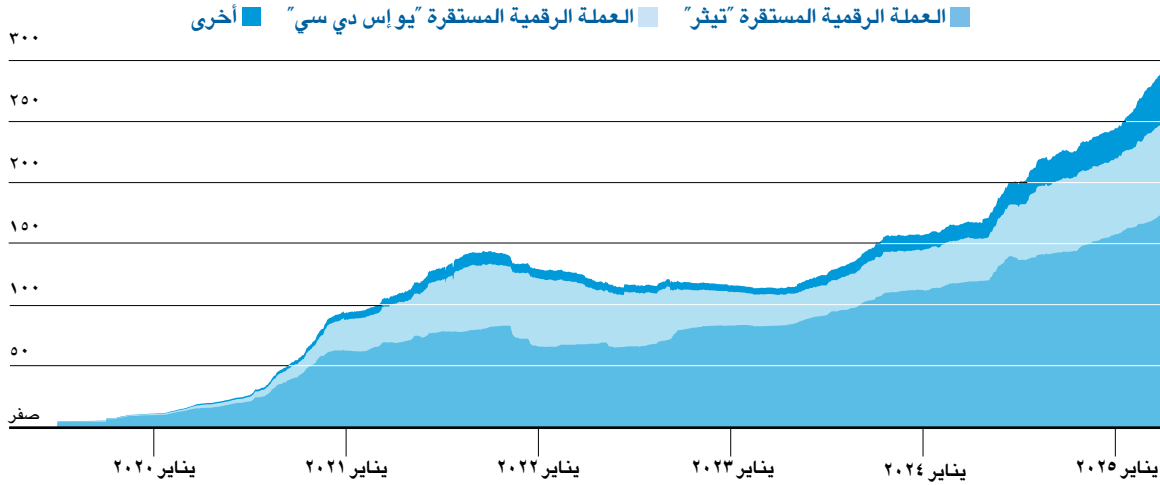
استخدامها في المدفوعات العابرة للحدود وتحويلات العاملين في الخارج، وإن ظل محدودا. غير أن استخدام الترميز الرقمي - أي تسجيل وتحويل الأصول في سجل رقمي قابل للبرمجة يتمتع بنطاقه الواسع والموثوقية - لا يزال في مراحله الأولى ولكنه في سبيله للتطبيق على المستوى التجاري.

ورغم أن إعادة توجيه النشاط نحو المنتجات المعززة بالتكنولوجيا والأطراف الفاعلة القادرة على العمل بسلاسة عبر الحدود تعتمد إلى حد كبير على المؤسسات المالية غير المصرفية، يتزايد حاليا انضمام البنوك لهذا النسق.

وقد ظلت آسيا لفترة طويلة تحتل موقع الريادة في التمويل الرقمي. ونظرا لأن كثيرا من الناس لديهم هواتف محمولة دون أن يكون لديهم حسابات مصرفية، أصبحت المدفوعات



الشكل البياني ١-٢: رأس المال السوقي لمجموعة مختارة من العملات الرقمية المستقرة (بمليارات الدولارات الأمريكية)



المصادر: تطبيق CoinGecko؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: "أخرى" تشمل رأس المال السوقي المجمع للعملات الرقمية المستقرة في سلة أهم العملات الخمس عشرة المختارة بخلاف "تيثير" و "يوا إس دي سي".

ويستمر العديد من البلدان الأعضاء في إنشاء العملات الرقمية الصادرة عن البنك المركزي لتحقيق مزايا ملحوظة من التحول الرقمي مع التصدي في الوقت نفسه لبعض المخاطر. فالبنك المركزي الأوروبي، على سبيل المثال، استكمل في أكتوبر ٢٠٢٥ مرحلة الإعداد لليورو الرقمي، وأرسى القواعد الفنية لإصدار عملته الرقمية.

واحتفاظ البلدان بعملاتها الرقمية الخاصة يعني قدرتها على استخدام أدوات السياسة النقدية لإدارة الاقتصاد، كما يمكنها دعم جهود البلدان في الوقاية من غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ولا يزال صندوق النقد الدولي مستمرا في دعم إنشاء أطر تنظيمية عالمية متماسكة للتمويل الرقمي. وهذا يشمل إدارة مخاطر العملات الرقمية المستقرة استنادا إلى توصيات صندوق النقد الدولي، ومجلس الاستقرار المالي، وبنك التسويات الدولية، بالإضافة إلى جعل نظم المدفوعات قابلة للتشغيل البيني. ويشارك الصندوق المعرفة المتاحة له لمساعدة البلدان الأعضاء على الوقاية من تقلب تدفقات رأس المال والحفاظ على قدرتها في إدارة أسعار الصرف عند ارتباك الأوضاع. ولمعالجة تساؤلات صناع السياسات مؤخرا، قام الصندوق بإدراج فصول إضافية في الكتيب الافتراضي المفصل عن العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية، تتناول بحث قضايا مختلفة من الاستقرار المالي إلى القضية الناشئة المتعلقة بتحويل الاحتياطيات إلى رموز رقمية.

ومن الملاحظ أن جهات إصدار العملات المقومة بها هذه العملات الرقمية المستقرة، وأهمها في الوقت الحالي الولايات المتحدة، يمكن أن تستفيد من ازدياد الطلب على الدين الحكومي وسهولة تداوله. وفي الوقت الراهن، تحتفظ أكبر جهتين لإصدار العملات الرقمية المستقرة معا بقدر كبير من أذون الخزانة الأمريكية يفوق ما تحتفظ به المملكة العربية السعودية.

والترميز الرقمي يمكن أن يكون أكبر تأثيرا من العملات الرقمية المستقرة على المدى الطويل، نظرا لأن الأصول المادية والمالية على السواء – كل شيء من ملكية الأراضي إلى القروض – يمكن أن يتم تحويله إلى رموز رقمية، بحيث يؤدي إلى تسريع دورة المعاملات، وتخفيض تكلفتها، وإتاحة المزيد من الأصول لعدد أكبر من الناس حول العالم.

وعلى جانب المخاطر، نجد أن العملات الرقمية المستقرة قد تصبح غير مستقرة إذا فقدت أصولها الأساسية قيمتها أو إذا فقد المستخدمون ثقتهم فيها؛ كما أن حالات الاسترداد الكبيرة للأصول قد تشكل مخاطرة على الأسواق بالنسبة للسندات الحكومية في حيازة جهات إصدار العملات الرقمية المستقرة. وينتاب صناع السياسات القلق في الوقت الراهن بشأن الاستقرار المالي، وإحلال العملة (مثل الدولار)، والنزاهة المالية. فقد تؤدي الرموز المشفرة إلى تسريع المعاملات أكثر من اللازم، بحيث تسبب في حدوث "انهيارات خاطفة"، تترتب عليها تقلبات واسعة في تقييمات الأصول بأسرع مما يسمح بالتدخل البشري.

الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي لعام ٢٠٢٦

تقع تايلند في قلب منطقة جنوب شرق آسيا وترتبط بين الاقتصادات والثقافات والمخرجات الفكرية الممتدة عبر المنطقة وفيما يتجاوزها. وفي أكتوبر ٢٠٢٦ سوف تعود الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي إلى بانكوك لأول مرة منذ عام ١٩٩١. وتمثل عودة الاجتماعات إلى تايلند مؤشرا على التقدم الملحوظ الذي أحرزته تايلند وتؤكد دورها كمركز للتعاون الاقتصادي العالمي. وبينما تساهم التحولات العميقة في السياسة الجغرافية والتجارة والتكنولوجيا في إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي، فإن الاجتماعات السنوية لعام ٢٠٢٦ سوف تجمع صناع السياسات لمناقشة كيفية تعزيز الصلابة الاقتصادية وصياغة نمو ديناميكي ودائم واحتوائي من أجل المستقبل.

تأليف

العمل الذي نضطلع به



الرقابة الاقتصادية

ويعرض برنامج تقييم القطاع المالي تقييمات متعمقة للقطاعات المالية في البلدان. ويمثل أداة رئيسية ضمن أدوات رقابة الصندوق وتسترشد به مشاورات المادة الرابعة. وتعد تقييمات الاستقرار المالي بموجب برنامج تقييم القطاع المالي إلزامية بالنسبة لمناطق الاختصاص ذات القطاعات المالية التي يعتبرها الصندوق مؤثرة على النظام المالي، ومن المتوقع إجراؤها كل خمس أو عشر سنوات.

وخلال السنة المالية ٢٠٢٦، أجرى الصندوق مشاورات المادة الرابعة في ١٣٨ بلدا، وأجرى ١١ تقييما لاستقرار النظام المالي في إطار برنامج تقييم القطاع المالي.

الرقابة متعددة الأطراف

الرقابة متعددة الأطراف في إطار أعمال الرقابة متعددة الأطراف، يصدر صندوق النقد الدولي تقارير نصف سنوية وتقارير مستجدات عن آخر التطورات الاقتصادية العالمية، وهي: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، وتقدير الاستقرار المالي العالمي، وتقدير الراصد المالي. ويعرض الفصل الأول في كل تقرير تحليلا للتغيرات في الأوضاع العالمية منذ الطبعة السابقة من هذا التقرير. وقد يتبع هذا الفصل فصول مواضيعية تعرض تحليلات متعمقة لقضايا مختارة تحظى بقدر كبير من الاهتمام العام. ويصدر الصندوق كذلك تقارير مرحلية لعرض مستجدات الأوضاع الاقتصادية العالمية عند اللزوم.

تحدد أعمال رقابة الصندوق المخاطر على الاستقرار في بلدانه الاعضاء وتقدم المشورة للحكومات بشأن التعديلات المحتملة في سياساتها. وتدعم هذه الجهود النظام النقدي الدولي من خلال تيسير تبادل السلع والخدمات ورأس المال بين البلدان، ومن ثم تشجيع النمو الاقتصادي السليم.

الشاملة ومراجعة برنامج تقييم القطاع المالي في السنة المالية ٢٠٢٧.

الرقابة الثنائية

تجري في المعتاد أعمال الرقابة الثنائية، التي تتم خلال مشاورات المادة الرابعة، أثناء بعثات الصندوق السنوية أو كل سنتين إلى البلدان الأعضاء. وخلال بعثات مشاورات المادة الرابعة، ينخرط خبراء الصندوق والسلطات الوطنية في حوار متعمق بشأن سياسات المالية العامة وسياسات القطاع المالي والسياسات النقدية، والإصلاحات الهيكلية ذات الأهمية البالغة التي يمكن أن تساعد البلد المعني في تحقيق أهدافه الاقتصادية والإنمائية. ويتناول المجلس التنفيذي بعد ذلك مناقشة توصيات خبراء الصندوق وآراء السلطات الوطنية، ويختتم بذلك جولة المشاورات.

ويقدم الصندوق المشورة ذات الخصوصية القطرية من خلال أعمال الرقابة الثنائية، وتتولى الرقابة متعددة الأطراف تحليل النظام النقدي الدولي والتطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية.

وخلال السنة المالية ٢٠٢٦، بدأ العمل في مراجعة الرقابة الشاملة (CSR) لتحليل مشهد الرقابة المتطور، في ضوء عدة تغيرات بما فيها التغيرات التحويلية، وتحديد أولويات الرقابة للسنوات الخمس القادمة. وبدأ العمل كذلك في مراجعة عام ٢٠٢٦ لبرنامج تقييم القطاع المالي التي ستتناول تقييم التنفيذ للأولويات التي حددتها مراجعة عام ٢٠٢١، بالإضافة إلى تحديد الأولويات المستقبلية في ظل تطور مشهد النظام المالي، والمساعدة في توجيه الجهود الجارية لتعميق التحليل الاقتصادي الكلي-المالي في مشاورات المادة الرابعة. ومن المتوقع اختتام مراجعة الرقابة

الأعضاء بمشورة مدروسة جيدا بشأن السياسات.

المشورة بشأن السياسات

يناقش المجلس التنفيذي جميع جوانب عمل الصندوق، بدءا من مشاورات المادة الرابعة إلى قضايا السياسات ذات الصلة بالاقتصاد العالمي. ويستند المجلس التنفيذي في عمله إلى دراسات بشأن السياسات يُعدها خبراء الصندوق. وخلال السنة المالية ٢٠٢٦، نشر الصندوق ٤٥ دراسة بشأن السياسات على موقعه الإلكتروني الخارجي. وللإطلاع على قائمة شاملة بدراسات الصندوق بشأن السياسات خلال السنة المالية ٢٠٢٦، يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني عن التقرير السنوي عبر الرابط التالي: IMF.org/AR2026.

عن الآفاق الاقتصادية في كل منطقة، وتتناول تطورات السياسات والتحديات الإقليمية، كما تعرض تحليلات ذات خصوصية قُطرية.

ومن الممكن أن تتناول التقارير الثنائية مناقشة قضايا متعددة الأطراف حسب الاقتضاء. وتسترشد أعمال الرقابة الثنائية والرقابة متعددة الأطراف ببعضها البعض، مما يضمن إعداد تحليلات شاملة ومتسقة عن كيفية تأثير سياسات كل بلد على سياسات البلدان الأخرى، أي "تداعياتها". وفي البيئة الاقتصادية العالمية المليئة بالتحديات في الوقت الحاضر، لا يزال تنفيذ أعمال الرقابة في الوقت المناسب وعلى نحو يراعي الظروف المختلفة يشكل عاملا حيويا، فهو يتيح تبادل الدروس المستفادة وتزويد البلدان



وبالإضافة إلى ذلك، في إطار الجهود الجارية لعرض تقييم دقيق وصريح للاختلالات العالمية المفرطة وأسبابها، ينشر الصندوق تقرير القطاع الخارجي سنويا. ويصنف الصندوق بلدانه الأعضاء كذلك في خمس مناطق وينشر تقارير

الإقراض

يساعد التمويل المقدم من صندوق النقد الدولي البلدان الأعضاء على معالجة مشكلات ميزان المدفوعات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، مع تشجيع النمو الاقتصادي المستدام. ومن خلال تسهيلات الصندوق الاستثماري للصلاصة والاستدامة يساهم التمويل المقدم من صندوق النقد الدولي في تعزيز الاستقرار المرتقب لموازن مدفوعات البلدان الأعضاء المؤهلة للاستفادة من هذا الصندوق الاستثماري. ويقدم التمويل عادة في سياق اتفاق متعدد السنوات لدعم برنامج اقتصادي وطني في البلد العضو. ويمكن تقديم التمويل أيضا لمساعدة البلدان الأعضاء في معالجة الاحتياجات الملحة في ميزان المدفوعات الناشئة عن

الكوارث الطبيعية وغيرها من الأسباب. ويمكن تقديم تمويل الصندوق كذلك على أساس وقائي لمعالجة الصعوبات المحتملة لتمويل ميزان المدفوعات التي قد تنشأ، على سبيل المثال، من صدمات سلبية في المستقبل.

ويقدم الإقراض من صندوق النقد الدولي في المقام الأول من أحد المصدرين التاليين: (١) التمويل من "حساب الموارد العامة" (GRA) بأسعار فائدة تحدّد كمتوسط لأسعار الفائدة السائدة بين العملات العالمية الرئيسية، زائد نسبة ربح مضافة، و(٢) قروض الصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر المقدمة للبلدان منخفضة الدخل بشروط مُيسّرة، أقل من شروط الإقراض من حساب

الإقراض

الائتماني السريع التابع للصندوق الائتماني للنمو والحد من الفقر إلى مستوياتها في الفترة التي سبقت الجائحة بحلول عام ٢٠٢٨. ويتيح هذا القرار مسارا واضحا لعودة حدود الاستفادة من الموارد بموجب التسهيل الائتماني السريع إلى مستوياتها العادية مع الاحتفاظ بحيز الاقتراض الكافي المتاح لمعظم البلدان الأعضاء المؤهلة للاستفادة من الصندوق الائتماني للنمو والحد من الفقر في حالة تعرضها لصدمات خارجية غير متوقعة وتأهلها للاستفادة من الدعم المالي بموجب التسهيل الائتماني السريع.

وكانت الزيادة الحالية في حدود الاستفادة التراكمية من الموارد بموجب نافذة مواجهة الصدمات الخارجية ونافذة التصدي للكوارث الطبيعية الكبيرة في إطار التسهيل الائتماني السريع هي زيادة مؤقتة بلغت ١٥٠٪ (مقارنة بنسبة



كابون فيردي

الموارد العامة وأقل بكثير من أسعار فائدة السوق. ومع دخول الصندوق الائتماني للصلابة والاستدامة حيز التشغيل في عام ٢٠٢٢، يوفر صندوق النقد الدولي في الوقت الحالي ركيزة إقراض ثالثة، تنطوي على هيكل أسعار الفائدة الموزعة على شرائح حسب مجموعات البلدان، بحيث تستفيد البلدان منخفضة الدخل من شروط أفضل كثيرا.



تركيا



تايلند

قصيرة الأجل في إبريل ٢٠٢٧، بنهاية فترة السبع سنوات منذ إنشائه، تماشيا مع التصميم الأصلي لتلك الأداة.

الصندوق الائتماني للنمو والحد من الفقر

في نوفمبر ٢٠٢٥، وافق المجلس التنفيذي على عملية من خطوتين لإعادة الزيادة المؤقتة لحدود الاستفادة التراكمية من الموارد بموجب التسهيل

نظرة عامة عن السنة المالية ٢٠٢٦
المبادرات على مستوى السياسات

الموارد العامة

في ديسمبر ٢٠٢٥، اختتم المجلس التنفيذي للصندوق مراجعة خط السيولة قصيرة الأجل (SLL). وقد خُصّصَت المراجعة إلى إلغاء خط السيولة

الجزء الثاني: العمل الذي نضطلع به

قدرها ١٠٠٪) و١٨٣,٣٣٪ (مقارنة بنسبة قدرها ١٣٣,٣٣٪) من حصة العضوية، على التوالي، أثناء فترة جائحة كوفيد-١٩. ووافق المجلس التنفيذي على إبقاء حدود الاستفادة التراكمية من الموارد عند هذه المستويات حتى نهاية عام ٢٠٢٦. وسيتم تخفيض هذه الحدود بعد ذلك في خطوتين متساويتين:



السلفادور

تخفيض بنسبة ٢٥٪ من حصة العضوية في الأول من يناير ٢٠٢٧، ويعقبه تخفيض آخر بنسبة ٢٥٪ من حصة العضوية في الأول من يناير ٢٠٢٨، مما يعيد حدود الاستفادة التراكمية من الموارد إلى مستويات الفترة التي سبقت الجائحة. أما البلدان التي استفادت من الموارد التي تتيحها نافذة مواجهة صدمة الغداء في ظل التسهيل الائتماني السريع فسوف تحتفظ حتى نهاية عام ٢٠٢٩ بالموارد الإضافية البالغة نسبتها ٢٥٪ من حصة العضوية التي أضيفت إلى حدود استفادتها التراكمية من الموارد بموجب نافذة مواجهة الصدمات الخارجية في ظل التسهيل الائتماني السريع.

ولا يزال العمل مستمرا على المسار الصحيح في تنفيذ إصلاحات الصندوق الائتماني للنمو والحد من الفقر التي تمت الموافقة عليها في عام ٢٠٢٤. وسوف تتم معالجة احتياجات الدعم في الصندوق الائتماني للنمو والحد من الفقر غالبا من خلال آلية جديدة لأسعار الفائدة وإطار توزيع صافي الدخل و/أو الاحتياطات العامة في حساب الموارد العامة.

- اعتبارا من ١ مايو ٢٠٢٥، بدأ العمل بآلية أسعار الفائدة الموزعة على شرائح بالنسبة للموارد الملتمزم بها من الصندوق الائتماني للنمو والحد من الفقر بموجب الاتفاقات الجديدة، والقروض الجديدة في إطار التسهيل الائتماني السريع^١. وفي حين تظل أفقر البلدان منخفضة الدخل تفيد من سعر فائدة صفري، سيتم فرض سعر فائدة موجب، وإن ظل ميسرا، على البلدان منخفضة الدخل الأفضل حالا، بحيث يكون محسوبا بدقة ليظل أقل كثيرا من سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة وأسعار الفائدة السوقية.
- وتم إحراز تقدم في تنفيذ إطار التوزيع في حساب الموارد العامة، الذي يهدف إلى تيسير توليد موارد دعم إضافية للصندوق الائتماني للنمو والحد من الفقر - بمبلغ قدره ٥,٩ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (بالقيمة الحالية في عام ٢٠٢٥) - لضمان توفير طاقة إقراضية سنوية ممولة ذاتيا قدرها ٢,٧ مليار وحدة حقوق سحب خاصة. وتمت أول عملية توزيع للدخل بمبلغ قدره ١,٣٨ مليار وحدة حقوق سحب خاصة من حساب الموارد العامة إلى

الحساب المُدار للإيداع المؤقت في الأول من شهر يونيو ٢٠٢٥، ووافق المجلس التنفيذي على ثاني عملية توزيع للدخل بمبلغ قدره ١,٣٨ مليار وحدة حقوق سحب خاصة في ٢٨ إبريل وتم تنفيذها في الأول من شهر يونيو ٢٠٢٦. وبدأت التحويلات ربع السنوية لدخل الفائدة على أرصدة الحساب المُدار للإيداع المؤقت إلى حساب احتياطي الدعم في الصندوق الائتماني للنمو والحد من الفقر في الأول من شهر أغسطس ٢٠٢٥، لتصل في مجموعها ٢٦,١ مليون وحدة حقوق سحب خاصة حتى نهاية السنة المالية ٢٠٢٦. وفي ٣٠ إبريل ٢٠٢٦، قدم ٣٠ بلدا عضوا ضمانات بنسبة قدرها ٤٥,٧٪ من الحد الأقصى لمبلغ التوزيع التراكمي (وقدره ٦,٩ مليار وحدة حقوق سحب خاصة) لصالح الصندوق الائتماني للنمو والحد من الفقر. وتمثل هذه الضمانات أكثر من نصف الحد الأدنى اللازم وقدره ٩٠٪. وبمجرد بلوغ هذا الحد الأدنى من الضمانات وقدره ٩٠٪، سوف تصبح حصة كل بلد عضو في أصل الحساب المُدار للإيداع المؤقت متاحة للاستخدام وقابلة للتحويل من الحساب المُدار وفق تعليمات البلد العضو، التي تشمل الخيارات الثلاثة التالية لتوجيه حصص البلدان في الحساب المُدار للإيداع المؤقت (أو مبلغ مكافئ) إلى الصندوق الائتماني للنمو والحد من الفقر:

^١ راجع- <https://www.IMF.org/en/publications/policy-papers/issues/2024/10/21/2024-review-of-the-poverty-reduction-and-growth-trust-facilities-and-financing-reform-556512>

الإقراض

على المسار الصحيح في تنفيذ إطار التوزيع في حساب الموارد العامة. ومن المنتظر تعويض انخفاض التزامات الإقراض الذي تجاوز التوقعات في عامي ٢٠٢٤ و ٢٠٢٥ عموماً من خلال الطلب الإضافي في العامين القادمين، المتوقع أن يتراوح في المتوسط بين ٣

الخيار ٣: يجوز للبلدان الأعضاء اختيار دفع حصتها من مجموع أصل المبالغ في الحساب المُدار للإيداع المؤقت مباشرة في حسابها لحقوق السحب الخاصة قبل تقديم مساهمة مكافئة مستقلة في هيئة منحة إلى الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر.

الخيار ١: يجوز للبلدان الأعضاء إبلاغ صندوق النقد الدولي بتعليماتها بتحويل حصتها من مجموع أصل المبالغ في الحساب المُدار للإيداع المؤقت مباشرة إلى حساب احتياطي الدعم في الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر.

الخيار ٢: يجوز للبلدان الأعضاء إبلاغ صندوق النقد الدولي بتعليماتها بتحويل حصتها من مجموع أصل المبالغ في الحساب المُدار للإيداع المؤقت إلى الحساب المُدار للتوزيع المؤقت الذي يتم إنشاؤه قريباً في انتظار تسوية الإجراءات



مليارات و٥ مليارات وحدة حقوق سحب خاصة سنوياً في ٢٠٢٦ و ٢٠٢٧؛ وفي الوقت نفسه، لا تزال الآفاق على المدى المتوسط إلى الطويل بدون أي تغيير يذكر. ولا تزال الطاقة الإقراضية التقديرية للصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر في حدود النطاق الذي اعتمده المجلس التنفيذي ويتراوح بين ٢,٥ مليار و ٣,٠ مليارات وحدة حقوق سحب خاصة. واستقرت نسبة احتياطيات الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر مقابل الائتمان القائم، والتي توفر الضمان لمقرضي الصندوق الاستئماني، في أعقاب تراجعها نتيجة ازدياد حجم الإقراض بعد الجائحة. ومن المتوقع أن تكون موارد الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر كافية لتغطية الطلب على الإقراض في الأجل المتوسط.

كفاية الموارد في الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر والصندوق الاستئماني للصلاية والاستدامة والصناديق الاستئمانية لتخفيف أعباء الديون

اطلع المجلس التنفيذي في شهر مارس ٢٠٢٦ على تقرير عن مستجدات كفاية الموارد في الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر والصندوق الاستئماني للصلاية والاستدامة والصناديق الاستئمانية لتخفيف أعباء الديون.

• بالنسبة للصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر، أفاد تقرير المستجدات أن موارد دعم هذا الصندوق الاستئماني لا تزال كافية، شريطة تنفيذ إصلاحات الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر التي صدرت الموافقة عليها في عام ٢٠٢٤، لا سيما استمرار العمل



الداخلية اللازمة للسماح بالمساهمة في الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر.

الجزء الثاني: العمل الذي نضطلع به

• وبالنسبة للصندوق الاستثماري للصلافة والاستدامة، أبرز تقرير المستجندات استمرار التقدم الجيد في المساهمات الثنائية الطوعية وأشار إلى توقعات كفاية موارد الإنفاق من هذا الصندوق الاستثماري لتلبية الطلب المرتقب في الوقت الراهن حتى نهاية ٢٠٢٨ على الأقل. وخلص تقرير المستجندات إلى أن احتياطات الصندوق الاستثماري للصلافة والاستدامة لا تزال كافية في ظل السيناريو الأساسي، رغم أن نسبة صافي تغطية الاحتياطات

وفي السيناريوهات المعاكسة. وسوف تتناول المراجعة الشاملة للصندوق الاستثماري للصلافة والاستدامة، المقرر إجراؤها في السنة المالية



الصندوق الاستثماري لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون مستويات دعم غير مسبقة أثناء جائحة كوفيد-١٩ عن طريق تحرير جانب من موارد البلدان وتوجيهها لبنود إنفاق إضافية ساهمت في التخفيف من آثار الجائحة. ومنذ انتهاء الجائحة لم تنشأ أي حالات أو أحداث مؤهلة تتطلب التمويل من خلال هذا الصندوق الاستثماري. ولا يزال الصندوق الاستثماري لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون يعاني قصورا في التمويل، وسوف تكون المراجعة التالية لهذا الصندوق الاستثماري، المقررة في السنة المالية ٢٠٢٧/٢٠٢٨، بمثابة فرصة لمعالجة تحدياته التمويلية.

• وبالنسبة لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ("هيبيك") فقد قاربت على الانتهاء، رغم تأخر السودان في تحقيق تقدم نحو بلوغ نقطة الإنجاز وفق مبادرة "هيبيك"، بعد بلوغه نقطة اتخاذ القرار في عام ٢٠٢١. وكان آخر بلد يصل إلى نقطة الإنجاز ويحصل على تخفيف أعباء الديون هو الصومال، في شهر ديسمبر ٢٠٢٣. وفي الأول من أغسطس ٢٠٢٥، تمت تصفية وإلغاء الحساب المُدار لصالح الصومال بعد أن استوفى الغرض من إنشائه في ٢٠١٩ لدعم تقديم مساعدات تخفيف أعباء الديون من صندوق النقد الدولي للصومال.^٢

٢٠٢٨، حصر التجارب، والنظر في تنفيذ أي تغييرات على مستوى السياسات، وتقييم احتياجات الموارد على المدى المتوسط.

• أما الصندوق الاستثماري لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون فهو أداة صندوق النقد الدولي لتقديم مساعدات تخفيف أعباء خدمة الدين لأفقر بلدانه الأعضاء عند تعرضها لأحداث كارثية تؤهلها لذلك. وقد وفر



إلى الائتمان القائم تنخفض دون الحد الأدنى البالغ ١٠٪ في بعض السيناريوهات المعاكسة، مما يشير إلى زيادة المخاطر، لا سيما نتيجة ازدياد حصة الإقراض إلى بلدان المجموعة ألف التي تستفيد من الحد الأقصى لسعر الفائدة، والتي لا تزال حتى الآن في حدود المعقول. وفي الوقت نفسه، لا يزال إجمالي تغطية الاحتياطات أعلى من الحد الأدنى البالغ ٣٥٪ في السيناريو الأساسي

^٢ راجع <https://www.IMF.org/en/publications/policy-papers/issues/2025/07/21/liquidation-and-termination-of-the-administered-account-for-somalia-568836>

خريطة الإقراض

المساعدة المالية التي تمت الموافقة عليها في السنة المالية ٢٠٢٦

حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠٢٦ (بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة)

سعر صرف حق السحب الخاص/ دولار أمريكي

في ٣٠ إبريل ٢٠٢٦: ١ حق سحب خاص = ١,٣٧٢,٠٢٠ دولارا

مفتاح الخريطة

- AUG** - زيادة الموارد
- ECF** - التسهيل الائتماني الممدد
- EFF** - تسهيل الصندوق الممدد
- FCL** - خط الائتمان المرن
- RFI** - أداة التمويل السريع
- RSF** - تسهيل الصلافة والاستدامة
- SBA** - اتفاق استبعاد ائتماني

ملحوظة: بالنسبة للاتفاقات المعززة، لا يظهر إلا مبلغ الزيادة.

نصف الكرة الغربي

١٩٩٩,٣٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

كوستاريكا

خط الائتمان المرن ١١٠٨,٢٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

إكوادور

زيادة الموارد المتاحة من ٧٥٠,٤٠ مليون وحدة تسهيل الصندوق الممدد حقوق سحب خاصة

جامايكا

أداة التمويل السريع ٣٠٦,٣٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

المكسيك

خط الائتمان المرن ١٧٨٢٥,٤٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

إفريقيا جنوب الصحراء

٨٧٧ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

بوركينافاسو

تسهيل الصلافة والاستدامة ٩٠,٣٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

كابو فيردي

زيادة الموارد المتاحة من ٧,١٠ مليون وحدة التسهيل الائتماني الممدد حقوق سحب خاصة

تشاد

التسهيل الائتماني الممدد ٤٥٥,٧٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

ليبيريا

تسهيل الصلافة والاستدامة ١٩٣,٨٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

النيجر

زيادة الموارد المتاحة من ٧٩,٠٠ مليون وحدة التسهيل الائتماني الممدد حقوق سحب خاصة

سان تومي وبرينسيبي

زيادة الموارد المتاحة من ٤,٤٠ مليون وحدة التسهيل الائتماني الممدد حقوق سحب خاصة

غامبيا

تسهيل الصلافة والاستدامة ٤٦,٧٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

١٦٧٣,٥٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

أرمينيا

اتفاق الاستعداد الائتماني ١٢٨,٨٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

الأردن

تسهيل الصلافة والاستدامة ٥١٤,٧٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

باكستان

تسهيل الصلافة والاستدامة ١٠٠٠,٠٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

الصومال

زيادة الموارد المتاحة من ٣٠,٠٠ مليون وحدة التسهيل الائتماني الممدد حقوق سحب خاصة

أوروبا

٥٩٣٥,٣٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

أوكرانيا

تسهيل الصندوق الممدد ٥٩٣٥,٣٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

آسيا والمحيط الهادئ

٧١٧,٧٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

بنغلاديش

زيادة الموارد المتاحة من تسهيل الصندوق الممدد ٣٧٨,١٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

زيادة الموارد المتاحة من التسهيل الائتماني الممدد ١٨٩,١٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

سري لانكا

أداة التمويل السريع ١٥٠,٥٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة

التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي ٢٠٢٦

طالع المزيد على شبكة الإنترنت

IMF.ORG/AR2026



الجزء الثاني: العمل الذي نضطلع به

الجدول ٢-١: الشروط المالية وفق حساب الموارد العامة في صندوق النقد الدولي

يعرض هذا الجدول تسهيلات الإقراض من صندوق النقد الدولي بشروط غير ميسرة. لا تزال اتفاقات الاستعداد الائتماني والاتفاقات الممددة في ظل تسهيل الصندوق الممدد هي أدوات الإقراض الأساسية في صندوق النقد الدولي منذ فترة طويلة. وتكمل هذه الاتفاقات أدوات الصندوق لمنع وقوع الأزمات، وهي خط الائتمان المرن (FCL)، وخط الوقاية والسيولة (PLL)، وخط السيولة قصيرة الأجل (SLL). وإضافة إلى ذلك، يقدم الصندوق الإقراض الطارئ بشروط غير ميسرة من خلال أداة التمويل السريع (RFI).

نوع التسهيل (سنة اعتماده) ^١	الغرض	الشروط	التقسيم المرحلي والمتابعة
اتفاق الاستعداد الائتماني (SBA) (١٩٧٢)	مساعدة قصيرة الأجل إلى متوسطة الأجل للبلدان التي تواجه مشكلات في ميزان المدفوعات	اعتماد سياسات توفر الثقة في إمكانية حل مشكلات ميزان المدفوعات في البلد العضو خلال فترة زمنية معقولة	عمليات شراء على أساس ربع سنوي عموماً مرتبطة بمراجعة معايير الأداء وغيرها من الشروط
تسهيل الصندوق الممدد (EFF) (١٩٧٤) (اتفاقات ممددة)	مساعدة متوسطة الأجل لتخطي الصعوبات التي تواجه البلدان الأعضاء في تمويل ميزان المدفوعات والمقترنة بقضايا هيكلية	لدى صدور الموافقة، تُعتمد مع وضع جدول أعمال هيكلي وإعداد بيان سنوي مفصل بالسياسات للأثني عشر شهراً التالية	مراجعات ربع سنوية أو نصف سنوية والالتزام بمعايير الأداء وغيرها من الشروط
خط الائتمان المرن (FCL) (٢٠٠٩)	أداة مرنة ضمن الشرائح الائتمانية لتلبية جميع احتياجات ميزان المدفوعات، سواء المحتملة أو الفعلية، ولتعزيز ثقة السوق أثناء فترة من ارتفاع المخاطر	مستوى قوي للغاية من الأساسيات الاقتصادية الكلية، وإطار السياسات الاقتصادية، وسجلات أداء السياسات في السابق	الموافقة على الاستفادة من الموارد المتاحة مقدماً طوال مدة الاتفاق؛ وبالنسبة لاتفاقات خط الائتمان المرن لمدة عامين فإنها تخضع لشرط استكمال مراجعة منتصف الفترة بعد عام واحد
خط الوقاية والسيولة (PLL) (٢٠١١)	أداة ضمن الشرائح الائتمانية مصممة لتلبية جميع احتياجات ميزان المدفوعات، سواء المحتملة أو الفعلية، وإعطاء دفعة لثقة السوق أثناء فترة من ارتفاع المخاطر	سلامة أطر السياسات، والمركز الخارجي، والنفاذ إلى الأسواق، بما في ذلك سلامة القطاع المالي	صرف موارد كبيرة في بداية الفترة، رهناً بإجراء مراجعات نصف سنوية (بالنسبة للاتفاقات في ظل خط الوقاية والسيولة التي تتراوح مدتها بين عام وعامين)
خط السيولة قصيرة الأجل (SLL) (٢٠٢٠)	دعم السيولة في حالة الصدمات الخارجية المحتملة التي تسفر عن احتياجات متوسطة لتمويل ميزان المدفوعات	مستوى بالغ القوة من الأساسيات الاقتصادية الكلية والسياسات الاقتصادية، وسجلات أداء السياسات السابقة	الموافقة على الاستفادة من موارد الصندوق المتاحة مقدماً طوال مدة الاتفاق، ويمكن إعادة الاستفادة من خلال إعادة الشراء؛ ولا توجد قيود على عدد الاتفاقات اللاحقة في ظل خط السيولة قصيرة الأجل ما ظل البلد العضو مستوفياً لمعايير الأهلية
أداة التمويل السريع (RFI) (٢٠١١) ^٢	مساعدة مالية سريعة لكل البلدان الأعضاء التي لديها احتياجات عاجلة لتمويل موازين مدفوعاتها	النص صراحة على سياسات لمعالجة صعوبات تمويل ميزان المدفوعات. وربما يلزم اتخاذ إجراءات مسبقة	عمليات شراء مباشر بدون الحاجة إلى برنامج مكتمل الملامح أو مراجعات

المصدر: الإدارة المالية، صندوق النقد الدولي.

^١ تموّل القروض التي يقدمها الصندوق من خلال حساب الموارد العامة بصفة أساسية من رأس المال الذي تكتسب فيه البلدان الأعضاء؛ وتخصّص لكل بلد حصة معينة تمثل التزامه المالي. ويدفع البلد العضو جزءاً من حصته بحقوق السحب الخاصة أو بعملة بلد عضو آخر مقبولة لدى الصندوق ويدفع الباقي بعملة المحلية. ويُصرف القرض الذي يقدمه الصندوق أو يُسحب عن طريق قيام المقترض بشراء أصول بعملات أجنبية من الصندوق بعملة المحلية. ويُسدّد مبلغ القرض عن طريق قيام المقترض بإعادة شراء عملته المحلية من الصندوق بعملات أجنبية.

^٢ يُقرّر معدل الرسم على المبالغ المنصرفة من حساب الموارد العامة بهامش يزيد على سعر الفائدة الأسبوعي على حقوق السحب الخاصة (٦٠ نقطة أساس في الوقت الحالي). ويُطبّق معدل الرسم على الرصيد اليومي لجميع السحوبات القائمة في حساب الموارد العامة خلال كل ربع سنة مالية في الصندوق. وبالإضافة إلى ذلك، يتم تحصيل رسم خدمة غير متكرر بنسبة ٠,٥٪ على كل عملية سحب من موارد الصندوق في حساب الموارد العامة، بخلاف عمليات السحب من شريحة الاحتياطي. ويُطبق رسم التزام يُدفع مقدماً (١٥ نقطة أساس على المبالغ الملزمة بها حتى ٢٠٠٪ من حصة العضوية، و٣٠٠ نقطة أساس على المبالغ التي تزيد على ٢٠٠٪ وحتى ٦٠٠٪ من حصة العضوية، و٦٠٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ٦٠٠٪ من حصة العضوية) على المبلغ المتاح شراؤه في إطار الاتفاقات (في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني، وتسهيل الصندوق الممدد، وخط الوقاية والسيولة، وخط الائتمان المرن) والمحتمل سحبه خلال كل فترة زمنية (سنوياً)؛ ويرد هذا الرسم على أساس تناسبي مع إجراء عمليات سحب لاحقاً في إطار الاتفاق الائتماني المعني. وبالنسبة للاتفاقات في ظل خط السيولة قصيرة الأجل، يبلغ رسم الخدمة ٢١ نقطة أساس. كما يطبق رسم التزام غير قابل للرد بقيمة ٨ نقاط مئوية يسدّد عند الموافقة على عقد اتفاق في ظل خط السيولة قصيرة الأجل.

حدود الاستفادة من الموارد ^١	الرسوم ^٢	جدول السداد (سنوات)	الأقساط
سنوية: ٢٠٠٪ من حصة العضوية تراكمية: ٦٠٠٪ من حصة العضوية	معدل رسم الفائدة مضافا إليه الرسم الإضافي (٢٠٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ٣٠٠٪ من حصة العضوية، و٧٥ نقطة أساس إضافية عندما يظل القرض القائم أعلى من ٣٠٠٪ من حصة العضوية لمدة تتجاوز ٣٦ شهرا)	٥-٣,٢٥	ربع سنوية
سنوية: ٢٠٠٪ من حصة العضوية تراكمية: ٦٠٠٪ من حصة العضوية	معدل رسم الفائدة مضافا إليه الرسم الإضافي (٢٠٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ٣٠٠٪ من حصة العضوية، و٧٥ نقطة أساس إضافية عندما يظل القرض القائم أعلى من ٣٠٠٪ من حصة العضوية لمدة تتجاوز ٥١ شهرا)	١٠-٤,٥	نصف سنوية
لا توجد حدود موضوعة مسبقا بحد أقصى ٢٠٠٪ من حصة العضوية بالنسبة لاتفاقات خط الائتمان المرن بدون نص صريح على توقعات التخارج	معدل رسم الفائدة مضافا إليه الرسم الإضافي (٢٠٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ٣٠٠٪ من حصة العضوية، و٧٥ نقطة أساس إضافية عندما يظل القرض القائم أعلى من ٣٠٠٪ من حصة العضوية لمدة تتجاوز ٣٦ شهرا)	٥-٣,٢٥	ربع سنوية
تُتاح نسبة قدرها ١٥٠٪ من حصة العضوية (٣٠٠٪ من حصة العضوية في الظروف الاستثنائية) لمدة ستة أشهر، وتتاح ٢٠٠٪ من حصة العضوية عند صدور الموافقة على عقد اتفاقات بمدة تتراوح بين عام وعامين؛ بإجمالي استفادة تراكمية بنسبة ٦٠٠٪	معدل رسم الفائدة مضافا إليه الرسم الإضافي (٢٠٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ٣٠٠٪ من حصة العضوية، و٧٥ نقطة أساس إضافية عندما يظل القرض القائم أعلى من ٣٠٠٪ من حصة العضوية لمدة تتجاوز ٣٦ شهرا)	٥-٣,٢٥	ربع سنوية
حد أقصى ٢٠٠٪ من حصة العضوية، والاستفادة المتجددة من الموارد لمدة ١٢ شهرا. وفي حالة الجمع بين استخدام خط الائتمان المرن وخط السيولة قصيرة الأجل تصل حدود الاستفادة من الموارد إلى ٤٠٠٪ من حصة العضوية بدون نص صريح على توقعات التخارج (أي ٢٠٠٪ من الحصة لكل من خط الائتمان المرن وخط السيولة قصيرة الأجل)	معدل رسم الفائدة مضافا إليه الرسم الإضافي (٢٠٠ نقطة أساس على الائتمان القائم الذي يتجاوز ٣٠٠٪ من حصة العضوية)، ولا يحتسب الائتمان في ظل خط السيولة قصيرة الأجل ضمن الرسوم الإضافية القائمة على المدة	٥-٣,٢٥	ربع سنوية
سنوية: ٥٠٪ من حصة العضوية (٨٠٪ للكوارث الطبيعية الضخمة) تراكمية: ١٠٠٪ من حصة العضوية (١٣٣,٣٣٪ للكوارث الطبيعية الضخمة)	معدل رسم الفائدة مضافا إليه الرسم الإضافي (٢٠٠ نقطة أساس على المبالغ التي تتجاوز ٣٠٠٪ من حصة العضوية، و٧٥ نقطة أساس إضافية عندما يظل القرض القائم أعلى من ٣٦٪ من حصة العضوية لمدة تتجاوز ٣٦ شهرا) ^٤	٥-٣,٢٥	ربع سنوية

^٢ لتحسين الدعم المقدم للبلدان الأعضاء في مواجهة التحديات الاقتصادية المتفاقمة من جراء الحرب الروسية في أوكرانيا، بما في ذلك انعدام الأمن الغذائي والزيادة في أسعار الأغذية والسماد، أنشأ صندوق النقد الدولي في سبتمبر ٢٠٢٢ نافذة جديدة لمواجهة صدمة الغذاء في ظل أداتيته للتمويل الطارئ (أداة التمويل السريع والتسهيل الائتماني السريع). وقد انتهى العمل بنافذة مواجهة صدمة الغذاء في شهر مارس ٢٠٢٤. غير أنه تم تمديد العمل بتطبيق زيادة إضافية بنسبة ٢٥٪ من حصة العضوية على حدود الاستفادة التراكمية من الموارد بموجب أداة التمويل السريع للبلدان التي استفادت من موارد نافذة مواجهة صدمة الغذاء من خلال أداة التمويل السريع وذلك حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٦.

^٤ استُحدث نظام الرسوم الإضافية في نوفمبر ٢٠٢٠. ودخل نظام الرسوم الإضافية الحالي حيز التنفيذ في ١ أغسطس ٢٠٠٩ وتم تحديثه في ١٧ فبراير ٢٠١٦، وفي ١١ أكتوبر ٢٠٢٤.

الجزء الثاني: العمل الذي نضطلع به

الجدول ٢-٢: تسهيلات الإقراض المُيسر

يوفر الصندوق ثلاثة تسهيلات للإقراض المُيسر للبلدان منخفضة الدخل، هي:

الهدف	التسهيل الائتماني الممدد (ECF)	تسهيل الاستعداد الائتماني (SCF)	التسهيل الائتماني السريع (RCF)
مساعدة البلدان منخفضة الدخل على تحقيق أو الحفاظ على استقرار اقتصادي كلي مستدام، أو استعادته، أو إحراز تقدم ملموس نحوه، بما يتماشى مع تخفيف الفقر وتحقيق نمو قوي ومستدام.			
البلدان المؤهلة للاستفادة من الصندوق الائتماني للنمو والحد من الفقر			
شروط الاستفادة	البلدان منخفضة الدخل التي تعاني من مشكلات طويلة الأمد في ميزان المدفوعات	وجود احتياج محتمل (استخدام وقائي) أو فعلي في الأجل القصير لمعالجة مشكلات في ميزان المدفوعات وقت الموافقة؛ ضرورة أن يكون هناك احتياج فعلي لكل مبلغ منصرف	وجود احتياجات ملحة لمعالجة مشكلات تتعلق بميزان المدفوعات عندما يكون برنامج الشرائح الائتمانية العليا متعذراً أو غير ضروري
استراتيجية النمو والحد من الفقر	ينبغي أن يتماشى البرنامج المدعوم من صندوق النقد الدولي مع أهداف الدولة في الحد من الفقر والنمو وأن يهدف إلى دعم السياسات التي تحافظ على الإنفاق الاجتماعي وأي إنفاق آخر ذي أولوية.	تقديم وثيقة استراتيجية النمو والحد من الفقر (PRGS)	لا يشترط تقديم وثيقة استراتيجية النمو والحد من الفقر
الشروطية	استيفاء معايير الشرائح الائتمانية العليا؛ المرونة في مسار التصحيح وتوقيته	استيفاء معايير الشرائح الائتمانية العليا	لا توجد شرطية لاحقة؛ يستخدم سجل الأداء للتأهل لتكرار الاستخدام (باستثناء في إطار نافذة مواجهة الصدمات الخارجية ونافذة التصدي للحوادث الطبيعية الكبيرة)
سياسات الاستفادة من الموارد	حددت مراجعة عام ٢٠٢٤ المعنية بالصندوق الائتماني للنمو والحد من الفقر معيار الاستفادة من الموارد بنسبة قدرها ١٤٥٪ من حصة العضوية ^١ وحدود الاستفادة السنوية والتراكمية من موارد الصندوق الائتماني للنمو والحد من الفقر عند ٢٠٠٪ و ٦٠٠٪ من حصة العضوية، بالترتيب، بدءاً من الأول من يناير ٢٠٢٥.		
شروط التمويل ^٢	سعر الفائدة على أرصدة القروض القائمة بموجب اتفاق في إطار التسهيل الائتماني الممدد تمت الموافقة عليه قبل ١ مايو ٢٠٢٥: صفر	سعر الفائدة على أرصدة القروض القائمة بموجب اتفاق في إطار تسهيل الاستعداد الائتماني تمت الموافقة عليه قبل ١ مايو ٢٠٢٥: صفر	سعر الفائدة على أرصدة القروض القائمة بموجب اتفاق في إطار التسهيل الائتماني السريع تمت الموافقة عليه قبل ١ مايو ٢٠٢٥: صفر
	سعر الفائدة على أرصدة القروض القائمة بموجب اتفاق في إطار التسهيل الائتماني الممدد تمت الموافقة عليه في ١ مايو ٢٠٢٥ أو تاريخ لاحق: الشريحة ١: صفر، الشريحة ٢-ألف: ٠,٧٪ سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة، الشريحة ٢-باء: ٠,٤٪ سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة	سعر الفائدة على أرصدة القروض القائمة بموجب اتفاق في إطار تسهيل الاستعداد الائتماني تمت الموافقة عليه في ١ مايو ٢٠٢٥ أو تاريخ لاحق: الشريحة ١: صفر، الشريحة ٢-ألف: ٠,٧٪ سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة، الشريحة ٢-باء: ٠,٤٪ سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة	سعر الفائدة على أرصدة القروض القائمة بموجب اتفاق في إطار التسهيل الائتماني السريع تمت الموافقة عليه في ١ مايو ٢٠٢٥ أو تاريخ لاحق: الشريحة ١: صفر، الشريحة ٢-ألف: ٠,٧٪ سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة، الشريحة ٢-باء: ٠,٤٪ سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة
	فترات السداد: ٤-٨ سنوات فترة سماح مدتها ٤ سنوات وأجل استحقاق نهائي مدته ٨ سنوات. يتم السداد على ٩ أقساط نصف سنوية.	فترات السداد: ٤-٨ سنوات فترة سماح مدتها ٤ سنوات وأجل استحقاق نهائي مدته ٨ سنوات. يتم السداد على ٩ أقساط نصف سنوية.	فترات السداد: ٥,٥-١٠ سنوات فترة سماح مدتها ٥,٥ سنة وأجل استحقاق نهائي مدته ١٠ سنوات. يتم السداد على ١٠ أقساط نصف سنوية
	رسم الإتاوة: ٠,١٥٪ على المبالغ المتاحة، ولكن غير المسحوبة في إطار اتفاق وقائي		

^١ شرطية استيفاء معايير الشرائح الائتمانية العليا هي مجموعة من الشروط ذات الصلة بالبرنامج تهدف إلى ضمان استخدام موارد صندوق النقد الدولي في دعم أهداف البرنامج، مع وجود ضمانات وقائية كافية لموارد الصندوق.

^٢ تسري معايير الاستفادة من الموارد على التسهيل الائتماني الممدد وتسهيل الاستعداد الائتماني وحدود الاستفادة السنوية بموجب النافذة الاعتيادية التي يتيحها التسهيل الائتماني السريع (٢٥٪ من حصة العضوية). وتختلف معايير الاستفادة من الموارد في إطار التسهيل الائتماني الممدد وتسهيل الاستعداد الائتماني بالتناسب مع طول مدة الاتفاقات. وللإطلاع على مزيد من التفاصيل، راجع الدراسة بشأن السياسات، بعنوان: Reform Proposals – Review of the Poverty Reduction and Growth Trust Facilities and Financing, 2024 Review of the Poverty Reduction and Growth Trust Facilities and Financing, المرجع الثالث عشر.

^٣ التمويل الطارئ عبر التسهيل الائتماني السريع يعمل من خلال ثلاث نوافذ، هي: النافذة الاعتيادية، ونافذة مواجهة الصدمات الخارجية، ونافذة التصدي للحوادث الطبيعية الكبيرة. وتُطبق حدود الاستفادة فرعية على كل نافذة، بالإضافة إلى حدود الاستفادة السنوية والتراكمية الاعتيادية. وتحسب حدود الاستفادة من الموارد بموجب أداة التمويل السريع، وهي إحدى أدوات حساب الموارد العامة، ضمن معيار الدخل للجمع بين الموارد، فإن سعر الفائدة المعمول به على قروض الصندوق الائتماني للنمو والحد من الفقر يكون جزءاً ضئيلاً من سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة، حسب مواطن الضعف المتعلقة بالديون والنفاد إلى السوق (الشريحتان ٢-ألف و٢-باء).

^٤ في ١ مايو ٢٠٢٥ بدأ العمل بآلية سعر الفائدة الجديدة التي وافق عليها المجلس التنفيذي في إطار مراجعة عام ٢٠٢٤ للصندوق الائتماني للنمو والحد من الفقر ويسري العمل بها على كل الاتفاقات الجديدة بموجب الصندوق الائتماني للنمو والحد من الفقر والتمويل الطارئ التي تمت الموافقة عليها في ١ مايو ٢٠٢٥ أو في تاريخ لاحق. وتتألف الآلية الجديدة من هيكل أسعار فائدة موزعة على شرائح مختلفة على أساس سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة وسياسة الجمع بين الموارد. وتطبق أسعار الفائدة الموزعة على شرائح حسب مجموعات (شرائح) البلدان، يتم تحديدها باستخدام معايير في إطار سياسة الجمع بين الموارد. وبالنسبة للبلدان الأعضاء المؤهلة للاستفادة من موارد الصندوق الائتماني للنمو والحد من الفقر ولا تستوفي معايير الدخل للجمع المفترض بين الموارد، فإن سعر الفائدة المعمول به على قروض الصندوق الائتماني للنمو والحد من الفقر يظل صفراً (الشريحة ١). أما البلدان الأعضاء المؤهلة للاستفادة من موارد الصندوق الائتماني للنمو والحد من الفقر وتستوفي معيار الدخل للجمع بين الموارد، فإن سعر الفائدة المعمول به على قروض الصندوق الائتماني للنمو والحد من الفقر يكون جزءاً ضئيلاً من سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة، حسب مواطن الضعف المتعلقة بالديون والنفاد إلى السوق (الشريحتان ٢-ألف و٢-باء).

التسهيل الائتماني الممدد (ECF)	تسهيل الاستعداد الائتماني (SCF)	التسهيل الائتماني السريع (RCF)
شروط مزج الموارد مع التمويل من حساب الموارد العامة على أساس نصيب الفرد من الدخل وإمكانية النفاذ إلى الأسواق؛ وترتبط بمواطن الانكشاف لمخاطر الديون. بالنسبة للأعضاء المتوقع منهم الدمج، يتم الدمج بين موارد الصندوق الائتماني للنمو والحد من الفقر وموارد حساب الموارد العامة بنسبة ١ إلى ٢، مع تحديد الحد الأقصى للاستفادة التيسيرية عند المعايير المطبقة (ويتم استخدام موارد حساب الموارد العامة بعد ذلك).		
إتاحة الاستخدام الوقائي	نعم	لا
المدة وتكرار الاستخدام من ثلاث إلى خمس سنوات، بحد أقصى خمس سنوات للفترة الكلية. يمكن استخدامه بصورة متكررة	يقتصر الاستخدام عادة على ثلاث سنوات في أي فترة ست سنوات، ويتم تقييمه أولاً بأول، مع استثناءات للاتفاقات بموجب تسهيل الاستعداد الائتماني التي تعامل بوصفها وقائية	مبالغ منصرفة مباشرة: إمكانية تكرار الاستخدام بشرط التقيد بحدود الاستفادة من الموارد والشروط الأخرى، وقد تم رفع شرط الحد الأقصى للاستخدام المتكرر – أي مرتان خلال أي فترة تبلغ ١٢ شهراً – بصفة مؤقتة حتى ٦ إبريل ٢٠٢١، وتمديده لاحقاً حتى نهاية عام ٢٠٢١
الاستخدام المتزامن حساب الموارد العامة (تسهيل الصندوق الممدد)	حساب الموارد العامة (اتفاق الاستعداد الائتماني وأداة تنسيق السياسات).	حساب الموارد العامة (أداة التمويل السريع): الائتمان المقدم في إطار أداة التمويل السريع يحتسب ضمن حدود الاستفادة من موارد التسهيل الائتماني السريع

المصدر: الإدارة المالية، صندوق النقد الدولي.

الجزء الثاني: العمل الذي نضطلع به

الجدول ٢-٣: تسهيل الصلابة والاستدامة

انطلاقاً من دور الصندوق الاستثماري للصلابة والاستدامة (RST) بوصفه الركيزة الثالثة للإقراض من صندوق النقد الدولي، فإنه يمثل عنصراً مكملاً للإقراض من حساب الموارد العامة والصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر من خلال تقديم تمويل أطول أجلاً بتكلفة معقولة إلى البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل المعرضة للمخاطر، وكذلك إلى الدول الصغيرة التي تواجه تحديات هيكلية أطول أجلاً ناجمة عن تغير المناخ والتأهب لمواجهة الجوائح وتفرض مخاطر على الاستقرار المرتقب لميزان المدفوعات. ويُقدّم التمويل من خلال تسهيل الصلابة والاستدامة (RSF).

الهدف	تخفيض المخاطر المتوقعة على ميزان المدفوعات الناشئة عن التحديات الهيكلية الأطول أجلاً ذات الصلة بالصدمات المناخية والجوائح بين البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل المعرضة للمخاطر والدول الصغيرة.
الغرض	مساعدة البلدان على التصدي للتحديات الهيكلية الأطول أجلاً المتعلقة بتغير المناخ والتأهب للجوائح، بهدف تعزيز الاستقرار المرتقب لموازين مدفوعاتهما.
الأهلية	البلدان المؤهلة للحصول على مساعدات من الصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر (PRGT)، وجميع الدول الصغيرة التي يقل عدد سكانها عن ١,٥ مليون نسمة ويقل نصيب الفرد فيها من إجمالي الدخل القومي عن ٢٥ ضعف الحد التشغيلي المؤهل للحصول على مساعدات المؤسسة الدولية للتنمية (IDA) في ٢٠٢١، وجميع البلدان متوسطة الدخل التي يقل نصيب الفرد فيها من إجمالي الدخل القومي عن ١٠ أضعاف الحد التشغيلي المؤهل للحصول على مساعدات المؤسسة الدولية للتنمية في ٢٠٢١.
شروط الاستفادة	مجموعة من تدابير السياسات عالية الجودة تتسق مع الغرض من الصندوق الاستثماري للصلابة والاستدامة، وتنفيذ برنامج تمويلي أو غير تمويلي متزامن مؤهل بحيث يقوم على سياسات مستوفية لمعايير شريحة الائتمان العليا مع حد أدنى ١٨ شهراً متبقية في مدة الموافقة على الاتفاق بموجب تسهيل الصلابة والاستدامة، واستدامة القدرة على تحمل الديون، وكفاية القدرة على السداد لصندوق النقد الدولي.
الشرطية	اتخاذ تدابير للإصلاح تهدف إلى التصدي للتحديات الهيكلية الأطول أجلاً المؤهلة للاستفادة من الموارد - مستقلة عن البرنامج المتزامن المستوفي لمعايير شرائح الائتمان العليا؛ مع توقعات التنسيق الوثيق مع البنك الدولي وغيره من بنوك التنمية متعددة الأطراف ومؤسسات التمويل الدولية ذات الصلة للاستفادة من الخبرات المقارنة والمعرفة المؤسسية.
سياسات الاستفادة من الموارد	الاستفادة من الموارد في حدود المعيار (٧٥٪ من الحصة) مع حد أقصى للاستفادة التراكمية الكلية بنسبة ١٥٠٪ من الحصة أو مليار وحدة حقوق سحب خاصة، أيهما أقل، على أساس قوة الإصلاحات، واستدامة القدرة على تحمل الدين، والقدرة على السداد للصندوق.
شروط التمويل	سعر الفائدة الموزع على شرائح: بلدان المجموعة ألف: سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة + ٥٥ نقطة أساس (بحد أقصى ٢,٢٥٪)؛ وبلدان المجموعة باء: سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة + ٧٥ نقطة أساس ورسم خدمة ٢٥ نقطة أساس؛ وبلدان المجموعة جيم: سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة + ٩٥ نقطة أساس ورسم خدمة ٥٠ نقطة أساس. ^١ فترات السداد: ١٠,٥ - ٢٠ سنة.
إتاحة الاستخدام الوقائي	لا
المدة وتكرار الاستخدام	من المتوقع بوجه عام أن تتزامن مدة الاتفاق بموجب تسهيل الصلابة والاستدامة مع مدة برنامج جديد مستوف لمعايير الشرائح الائتمانية العليا (في حالة طلب الائتين معاً)، أو مع المدة المتبقية من برنامج قائم مستوف لمعايير الشرائح الائتمانية العليا (في حالة طلب الاستفادة من موارد تسهيل الصلابة والاستدامة أثناء مراجعة برنامج الشرائح الائتمانية العليا). ويبلغ الحد الأدنى للمدة ١٨ شهراً لإتاحة الوقت الكافي لتنفيذ تدابير الإصلاح اللازمة فيما يخص تسهيل الصلابة والاستدامة، بما في ذلك أي مساعدة فنية لازمة. ويمكن تكرار الاستخدام بشرط التقيد بحدود الاستفادة من الموارد. ويمكن في ظروف معينة الاستمرار في اتفاق بموجب تسهيل الصلابة والاستدامة عند نشوء حاجة للتحويل بين برامج مستوفية لمعايير الشرائح الائتمانية العليا.
الاستخدام المتزامن	يشترط تنفيذ برنامج متزامن مستوف لمعايير الشرائح الائتمانية العليا.

المصدر: الإدارة المالية، صندوق النقد الدولي.

^١ وافق المجلس التنفيذي في ١٨ مايو ٢٠٢٣ على وضع حد أقصى لأسعار الفائدة بالنسبة للبلدان الأقل دخلاً التي تقترض من الصندوق الاستثماري للصلابة والاستدامة. ^٢ يتم تحصيل رسم خدمة غير مكرر على كل عملية سحب من الموارد في ظل الصندوق الاستثماري للصلابة والاستدامة بالنسبة لبلدان المجموعتين باء وجيم.



جاميكا

الائتمان المرن بمبلغ قدره ١٨,٩ مليار وحدة حقوق سحب خاصة، واتفاق بموجب اتفاق الاستعداد الائتماني بمبلغ ١٢٨,٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة. وبالإضافة إلى هذه الاتفاقات الإقراضية، حصل اثنان من البلدان الأعضاء على منصرفات تمويل طارئ بمبلغ قدره ٤٥٦,٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة بموجب أداة التمويل السريع في إطار حساب الموارد العامة.

• **البناء على نجاحات اتفاقات الإقراض القائمة:** قام صندوق النقد الدولي بزيادة الموارد المتاحة لخمس اتفاقات قائمة بموجب التسهيل الائتماني الممدد في إطار الصندوق الائتماني للنمو والحد من الفقر لاستيعاب الاحتياجات التمويلية الجديدة في سياق الحوار الجاري بشأن السياسات وذلك بقيمة قدرها ٣٠٩,٦ مليون وحدة حقوق سحب خاصة. ووافق كذلك على زيادة الموارد المتاحة لاتفاقين بموجب تسهيل الصندوق الممدد مع اثنين من البلدان، بمبلغ ١,١ مليار وحدة حقوق سحب خاصة.

• **ووافق المجلس التنفيذي** كذلك على طلبات لعقد اتفاقات بموجب تسهيل الصلابة والاستدامة مقدمة من خمسة بلدان، هي: بوركينا فاسو وغامبيا والأردن وليبيريا وباكستان (بمبلغ إجمالي حوالي ١,٨ مليار وحدة حقوق سحب خاصة).

نظرة عامة على الإقراض

واصل صندوق النقد الدولي استجابته لمواجهة التحديات الاقتصادية الناجمة عن سلسلة من الصدمات منذ تفشي الجائحة العالمية، بسبل منها الإقراض في إطار البرامج المدعومة بـموارد الصندوق.^٣

وظل الطلب مرتفعاً على الإقراض والدعم بموجب تسهيلات الصندوق خلال السنة المالية ٢٠٢٦. ففي الفترة من ١ مايو ٢٠٢٥ إلى ٣٠ إبريل ٢٠٢٦، تمت الموافقة على طلبات جديدة بلغت قيمتها حوالي ٢٩ مليار وحدة حقوق سحب خاصة تركزت في المجالات التالية:

• **اتفاقات جديدة للإقراض من حساب الموارد العامة والصندوق الائتماني للنمو والحد من الفقر، بما فيها الاتفاقات الوقائية:** وافق المجلس التنفيذي على عقد اتفاقين غير وقائيين جديدين مع بلدين، منهما اتفاق بموجب تسهيل الصندوق الممدد في إطار حساب الموارد العامة بمبلغ قدره ٥,٩ مليار وحدة حقوق سحب خاصة، واتفاق بموجب التسهيل الائتماني الممدد في إطار الصندوق الائتماني للنمو والحد من الفقر بمبلغ قدره ٤٥٥,٧ مليون وحدة حقوق سحب خاصة. وتمت الموافقة كذلك على ثلاثة اتفاقات وقائية في إطار حساب الموارد العامة، منها اتفاقان بموجب خط

^٣ شاملاً الالتزامات في الفترة التي سبقت الجائحة، وفي ٣٠ إبريل ٢٠٢٦، بلغ مجموع التزامات الإقراض غير المنصرفة والائتمان القائم من حساب الموارد العامة حوالي ١٤٤ مليار وحدة حقوق سحب خاصة؛ وبلغ مجموع نفس البنود بموجب تسهيلات الصندوق الائتماني للنمو والحد من الفقر حوالي ٢٧ مليار وحدة حقوق سحب خاصة.

بناء الصلابة

من خلال البرامج المدعومة من الصندوق

يوفر الدعم الفعال لتحقيق التوازن بين الأولويات على المدى القصير والأهداف على المدى المتوسط، بما يتيح تحقيق النمو المطرد في ظل الصدمات المتعددة.

كانت المكسيك هي أول بلد عضو يوقع لعقد اتفاق بموجب خط الائتمان المرن الذي أعده صندوق

تقوم البلدان الأعضاء بإعداد برامج اقتصادية مع صندوق النقد الدولي لتلبية احتياجات متنوعة. وتوضح البرامج التي تم إعدادها مؤخرا مع أرمينيا والمكسيك ورواندا كيفية مساعدة الصندوق هذه البلدان في تنفيذ الإصلاحات، وتعزيز الصلابة الاقتصادية، وبناء أطر السياسات المتينة، واستعادة الرخاء.



المكسيك

فقد بلغ متوسط نمو إجمالي الناتج الحقيقي في أرمينيا ٧٪ على مدار السنوات الثلاث الماضية - وهو إنجاز ضخم بالنسبة لاقتصاد في الشريحة العليا من الاقتصادات متوسطة الدخل، وارتكز في ذلك على الإشراف الاقتصادي القوي، والسياسات السليمة، واتفاق استعداد ائتماني وقائي مع صندوق النقد الدولي بدأ تنفيذه في ٢٠٢٢ وتم استكماله بنجاح في ٢٠٢٥. وفي سياق هذا البرنامج، عززت أرمينيا كذلك استقرار الاقتصاد الكلي وأعادت بناء هوامش الأمان الخارجية. وبالبناء على التقدم المحرز، بدأت السلطات الوطنية مؤخرا اتفاقا وقائيا جديدا للاستعداد الائتماني لمدة ثلاث سنوات (مع الاستفادة من الموارد بنسبة

النقد الدولي، في عام ٢٠٠٩، لدعم تنفيذ إصلاحاتها الاقتصادية. ومنذ ذلك الوقت، حافظت المكسيك على قوة أساسياتها الاقتصادية وأظهرت أن لديها سجل أداء موثوقا في تنفيذ السياسات، مما سمح للسلطات بتجنب السحب من خط الائتمان

١٠٠٪ من حصة العضوية) للمساعدة في استمرار العمل بالسياسات الحصيفة وتعزيز الثقة في الاقتصاد. وعلى الرغم من استمرار التحديات، فإن تجربة أرمينيا توضح كيف يمكن لاتساق تنفيذ البرنامج، مدعوما بالمساعدة الفنية من الصندوق، أن



رواندا

قدرة رواندا على تحقيق واحد من أسرع معدلات النمو الاقتصادي في إفريقيا.

وهذه الأمثلة عن التأثير التحويلي للبرامج المدعومة بموارد الصندوق تؤكد أهمية شعور البلدان المقترضة بملكية البرامج، والانخراط مبكراً في الإصلاحات، واستمرار جهود الإصلاح. وسوف توفر مراجعة عام ٢٠٢٦ لتصميم برامج الصندوق والشرطية المصاحبة لها تحليلاً شاملاً لتأثير برامج الصندوق.

إجمالي الناتج المحلي. وساهم تسهيل الاستعداد الائتماني لعامي ٢٠٢٣ - ٢٠٢٤ في معالجة احتياجات التمويل على المدى القصير من جراء طوارئ الفيضانات. وركز تسهيل الصلابة والاستدامة خلال ٢٠٢٢ - ٢٠٢٤ على الإصلاحات الأطول أجلاً. وقد أدت قوة تركيز السلطات الرواندية على تنفيذ الإصلاحات إلى استكمال هذه الإصلاحات قبل ستة أشهر من الموعد المقرر لاستكمالها. وتمثل تجربة رواندا مثالا للتحديات واسعة النطاق عبر بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، أي: الحفاظ على زخم النمو مع إعادة بناء هوامش الأمان، والمحافظة على الحيز اللازم للاستثمار في البنود ذات الأولوية، وإدارة مخاطر تغير المناخ. وبجانب البلدان الأخرى التي حققت مستويات أداء قوية، مثل إثيوبيا وأوغندا، فإن رواندا توضح كيف يمكن للاستمرار في تنفيذ الإصلاحات أن يساعد البلدان في اجتياز الصدمات المتكررة والحفاظ على زخم التنمية. وقد عززت هذه الجهود المستمرة

المرن والاستمرار في خفض مستوى الاستفادة من الأموال المتاحة بموجبه. وأبدى الاقتصاد المكسيكي قدرته على الصمود والاستقرار في مواجهة ارتفاع عدم اليقين الخارجي، وهو ما يعزى جزئياً إلى ما لديه من سياسات اقتصادية كلية وأطر مؤسسية بالغة القوة، بما في ذلك نظام سعر صرف مرن، وإطار موثوق لاستهداف التضخم، وقانون للمسؤولية المالية، وقطاع مالي جيد التنظيم.

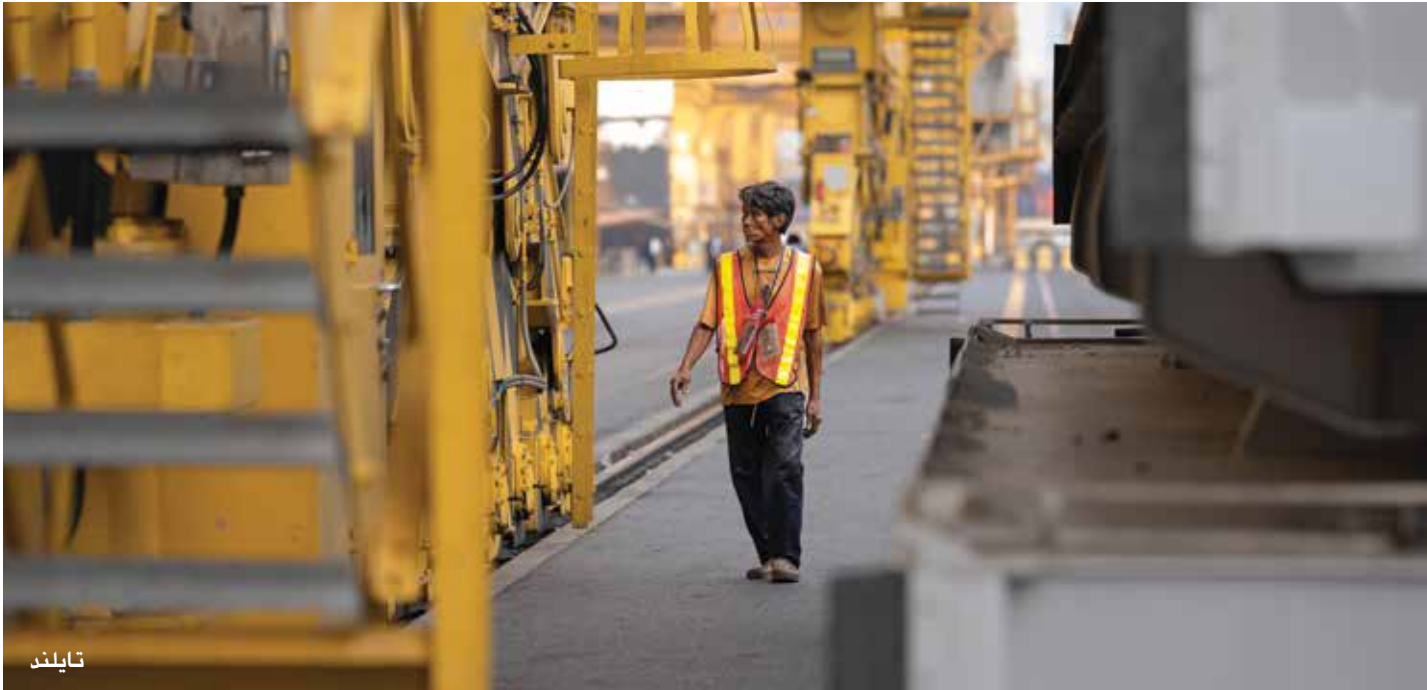
اشتركت رواندا في العمل مع صندوق النقد الدولي على مسارات متعددة لدعم الإصلاحات في السنوات الأخيرة في إطار سعيها لتصبح من البلدان متوسطة الدخل. ودعمت أداة تنسيق السياسات للأعوام ٢٠٢٢ - ٢٠٢٥ التعافي الاقتصادي في الفترة التي أعقبت الجائحة، حيث شكلت الإصلاحات الهيكلية ركيزة للنمو الاقتصادي البالغ ٧٪. رغم الصدمات على جانبي العرض والطلب، وشملت تطبيق ضبط مالي كبير بنحو ٢٪ من

تنمية القدرات

تتسم بارتفاع المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي، وتزايد مواضع التعرض لمخاطر الديون، وسرعة التحول الرقمي، تساهم أنشطة تنمية القدرات بدور بالغ الأهمية في مساعدة البلدان على منع ظهور تلك التحديات ومعالجتها حال ظهورها. ومن خلال تعزيز القدرات المؤسسية لتحديد المخاطر الناشئة ومعالجتها، تدعم أنشطة تنمية القدرات زيادة صلابة النظم الاقتصادية والمالية.

ويجري الصندوق كل خمس سنوات مراجعة شاملة لاستراتيجيته لتنمية القدرات. وقد حددت مراجعة استراتيجية تنمية القدرات لعام ٢٠٢٤ رؤية الصندوق في مجال تنمية القدرات من أجل بناء المؤسسات والقدرات الفردية من خلال زيادة المرونة في تقديم خدمات تنمية القدرات وتصميمها وفق ظروف كل بلد وتحسين

من شأن تعزيز قدرات المؤسسات، بما فيها البنوك المركزية ووزارات المالية وإدارات الإيرادات والهيئات الإحصائية وأجهزة الرقابة على القطاع المالي، أن يؤدي إلى زيادة فعالية السياسات وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والنمو. وينخرط صندوق النقد الدولي، بالتعاون مع شركائه، في جهود بلدانه الأعضاء لتطوير سياساتها الاقتصادية وتقوية المؤسسات من خلال تقديم المساعدة الفنية والبرامج التدريبية العملية المصممة وفق ظروف كل بلد وحسب الطلب. وتضم أنشطة تنمية القدرات كذلك مجموعة من الأدوات والمطبوعات التشخيصية وفرص تعلّم الأقران. وفي ظل البيئة الحالية التي



تايلند

تنمية القدرات

والمالي، بسبل منها تقوية قدرات البلدان الأعضاء التنظيمية والرقابية في مجالات التكنولوجيا المالية، والنقود الرقمية، وتحديث نظم المدفوعات. ويتمتع الصندوق بمكانة فريدة تؤهله لدعم بلدانه الأعضاء في هذه المجالات، في ظل اتساع نطاق عمله العالمي، وخبراته المؤسسية العالمية المتميزة.

القدرات والمراجعة الشاملة الجارية لأعمال الرقابة، التي ستحدد أولويات رقابة الصندوق، تهدفان إلى تحقيق مزيد من التقدم في دمج تنمية القدرات في أعمال الرقابة. وإضافة إلى ذلك، فإن المراجعة الجارية لتصميم برامج الصندوق والشرطية المصاحبة لها سوف تساعدان، من بين جملة أمور،



الولايات المتحدة

وبينما يفيد جميع أعضاء الصندوق من أنشطة تنمية القدرات، فإن الأولوية تكون للبلدان منخفضة الدخل والدول الهشة والمتأثرة بالصراعات، بالإضافة إلى البلدان الأعضاء التي لديها برامج مع الصندوق.

وبناء على طلب سلطات البلد المعني، يقوم أعضاء الفرق القطرية والخبراء الفنيون من صندوق النقد الدولي بوضع خطة عمل متكاملة وتنفيذها حسب احتياجات البلدان وطاقتها الاستيعابية.

على تعزيز دمج تنمية القدرات في أهداف البرامج المدعومة من الصندوق. وتركز تنمية القدرات على مجالات خبرة الصندوق الأساسية، مثل الموارد العامة، واستقرار القطاع المالي، وعمليات البنوك المركزية، والأطر الاقتصادية الكلية، والإحصاءات الاقتصادية. وتساعد البلدان على تصميم سياسات اقتصادية كلية أفضل، وتعبئة الإيرادات، ورفع كفاءة الإنفاق، وإنتاج بيانات أفضل للقرارات الاقتصادية، وتعزيز الاستقرار النقدي



كوسوفو

اندماجها في المشورة بشأن السياسات وفي تصميم البرامج. وتسترشد هذه الرؤية الاستراتيجية بمزايا الصندوق النسبية وأولويات أعماله الرقابية والإقراضية في ظل مشهد عالمي متطور.

وتتضمن أولويات الإصلاح على المدى المتوسط زيادة تحديث إيصال خدمات تنمية القدرات بالاستفادة من التطورات التكنولوجية الجديدة، وزيادة فعالية التواجد الميداني من خلال شبكة مراكز المساعدة الفنية والتدريب الإقليمية التابعة للصندوق، وتعزيز التنسيق مع شركاء التنمية الآخرين لزيادة فعالية تنمية القدرات ورفع كفاءتها وتعزيز تمويلها. وفي هذا السياق، فإن المذكرة التوجيهية الشاملة التي نُشرت مؤخرا عن تنمية

الجزء الثاني: العمل الذي نضطلع به

وبالإضافة إلى ذلك، هناك مجموعة من المطبوعات توفر معلومات فنية وتحليلات قُطرية يمكن أن تستفيد منها السلطات الوطنية. ويعمل الصندوق مع بلدانه الأعضاء عبر شبكة عالمية تضم ١٧ مركزاً إقليمياً لتنمية القدرات (RCDCs)؛ وعن طريق تكليف مستشارين مقيمين في مهمات طويلة الأجل داخل البلدان المعنية، ممن يمثل تواجدهم الميداني المستمر قيمة كبيرة بصفة خاصة للبناء

الصندوق المانحين والبلدان الأعضاء في المراكز الإقليمية لتنمية القدرات. ومن المعالم المرحلية المهمة خلال السنة المالية ٢٠٢٦ انطلاق برنامج تدريب إقليمي لأمريكا الجنوبية والمكسيك. ويعمل هذا البرنامج التجريبي، الذي يستضيفه بنك باراغواي المركزي في مدينة أسونسيون، على تيسير توفير التدريب المصمم خصيصاً للمسؤولين في هذه المنطقة، حيث ينخرط الصندوق بفعالية في أعمال

الدومينيكية (CAPTAC-DR) (صفحة ٤٤). ويقدم كلا المركزين أنشطة بناء القدرات، وتيسير إجراءات الإصلاح، ودعم الاندماج في الاقتصاد العالمي للدول الأعضاء البالغ عددها ٣٠ دولة في منطقتي أمريكا الوسطى والكاريبي. وفي مارس ٢٠٢٦، أعلن صندوق النقد الدولي عن إنشاء مركز المساعدة الفنية لمنطقة جنوب شرق أوروبا (SEETAC)، وهو مركز إقليمي جديد لتنمية القدرات سيعمل على تقوية المؤسسات الاقتصادية وصنع السياسات عبر بلدان غرب البلقان - ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وكوسوفو، والجبل الأسود، ومقدونيا الشمالية، وصربيا - ومولدوفا. ومن المتوقع أن يباشر المركز نشاطه بحلول شهر يناير ٢٠٢٧. وبعد عملية تقييم تنافسية، وقع الاختيار على مدينة روما لاستضافة هذا المركز الذي سيقدم المساعدة الفنية عالية الجودة والمصممة خصيصاً لبلدانه في المجالات الرئيسية المتعلقة بإدارة الاقتصاد الكلي، أي سياسة المالية العامة، والسياسات النقدية وسياسات القطاع المالي، والأطر الاقتصادية الكلية والتنموية بتطورات الاقتصاد الكلي، والمسائل القانونية. وسوف ينظم مركز المساعدة الفنية لمنطقة جنوب شرق أوروبا كذلك الحلقات التطبيقية وحلقات التعلم بين الأقران من أجل صناع السياسات من بلدانه الأعضاء السبعة كما سيكون مكملاً للتدريب الذي يقدمه معهد فيينا المشترك التابع لصندوق النقد الدولي.



الولايات المتحدة

الرقابة والإقراض، وحيث تؤكد مسوحنا الاستقصائية وجود طلب كبير غير مستوفى على تنمية القدرات. وشهدت هذه السنة المالية أيضاً الاحتفال بالذكرى السنوية لإنشاء اثنين من مراكز تنمية القدرات الأخرى في نصف الكرة الغربي، وهما مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الكاريبي (CARTAC)، ومركز المساعدة الفنية لأمريكا الوسطى وبنما والجمهورية

المؤسسي في سياق أوضاع الهشاشة والقدرات المحدودة؛ ومن خلال تكليف موظفيه وخبرائه بمهام قصيرة الأجل (بالتواجد الشخصي أو من بُعد أو بالجمع بينهما) - أي من خلال نموذج هجين)، والتدريب في الفصول الدراسية، وعقد الدورات التدريبية المجانية عبر شبكة الإنترنت. ويُمَوَّل حوالي ثلثي الإنفاق المباشر على أنشطة تنمية القدرات من شركاء

تنمية القدرات

لكي يشمل مسارات تعلم توضيحية، بحيث توضح التسلسل الهيكلي للدورات التدريبية. واستحدث البرنامج كذلك تكسونوميا جديدة لطرائق التدريب الذي يوفره الصندوق، مما ييسر للمشاركين استكشاف منهج الدورات التدريبية الآخذ في التوسع.

وتهدف هذه التحسينات مجتمعة إلى تشجيع التعلم المستمر، وتعزيز القدرات، ودعم المشاركين في تحقيق أهدافهم للتطور المهني (صفحة ٤٦).



متقدمة من التدريب والمساعدة الفنية. وتم إطلاق ثلاث عشرة دورة جديدة مفتوحة واسعة النطاق عبر شبكة الإنترنت - منها أربع دورات باللغة الإنجليزية وتسع دورات بلغات أخرى - ليصل إجمالي عدد الدورات المقدمة

إلى ١٣٦ دورة. وإضافة إلى ذلك، توسع البرنامج في تقديم مجموعة الدورات التعليمية المصغرة مع طرح أكثر من ٧٥ تسجيلًا بالفيديو لحلقات تعليمية موجزة متاحة عند الطلب، بحيث توفر للمشاركين أدوات مرنة موجهة لفئات معينة لمعالجة الفجوات المعرفية وبناء المهارات المطلوبة في سوق العمل.

وقام الصندوق أيضا بتطوير برنامجه للتدريب الخارجي لخدمة السلطات الوطنية في البلدان. فقد تم تطوير برنامج التدريب لعام ٢٠٢٦

وختامًا، انتقل مؤخرًا مركز تنمية القدرات المشترك بين الصين وصندوق النقد الدولي، وهو مشروع تعاوني بين صندوق النقد الدولي وبنك الشعب الصيني، إلى موقع مشترك مع مركز شنغهاي التابع للصندوق، وهو مركز جديد منشأ حديثًا لتشجيع التبادل البحثي والمعرفي في بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

وواصل برنامج صندوق النقد الدولي للتعلم عبر الإنترنت توسعه، بما يتماشى مع التوصيات الصادرة عن مراجعة استراتيجية تنمية القدرات. وشهدت السنة المالية ٢٠٢٦ تركيزًا كبيرًا على تقوية وتنشيط جودة وملاءمة الدورات التأسيسية في مجالات مهمة مثل برمجة الاقتصاد الكلي، والتنبؤ بحالة الاقتصاد الكلي وتشخيصها، والأسواق المالية، والموارد العامة، بما يضمن إمكانية حصول المشاركين على محتوى متطور ودقيق يدعم توفير مستويات

بناء القدرات الاقتصادية الكلية في منطقتي أمريكا الوسطى والكاريببي

وظل المركز لأكثر من ١٥ عاما يعمل عن كثب مع السلطات الوطنية وشركاء التنمية، حيث يقدم المساعدة الفنية في مجالات الموارد العامة، والقطاعين النقدي والمالي، واحصاءات الاقتصاد الكلي. وقد ساهمت مشاركة المركز، المصممة لمعالجة أولويات التنمية في كل بلد على حدة، في تحقيق تقدم ملموس في عدة مجالات منها تقوية تعبئة الإيرادات، وتحديث ممارسات إدارة الخزنة، وتحسين تنفيذ السياسة النقدية،



الولايات المتحدة

والتوسع في اعتماد المعايير الدولية في أعمال الرقابة والتنظيم بالقطاع المصرفي، وتحسين جودة البيانات الاقتصادية الكلية وتعزيز نشرها في الدول الأعضاء. وفي الوقت نفسه، نجد أن البلدان ما زالت تواجه تحديات مزمنة، بما في ذلك قصور الطاقة الإنتاجية، وعدم التوازن في تنفيذ الإصلاحات، وقابلية التأثر بالصدمات الخارجية، وضرورة الحفاظ على

فقد افتتح مركز المساعدة الفنية لأمريكا الوسطى وبنما والجمهورية الدومينيكية في شهر مايو ٢٠٠٩ في مدينة غواتيمالا فيما يعد مبادرة تعاونية بين بلدانه الأعضاء السبعة (كوستاريكا، والسلفادور، وغواتيمالا، وهندوراس، ونيكاراغوا، وبنما، والجمهورية الدومينيكية)، وشركاء التنمية الخارجيين، وصندوق النقد الدولي.

خلال السنة المالية ٢٠٢٦، احتفل اثنان من مراكز صندوق النقد الدولي لتنمية القدرات في نصف الكرة الغربي، وهما مركز المساعدة الفنية لأمريكا الوسطى وبنما والجمهورية الدومينيكية (CAPTAC-DR)، ومركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الكاريبي (CARTAC)، بالذكرى السنوية لإنشائهما.



نحو تحقيق النتائج؛ وتعميق جهود تعلّم الأقران على المستوى الإقليمي، ودمج المسائل بالغة التأثير على الاقتصاد الكلي في مسارات عمله.

الكاريبي تعديلات على أسلوب عمله لكي يقدم خدمة أفضل لأعضائه في ظل التحديات المستجدة أمام المنطقة. وقد ساهمت خدمات المساعدة الفنية والتدريب التي يقدمها المركز والمدفوعة بالطلب في تحسين إدارة الإيرادات، ومصداقية الميزانية، واستدامة القدرة على تحمل الدين، وجودة الإحصاءات الاقتصادية في مختلف بلدان المنطقة. واضطلع المركز كذلك بدور مؤثر في دعم قادة المستقبل في المنطقة، حيث وفر رعايته لأكثر من ١٠٠ متدرب في العديد من الكيانات الوطنية في أنحاء منطقة الكاريبي. وسوف يواصل مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الكاريبي تركيزه على تقديم خدمات تنمية القدرات المرنة والموجهة

المكاسب المؤسسية في خضم المخاطر المالية الكلية المتغيرة. وسوف يواصل مركز المساعدة الفنية لأمريكا الوسطى وبنما والجمهورية الدومينيكية دعمه لبلدانه الأعضاء في إطار دمج الإصلاحات وتقوية المؤسسات من أجل الإبحار في بيئة عالمية متزايدة التعقيد.

وقد ظل مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الكاريبي يعمل على خدمة بلدانه الأعضاء البالغ عددها ٢٣ بلدا على امتداد منطقة الكاريبي لمدة ربع قرن. فمُنذ عام ٢٠٠١، قدم المركز الدعم بغرض تقوية القدرات البشرية والمؤسسية وتنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية والمالية السليمة التي تشجع النمو وتحد من الفقر في المنطقة. ويمتد عمله ليشمل المجالات الأساسية الحيوية لتحقيق الصلافة الاقتصادية، بما في ذلك التحليل الاقتصادي الكلي، والإدارة المالية العامة، وإدارة الإيرادات، والاستقرار المالي والرقابة المالية، وإدارة الدين، والإحصاءات الاقتصادية. وعلى مدار السنين، أدخل مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة

تعزيز القدرات عن طريق برنامج الصندوق التدريبي المطور

قدرات المسؤولين الحكوميين في تصميم وتنفيذ السياسات الاقتصادية السليمة بالجمع بين الأسس المفاهيمية القوية والأدوات التحليلية العملية. ويؤكد برنامج عام ٢٠٢٦ على التكامل القوي بين التدريب وأنشطة الصندوق الأخرى في مجال تنمية القدرات. وبينما يتزايد اتساق الدورات التدريبية الموجهة نحو السياسات مع أعمال الصندوق الرقابية، وعمليات الإقراض، والمساعدة الفنية، نجد أن فعاليات التعلم بين الأقران والحلقات التطبيقية الإقليمية توفر الفرص للمسؤولين لتبادل الخبرات وتطبيق المعرفة المكتسبة على التحديات ذات الخصوصية القطرية.

وحتى يتمكن الصندوق من تلبية الاحتياجات المتنوعة لأعضائه من شتى أنحاء العالم، فإنه يوفر التدريب من خلال مجموعة من الصيغ المختلفة، بما فيها الدورات التدريبية عبر شبكة الإنترنت، والحلقات التطبيقية بالحضور الشخصي في مراكز التدريب الإقليمية ومقر الصندوق الرئيسي، وجلسات التدريب بنظام هجين، والحلقات الدراسية الافتراضية، وبرامج التعلم بالنظام المختلط الذي



الصندوق المتعلق بالسياسات، وتحسين إمكانية الحصول على التدريب عبر طرائقه المختلفة.

وبينما تتوفر الدورات التدريبية من خلال مراكز التدريب الإقليمية التابعة للصندوق، وفي مقر الصندوق الرئيسي، وعبر شبكة الإنترنت، فإن تركيز البرنامج لا يزال منصبا على مجالات خبرة الصندوق الأساسية، بما فيها الموارد العامة، والاستقرار المالي، والسياسة النقدية، وأطر الاقتصاد الكلي، والإحصاءات الاقتصادية الكلية. ويهدف البرنامج إلى تقوية

في عام ٢٠٢٦، أطلق صندوق النقد الدولي برنامجا مطورا للتدريب الخارجي، مصمما لتحسين إرشاد السلطات من البلدان الأعضاء من أجل تحديد واغتنام فرص التعلم المتاحة عبر شبكة الصندوق العالمية للتدريب. ويأتي هذا البرنامج الجديد انعكاسا للنتائج المستخلصة من مراجعة منهج دورات التدريب الخارجي، التي أجريت استجابة للتوصيات الصادرة عن مراجعة عام ٢٠٢٤ لاستراتيجية تنمية القدرات، والتي دعت إلى زيادة إيضاح مسارات التعلم، وتعزيز اتساقها مع عمل

يجمع بين التدريس عبر شبكة الإنترنت وداخل الفصول الدراسية. وهذا المنهج المرن يتيح للمشاركين القدرة على التفاعل مع المحاضرين ذوي الخبرة، والتعاون مع الأقران، والاستفادة من مجموعة كبيرة من الموارد. ومن خلال تبني مناهج مبتكرة في التدريب، فإن صندوق النقد الدولي يدعم خلق بيئة ديناميكية للتعلّم تقوي قدرات الأفراد والمؤسسات، بحيث تساهم في نهاية الأمر في تعزيز فعالية صنع السياسات حول العالم.

ومن أهم سمات برنامج التدريب المطوّر استحداث مسارات تعلّم توضيحية يسترشد بها المشاركون عبر تسلسل منهجي للدورات التدريبية الموزعة حسب مجالات مواضيعية معينة، تبدأ من المفاهيم التأسيسية وتمضي نحو الموضوعات المتقدمة. ولا يقتصر هذا المنهج على دعم الإلمام التام بمهارات معينة فحسب، بل إنه يساعد المتعلمين في الحفاظ على درجة حماسهم ومستوى تنظيم مهامهم طوال رحلتهم التعليمية. وفي

حين لا تشكل مسارات التعلّم الموضحة بالتفصيل في برنامج التدريب لعام ٢٠٢٦ توجيهات إلزامية ولا تمثل تسلسلا ملزما للالتحاق بالدورات التدريبية، فإنها توفر خارطة طريق قيّمة للمسؤولين الحكوميين ومؤسساتهم، بحيث تعاونهم على التخطيط لتنمية المهارات وتعزيز القدرات لرسم السياسات على نحو أكثر فعالية.

الشكل البياني ٢-١: مسار التعلّم التوضيحي



المصدر: إعداد معهد تنمية القدرات بصندوق النقد الدولي.

تنمية القدرات بالأرقام السنة المالية ٢٠٢٦

قيمة المشورة الفنية العملية،
والتدريب في مجال السياسات،
وتعلم الأقران

٤٠٠ مليون
دولار

٢٩٨٧

مشروعات تنمية القدرات ضمت
١٦٥٥ خبيرا لدعم ١٦٣ بلدا من
أعضاء الصندوق:

لغات مستخدمة في التدريب

٧

٥١٩

الدورات التدريبية المقدمة:

عدد الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات
(جمهورية الكونغو الديمقراطية
وأوكرانيا) بين أكبر ١٠ بلدان متلقية
لخدمات تنمية القدرات

٢

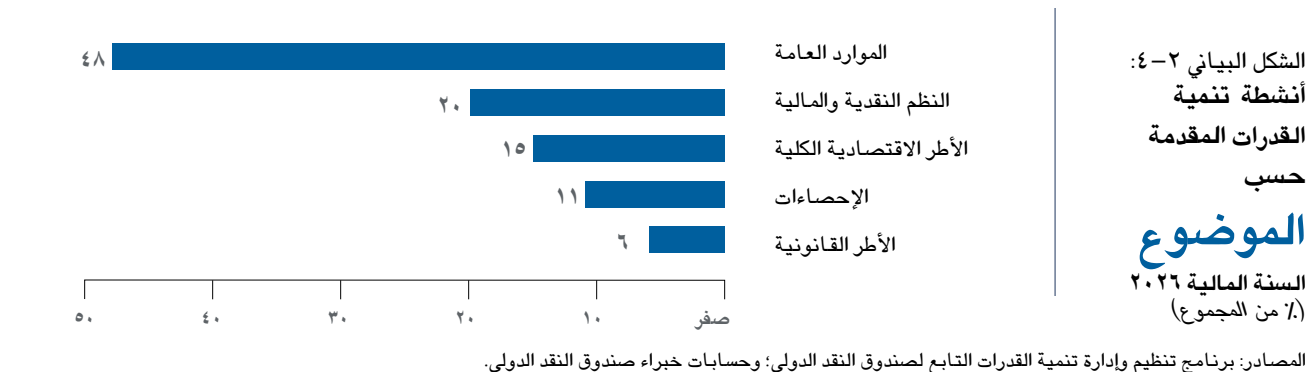
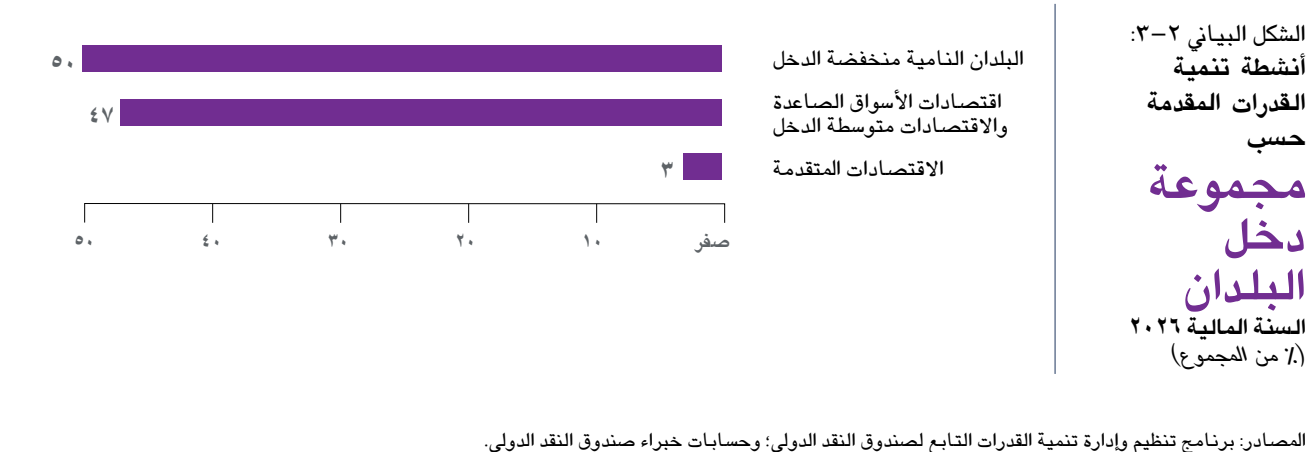
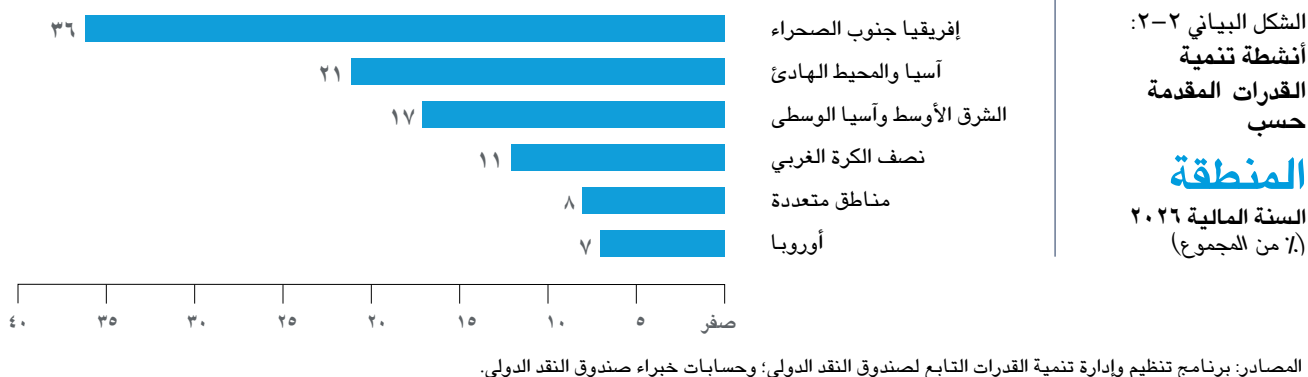
١٧٢٥٣

المسؤولون الحاصلون على التدريب:

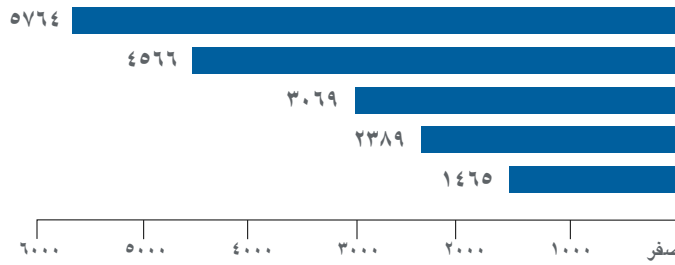
عدد المشاركين في برنامج
التعلم عبر شبكة الإنترنت

٢٣٠١٠

تنمية القدرات بالأرقام



الجزء الثاني: العمل الذي نضطلع به



الشكل البياني ٢-٥:

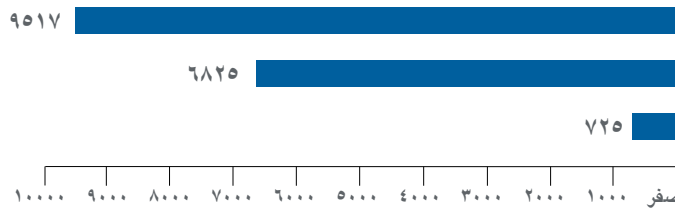
التدريب

حسب منطقة منشأ المشاركين

السنة المالية ٢٠٢٦
(عدد المشاركين)

المصادر: نظام تتبع المشاركين ومقدمي الطلبات، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يندرج معظم التدريب الذي يقدمه صندوق النقد الدولي ضمن إطار برنامج تدريب معهد تنمية القدرات، ويتضمن التدريب الذي ينظمه المعهد ويقدمه بالتعاون مع إدارات أخرى داخلها في المقر الرئيسي للصندوق وعالميا في مراكز تنمية القدرات التابعة للصندوق في مختلف أنحاء العالم، وفي هيئة برامج معدة خصيصا للمسؤولين في البلدان الأعضاء. ويتضمن التدريب كذلك دورات الصندوق عبر شبكة الإنترنت التي يستكملها المسؤولون في البلدان الأعضاء بنجاح. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم الإدارات المختصة في الصندوق أو الشركاء الخارجيون بتقديم التدريب في مراكز تنمية القدرات الإقليمية خارج نطاق برنامج تدريب معهد تنمية القدرات.



الشكل البياني ٢-٦:

التدريب

حسب مجموعة دخل المشاركين

السنة المالية ٢٠٢٦
(عدد المشاركين)

المصادر: نظام تتبع المشاركين ومقدمي الطلبات، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يندرج معظم التدريب الذي يقدمه صندوق النقد الدولي ضمن إطار برنامج تدريب معهد تنمية القدرات، ويتضمن التدريب الذي ينظمه المعهد ويقدمه بالتعاون مع إدارات أخرى داخلها في المقر الرئيسي للصندوق وعالميا في مراكز تنمية القدرات التابعة للصندوق في مختلف أنحاء العالم، وفي هيئة برامج معدة خصيصا للمسؤولين في البلدان الأعضاء. ويتضمن التدريب كذلك دورات الصندوق عبر شبكة الإنترنت التي يستكملها المسؤولون في البلدان الأعضاء بنجاح. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم الإدارات المختصة في الصندوق دورات تدريبية خارج نطاق برنامج التدريب التابع لمعهد تنمية القدرات.

أكبر عشرة بلدان حسب المشاركة في التدريب

(السنة المالية ٢٠٢٦، مرتبة حسب أسابيع المشاركين)

- ١- إندونيسيا
- ٢- الكاميرون
- ٣- الهند
- ٤- الصين
- ٥- بنغلاديش
- ٦- سري لانكا
- ٧- كينيا
- ٨- أوزبكستان
- ٩- باكستان
- ١٠- أوكرانيا

أكبر عشرة بلدان تلقت الدعم من الصندوق في مجال تنمية القدرات

(السنة المالية ٢٠٢٦، مرتبة حسب أنشطة تنمية القدرات المقدمة، بالدولار الأمريكي)

- ١- أوكرانيا
- ٢- سري لانكا
- ٣- جمهورية الكونغو الديمقراطية
- ٤- غانا
- ٥- غامبيا
- ٦- الصين
- ٧- أوغندا
- ٨- ليبيريا
- ٩- كينيا
- ١٠- أوزبكستان

أكبر عشرة شركاء لصندوق النقد الدولي في تنمية القدرات

(المساهمات بالدولار الأمريكي على مدار السنوات الخمس الماضية، السنوات المالية ٢٠٢٢-٢٠٢٦)

- ١- اليابان
- ٢- الاتحاد الأوروبي
- ٣- المملكة العربية السعودية
- ٤- سويسرا
- ٥- الصين
- ٦- الهند
- ٧- الكويت
- ٨- ألمانيا
- ٩- فرنسا
- ١٠- هولندا

المصادر: نظام تتبع المشاركين ومقدمي الطلبات، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: أسابيع المشاركين = عدد المشاركين مضروبا في مدة الدورة.

المصادر: برنامج تنظيم وإدارة تنمية القدرات التابع لصندوق النقد الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: استنادا إلى متوسط الاتفاقات الموقعة على أساس سنوي من السنة المالية ٢٠٢٢ إلى السنة المالية ٢٠٢٦، بما في ذلك الدعم المقدم مباشرة من البلدان المضيفة إلى المراكز الإقليمية لتنمية القدرات.

الجدول ٢-٤: الصناديق المواضيعية والقُطرية لأنشطة الصندوق لتنمية القدرات
(حسب الوضع في ٣٠ إبريل)

الشركاء	الاسم
كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان وكوريا وكسمبرغ وهولندا وقطر والمملكة العربية السعودية وسويسرا والمملكة المتحدة	مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (AML/CFT)
الصين وألمانيا واليابان وكوريا وكسمبرغ وهولندا والنرويج والمملكة العربية السعودية وسويسرا	صندوق "بيانات اتخاذ القرار" (D4D)
بنك التنمية الإفريقي والنمسا وكندا والاتحاد الأوروبي وفرنسا وألمانيا واليابان وهولندا والنرويج وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة	تسهيل إدارة الدين (بالاشتراك مع البنك الدولي)
الصين وألمانيا وكوريا وكسمبرغ والمملكة العربية السعودية والسويد وسويسرا	صندوق استقرار القطاع المالي (FSSF)
بلجيكا والدانمرك والاتحاد الأوروبي وفرنسا وألمانيا واليابان وكوريا وكسمبرغ وهولندا والنرويج والمملكة العربية السعودية والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة	الشراكة العالمية للمالية العامة (GPFP)
كندا والاتحاد الأوروبي وإيطاليا والمملكة العربية السعودية والسويد والمملكة المتحدة	الصندوق القُطري للصومال
كندا والاتحاد الأوروبي وفنلندا وأيرلندا واليابان ولاتفيا وليتوانيا وهولندا وبولندا والجمهورية السلوفاكية وسويسرا	صندوق تنمية القدرات لصالح أوكرانيا

المصدر: معهد صندوق النقد الدولي لتنمية القدرات.
ملحوظة: الشركاء يمثلون الاتفاقات الموقعة، والاعتمادات التي وافق عليها المانحون، والتحويلات لمراحل تالية حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠٢٦.

الجزء الثاني: العمل الذي نضطلع به

الجدول ٢-٥: مراكز صندوق النقد الدولي الإقليمية لتنمية القدرات (حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠٢٦)

الاسم	الشركاء	البلدان الأعضاء
معهد التدريب لصالح إفريقيا (ATI)	الصين والاتحاد الأوروبي وموريشيوس (البلد المضيف) والمملكة العربية السعودية	٤٥ بلدا في إفريقيا جنوب الصحراء مؤهلة للحصول على التدريب.
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الكاريبي (CARTAC)	بربادوس (البلد المضيف) وكندا وبنك التنمية الكاريبي والبنك المركزي لدول شرق الكاريبي والاتحاد الأوروبي وهولندا والمملكة المتحدة	أنغويلا، وأنتيغوا وبربودا، وأروبا وجزر البهاما وبربادوس وبليز وبرمودا وجزر فرجن البريطانية وجزر كايمان وجزر كوراساو ودومينيكا وغرينادا وغيانا وهاييتي وجامايكا ومونتسيرات وسانت مارتن، وسانت كيتس ونيفيس، وسانت لوسيا، وسانت فنسنت وغرينادين، وسورينام، وترينيداد وتوباغو، وجزر تركس وكايكوس
المركز الإقليمي لتنمية القدرات في القوقاز وآسيا الوسطى ومنغوليا (CCAMTAC)	بنك التنمية الآسيوي والصين والاتحاد الأوروبي وكازاخستان (البلد المضيف) وكوريا وبولندا وروسيا وسويسرا والولايات المتحدة	أرمينيا وأذربيجان وجورجيا وكازاخستان وجمهورية قيرغيزستان ومنغوليا وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان
مركز المساعدة الفنية لأمريكا الوسطى وبنما والجمهورية الدومينيكية (CAPTAC-DR)	الاتحاد الأوروبي وغواتيمالا (البلد المضيف) والمكسيك وإسبانيا	كوستاريكا والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وغواتيمالا وهندوراس ونيكاراغوا وبنما
مركز تنمية القدرات المشترك بين الصين وصندوق النقد الدولي (CICDC)	الصين (البلد المضيف)	الصين ومجموعة من البلدان الأخرى مؤهلة للحصول على التدريب
مكتب صندوق النقد الدولي لأعمال تنمية القدرات في تايلند (CDOT)	اليابان وتايلند (البلد المضيف)	البلدان المستفيدة الأساسية: كمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار وفيت نام؛ والمشروعات المختارة الواقعة في نطاق مكتب الصندوق لأعمال تنمية القدرات في تايلند تغطي كذلك بلدانا أخرى في جنوب شرق آسيا وفي منطقة جزر المحيط الهادئ
معهد التدريب الإقليمي المشترك بين صندوق النقد الدولي وسنغافورة (STI)	اليابان وسنغافورة (البلد المضيف)	٣٨ بلدا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ مؤهلة للحصول على التدريب
معهد فيينا المشترك (JVI)	النمسا (البلد العضو الرئيسي والمضيف) وشركاء/مانحون دوليون	٣١ بلدا (منها ٣٠ بلدا في أوروبا الوسطى والشرقية والجنوبية الشرقية، والقوقاز وآسيا الوسطى، بالإضافة إلى إيران) مؤهلة للاستفادة من التدريب.

المصدر: معهد صندوق النقد الدولي لتنمية القدرات.

ملحوظة: يقدم صندوق النقد الدولي كذلك دورات تدريبية من خلال برامج التدريب الإقليمية وفي مقره الرئيسي في واشنطن العاصمة. الشركاء يمثلون الاتفاقات الموقعة، والاعتمادات التي وافق عليها المانحون، والتحويلات لمراحل تالية حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠٢٦.

تنمية القدرات

الاسم	الشركاء	البلدان الأعضاء
مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط (CEF)	الكويت (البلد المضيف)	البلدان الأعضاء في جامعة الدول العربية مؤهلة للحصول على التدريب.
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط (METAC)	الاتحاد الأوروبي وفرنسا وألمانيا وهولندا والمملكة العربية السعودية وسويسرا	أفغانستان والجزائر وجيبوتي ومصر والعراق والأردن ولبنان وليبيا والمغرب والسودان وسوريا وتونس والصفة الغربية وغزة واليمن
مركز المساعدة الفنية المالية لمنطقة المحيط الهادئ (PFTAC)	بنك التنمية الآسيوي وأستراليا والاتحاد الأوروبي وفيجي (البلد المضيف) واليابان وكوريا ونيوزيلندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة	جزر كوك وفيجي وكيريباتي وجزر مارشال وميكرونيزيا وناورو ونيوي وبالاو وبابوا غينيا الجديدة وساموا وجزر سليمان وتيمور ليشتي وتوكلو وتونغا وفانواتو
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة وسط إفريقيا (AFRITAC Central)	بلجيكا والصين والاتحاد الأوروبي وفرنسا وغابون (البلد المضيف) وألمانيا	بوروندي والكاميرون وجمهورية إفريقيا الوسطى وتشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية الكونغو وغينيا الاستوائية وغابون وسان تومي وبرينسيبي
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة شرق إفريقيا (AFRITAC East)	الصين والاتحاد الأوروبي وألمانيا وهولندا والنرويج والمملكة العربية السعودية وسويسرا وتنزانيا (البلد المضيف) والمملكة المتحدة	إريتريا وإثيوبيا وكينيا وملاي ورواندا وجنوب السودان وتنزانيا وأوغندا
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة جنوب إفريقيا (AFRITAC South)	الصين والاتحاد الأوروبي وألمانيا وموريشيوس (البلد المضيف) والنرويج والمملكة العربية السعودية وسويسرا والمملكة المتحدة	أنغولا وبوتسوانا وجزر القمر وإسواتيني وليسوتو ومدغشقر وموريشيوس وموزامبيق وناميبيا وسيشيل وجنوب إفريقيا وزامبيا وزمبابوي
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة غرب إفريقيا (AFRITAC West)	بلجيكا والصين وكوت ديفوار (البلد المضيف) والاتحاد الأوروبي وفرنسا وألمانيا والنرويج والمملكة العربية السعودية	بنن وبوركينا فاسو وكوت ديفوار وغينيا وغينيا بيساو ومالي وموريتانيا والنيجر والسنغال وتوغو
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة غرب إفريقيا ٢ (AFRITAC 2 West)	الصين والاتحاد الأوروبي وغانا (البلد المضيف) والمملكة العربية السعودية وسويسرا والمملكة المتحدة	كابو فيردي وغامبيا وغانا وليبيريا ونيجيريا وسيراليون
مركز التدريب والمساعدة الفنية الإقليمي لجنوب آسيا (SARTTAC)	أستراليا والاتحاد الأوروبي والهند (البلد المضيف) وكوريا	بنغلاديش وبوتان والهند وملديف ونيبال وسري لانكا

الدعم المقدم من الصندوق في المحافل الدولية



السيدة كريستالينا غورغييفا، مدير عام الصندوق، تلتقي بوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية أثناء اجتماعات الربيع لعام ٢٠٢٦ لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي في واشنطن العاصمة.

يشجع صندوق النقد الدولي على التعاون الدولي من خلال مشاركته الفعالة في المحافل الدولية الرئيسية. فهو يضطلع بدور الناصح الأمين لمجموعة العشرين منذ إنشائها، بحيث يساهم بخبراته التحليلية في المناقشات بين وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لدعم السياسات التي تعزز الاستقرار والنمو.

زمنية قوية للإصلاح وديون في حدود مستدامة لدى مواجهتها تحديات تمويلية قصيرة الأجل يمكن أن تعوق قدراتها على الاستثمار في بنود الإنفاق الرئيسية الداعمة للنمو. وقدم كذلك التحليلات بشأن مواطن الضعف على مستوى الاقتصاد الكلي في إفريقيا، والاستعدادات لعقد مؤتمر تمويل التنمية، وجهود تقوية تعبئة الإيرادات المحلية. وعلى التوازي، قام صندوق النقد الدولي بتقييم شبكة الأمان المالي العالمية وبذل الجهود لتقويتها من خلال تعاونه مع ترتيبات التمويل الإقليمية.

وفيما يتعلق بالدين، واصل الصندوق جهوده في تقديم الدعم الفني لقضايا إعادة هيكلة الدين المستمرة كما واصل مساهمته في بناء فهم مشترك لهذه القضايا وتحسين إجراءات إعادة هيكلة الديون من خلال اجتماع المائدة المستديرة بشأن الديون السيادية العالمية. وأحرز كذلك تقدما – بالتعاون مع البنك الدولي – في تنفيذ المنهج ثلاثي الركائز لمساعدة البلدان التي لديها برامج

وفي ظل رئاسة جنوب إفريقيا لمجموعة العشرين في ٢٠٢٥، قدم الصندوق الدعم لاجتماعات المسار المالي لمجموعة العشرين من خلال مساهماته المنتظمة في مجموعة عمل الإطار ومجموعة عمل البنين المالي الدولي، حيث قدم التحليلات بشأن موضوعات تتناول الاقتصاد العالمي، والقطاع المالي، ومواضع التعرض لمخاطر الديون، وتدفقات رأس المال، وشبكة الأمان المالي العالمية، وتعبئة الموارد المحلية.

وعلى مستوى المجلس التنفيذي، خلال السنة المالية ٢٠٢٦، انخرطت لجنة الاتصال في جهود عدة منظمات دولية، بما فيها البنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، ومجلس الاستقرار المالي، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة بهدف تشجيع الاتساق بين جداول الأعمال الاقتصادية والمالية والتجارية والإنمائية الدولية والعمل على بقاء المجلس مطلعاً على التطورات المتغيرة.

وبوجه أعم، تضطلع الإدارة العليا والموظفون في الصندوق بدور محوري في المناقشات الاقتصادية العالمية من خلال المشاركة في أهم المنتديات والمؤسسات الدولية، إلى جانب المشاركة في جهود الأجهزة الإقليمية. ويشارك مدير عام الصندوق في عضوية مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، ويشارك موظفو الصندوق في أعمال مجلس الاستقرار المالي، وفرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال، وغيرها من جهات وضع المعايير، بما فيها لجنة بازل للرقابة المصرفية. ويدعم صندوق النقد الدولي كذلك الحوار الإقليمي بشأن السياسات من خلال الانخراط في جهود الشركاء مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان)، ومجلس التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، والمفوضية الأوروبية.

وتقييم التأثير الاقتصادي للأزمات. ففي عام ٢٠٢٢، سارع الصندوق بتشكيل مجموعة تنسيق مع البنك الدولي وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة التجارة العالمية للمساعدة في التصدي لانعدام الأمن الغذائي من جراء الآثار المدمرة للجائحة والحرب في أوكرانيا. وفي إبريل ٢٠٢٦، قام بتشكيل مجموعة تنسيق ضمت الوكالة الدولية للطاقة والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية لتبادل البيانات والتقييمات حول الآثار الاقتصادية والمتعلقة بالطاقة للحرب في الشرق الأوسط، ورصد ردود فعل السياسات في البلدان، وتنسيق المشورة بشأن السياسات، وتقييم الاحتياجات التمويلية وما يرتبط بها من تقديم الدعم المالي.

وفي ظل رئاسة الولايات المتحدة لمجموعة العشرين، ساهم الصندوق في المجالات ذات الأولوية ومنها النمو، والاختلالات العالمية، والديون، بحيث قدم التحليل بشأن محركات وآثار الاختلالات العالمية كما قدم المشورة بشأن الإصلاحات الهيكلية لتعزيز النمو في الأجل المتوسط. وبخلاف المساهمات في نطاق مجموعة العشرين، يشارك صندوق النقد الدولي بفعالية في اجتماعات المسار المالي لمجموعة السبعة، بحيث يقدم المشورة بشأن السياسات وتقارير عن المستجدات في التطورات الاقتصادية الكلية والمالية، إلى جانب الاختلالات العالمية.

ويقوم الصندوق كذلك بالتنسيق الوثيق مع المنظمات الدولية ذات الصلة للاستجابة للصدمات



السيدة كريستالينا غورغييفا، مدير عام الصندوق تلتقي بمعاللي رئيس الوزراء الماليزي أنور إبراهيم في اجتماعات قمة آسيان السابعة والأربعين في كوالالمبور، ماليزيا.

الجزء الثالث

من نحن

صندوق النقد الدولي
الهيكل التنظيمي

IMF.ORG/ORGCHART





المديرون التنفيذيون

حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠٢٦

يتولى المجلس التنفيذي مسؤولية تسيير الأعمال اليومية للصندوق، ويتألف من ٢٥ مديرا تنفيذيا، تنتخبهم البلدان الأعضاء أو مجموعات البلدان الأعضاء، بالإضافة إلى المدير العام الذي يتولى رئاسة المجلس. جميع البلدان الأعضاء في الصندوق ممثلة في مجلسه التنفيذي، الذي يناقش آثار السياسات الاقتصادية لكل بلد عضو على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي، ويوافق على التمويل المقدم من الصندوق لمساعدة البلدان الأعضاء على معالجة المشكلات المؤقتة التي تواجهها في ميزان المدفوعات، إلى جانب إشرافه على جهود الصندوق في مجال تنمية القدرات.



شانغ
دينغ

محمد
معيط

ليوناردو
مادكور

براد
ريكر

أرنو
بويسيه

باهادور
بيجاني

ريكاردو
إركولي

واتارا
ووتابونا

زيانا منديز
بيرتولو

برند
كالتهويسر

جون
ميزوغوتشي

ريجيس
نسوندية



باتريك
وشفسكي

بغيت كوركماز
ياشار

أندريه
رونكاليا

فيتاش
فازيلوشكاش

جيرون
كليك

جيوئغ
تشوي

أورجيت
باتيل

إدوان
حكيم

أدريانو
يويبيسي

فيدا
بون

جينغجين
جانغ

كسينيا
بودايففا

محمد
الراشد

فريق الإدارة العليا

مدير عام صندوق النقد الدولي هو رئيس موظفي الصندوق ورئيس المجلس التنفيذي. ويعاون المدير العام في أداء مهامه نائب أول للمدير العام وثلاثة نواب آخرون للمدير العام.

نائب المدير العام
بولي

المدير العام
كريستالينا غورغييفا

النائب الأول للمدير العام
دان كاتز

نائب المدير العام
كنجي أوكامورا

نائب المدير العام
نايجل كلارك





المديرون التنفيذيون والمناوبون

حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠٢٦

اليابان	جون ميزوغوتشي شونتارو هارا
بوروندي، الكاميرون، جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، غينيا الاستوائية، إريتريا، إثيوبيا، غابون، كينيا، جمهورية الكونغو، رواندا، جنوب السودان، السودان، سان تومي وبرينسيبي، أوغندا	ريجيس نسونديه فاتوأساه جفتيه نسومبو
بنغلاديش، بوتان، الهند، سري لانكا	أورجيت باتيل سوجيتا جيغاجيفان
المملكة المتحدة	فيدا بون إيفار فان هاسلت
أنتيغوا وباربودا، جزر البهاما، بربادوس، بليز، كندا، دومينيكا، غرينادا، آيرلندا، جامايكا، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سان فنسنت وجزر غرينادين	برادريكر جينا فيتزجيرالد
البرازيل، كابو فيردى، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، غيانا، هايتي، نيكاراغوا، بنما، سورينام، تيمور ليشتي، ترينيداد وتوباغو	أندريه رونكاليا بيرناردو أكوستا فيليبى أنتونز
أنغولا، بوتسوانا، جزر القمر، إيسواتيني، ليسوتو، مدغشقر، ملاوي، موريشيوس، موزامبيق، ناميبيا، جنوب إفريقيا، تنزانيا، زامبيا، زمبابوي	أدريانو يوبيسي بيدرو سيلفا فويلوا فومنديني
الدانمرك، إستونيا، فنلندا، آيسلندا، لاتفيا، ليتوانيا، النرويج، السويد	فيتاش فازيليوشكاش إنغريد سولبرغ
بنن، بورкина فاسو، كوت ديفوار، غامبيا، غينيا، غينيا بيساو، ليبيريا، مالي، موريتانيا، النيجر، نيجيريا، السنغال، سيراليون، توغو	واتارا ووتابونا عمر دياكييتي أفولابي أولوكيره
النمسا، بيلاروس، الجمهورية التشيكية، هنغاريا، كوسوفو، الجمهورية السلوفاكية، سلوفينيا، تركيا	يغيت كوركماز ياشار كريستيان جاست غابور ميزر
روسيا، سوريا	كسينيا يودايفا سيرغيه بوتابوف
الصين	جينغجين جانغ مينغ آي

المملكة العربية السعودية	محمد الراشد فهد الجعويني
الجزائر، غانا، إيران، ليبيا، المغرب، باكستان، تونس	باهادور بيجاني محمد القرشي
فرنسا	أرنو يوبيسيه إيف موريس
أستراليا، كيريباتي، كوريا، جزر مارشال، ميكرونيزيا، منغوليا، ناورو، نيوزيلندا، بالاو، بابوا غينيا الجديدة، ساموا، سيشيل، جزر سليمان، توفالو، فانواتو	جيونغ تشوي مارك بلاكمور ني لوي
أندورا، أرمينيا، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كرواتيا، قبرص، جورجيا، إسرائيل، لكسمبرغ، مولدوفا، الجبل الأسود، جمهورية مقدونيا الشمالية، رومانيا، هولندا، أوكرانيا	جيرون كليك فلاديسلاف راشكوفان مارنيكس فان ريج
الولايات المتحدة	شانون دينغ شاغر
ألبانيا، اليونان، إيطاليا، مالطة، البرتغال، سان مارينو	ريكاردو إيركولي مايكل ماسوراكيس
بروني دار السلام، كمبوديا، جمهورية فيجي، إندونيسيا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ماليزيا، نيبال، الفلبين، سنغافورة، تايلند، تونغا، فييت نام	إدوان حكيم كاويفود سوماونغ
ألمانيا	برند كالتنهويسر لودغار ووكن
أذربيجان، كازاخستان، جمهورية قيرغيزستان، ليختنشتاين، بولندا، صربيا، سويسرا، طاجيكستان، تركمنستان، أوزبكستان	باتريك وشفسكي كريستوف بومان-كيستن
البحرين، مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، جزر ملديف، عُمان، قطر، الصومال، الإمارات العربية المتحدة، اليمن	محمد معيط علي الحوسني
الأرجنتين، بوليفيا، شيلي، باراغواي، بيرو، أوروغواي	ليوناردو مادكور أوسكار هندريك
كولومبيا، كوستاريكا، السلفادور، غواتيمالا، هندوراس، المكسيك، إسبانيا	زيانا منديز بيتولو دانييل مونيفار ساستري جيراردو زونيغا فيباسينيور

كبار المسؤولين في صندوق النقد الدولي

حسب الوضع في ٣٠ إبريل ٢٠٢٦*

إدارات المناطق الجغرافية	
أبيبيه سيلاسي	مدير الإدارة الإفريقية
كريشنا سرينيفاسان	مدير إدارة آسيا والمحيط الهادئ
ألفريد كامر	مدير الإدارة الأوروبية
جهااد أزغور	مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
نايجل تشوك	مدير إدارة نصف الكرة الغربي
الإدارات الوظيفية	
جولي كوزاك	مدير إدارة التواصل
برنارد لاورز	مدير الإدارة المالية
رودريغو فالديس	مدير إدارة شؤون المالية العامة
كاتريونا برفيلد	مدير معهد تنمية القدرات
يان ليو	المستشار القانوني العام ومدير إدارة الشؤون القانونية
توبياس أدريان	المستشار المالي ومدير إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية
ببير أوليفيه غورينشا	المستشار الاقتصادي ومدير إدارة البحوث
ببرت كرويسي	كبير الإحصائيين ومسؤولي البيانات، ومدير إدارة الإحصاءات
كريستيان مامسن	مدير إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة
مكاتب المعلومات والاتصال	
تاكاشي ناغاوكا	مدير المكتب الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ
روبرت باول	الممثل الخاص لدى الأمم المتحدة
جيمس جون	مستشار مكاتب الصندوق في أوروبا
إدارات الخدمات المساندة	
سابينا بهاتيا	مدير إدارة الخدمات والمنشآت المؤسسية
براين كريستنسن	مدير إدارة الموارد البشرية
شيرين حامد	المسؤول الأول لشؤون المعلومات ومدير إدارة تكنولوجيا المعلومات
سيذا أوغادا	أمين الصندوق ومدير إدارة أمانة صندوق النقد الدولي
المكاتب	
ميشيل شانون	مدير مكتب الميزانية والتخطيط
بابلو مورينو	مدير مكتب التقييم المستقل
آثلين فاندركولف	مدير مكتب التدقيق الداخلي
ديريك بيلز	مستشار مكتب الاستثمار
رومي باورز	مدير مكتب إدارة المخاطر

*تم تعيين السيد زين زيدان مديرا للإدارة الإفريقية خلفا للسيد أبيبيه أمرو سيلاسي، وذلك اعتبارا من ٤ مايو ٢٠٢٦. وتولى السيد ماتيو شتورك منصب مدير الإدارة الأوروبية خلفا للسيد ألفريد كامر، وذلك اعتبارا من ٢٧ يوليو ٢٠٢٦. وتم تعيين السيدة سيلفانا تينيريو خلفا للسيد ببير-أوليفيه غورينشا مديرا لإدارة البحوث، وذلك اعتبارا من ١٠ أغسطس ٢٠٢٦. وترك السيد توبياس أدريان العمل في الصندوق، على أن يسري هذا الأمر اعتبارا من ٣١ أغسطس ٢٠٢٦.

الموارد

الميزانية

أقر المجلس التنفيذي في إبريل ٢٠٢٥ صافي اعتمادات الميزانية الإدارية للسنة المالية ٢٠٢٦ بمبلغ قدره ١٥٥٢ مليون دولار، إلى جانب الميزانيتين الإرشاديتين للسنتين الماليتين ٢٠٢٧ و٢٠٢٨. وعلى الرغم من وجود مكمل هيكلي محدود لتلبية الاحتياجات الملحة المتعلقة بالأمن السيبراني، تراجعت الموارد الكلية للإدارات، انعكاسا لاستمرار الإلغاء التدريجي للتمويل المؤقت. وبلغت اعتمادات الميزانية الإدارية الكلية ١٩٩١ مليون دولار في السنة المالية ٢٠٢٦، منها ٢٩٦ مليون دولار في هيئة

وتشكلت ميزانية السنة المالية ٢٠٢٦ بفعل اشتداد حالة عدم اليقين الاقتصادي العالمية التي لا تزال تُعَرِّض صندوق النقد الدولي لمطالب كبيرة. وظل دور الصندوق محوريا لدعم بلدانه الأعضاء في ضمان الاستقرار الاقتصادي الكلي على المستويين العالمي والقُطري على السواء، ودفع السياسات قدما لدعم النمو بقيادة القطاع الخاص، وتعزيز الحلول التعاونية لمواجهة التحديات الاقتصادية المشتركة عن طريق الرقابة، والإقراض، وتنمية القدرات. ولا تزال الميزانية تسترشد بمبادئ المرونة والانضباط، بدعم من الجهود المستمرة لإعادة ترتيب الأولويات ورصد مكاسب الكفاءة. وزادت مراجعة عملية التبسيط التي تقودها الإدارة العليا من تعزيز هذه الجهود عن طريق تبسيط العمليات الداخلية والنتائج، بما لذلك من انعكاسات على كل من السنة المالية ٢٠٢٦ والمخصصات المتوقعة على المدى المتوسط. وفي خضم تزايد الطلب، لا تزال الميزانية تتضمن مفاضلات صعبة.

وخلال السنة المالية ٢٠٢٦،

بلغت المصروفات الإدارية الفعلية ١٥٠٥ ملايين دولار، أو ما يعادل ٩٧٪ من الميزانية الصافية المعتمدة و ٩٧,٥٪ من الميزانية العامة، باستثناء ديوان المديرين التنفيذيين ومكتب التقييم المستقل. وزاد الإنفاق الرأسمالي أيضا بنسبة ٢,٤٪ ليصل إلى ١٣٠ مليون دولار، منها ٥٦ مليون دولار في هيئة إنفاق رأسمالي مباشر مرتبط بالمنشآت، و ٧٤ مليون دولار للإنفاق على البنود كثيفة استخدام تكنولوجيا المعلومات.



الولايات المتحدة

عمليات رد التكاليف من جهات خارجية عن أنشطة تنمية القدرات (الجدول ٣-١). وتضمنت الميزانية الكلية أيضا ٧٣ مليون دولار في هيئة ترحيلات موارد غير مستخدمة ممولة من الصندوق من السنوات السابقة و ٨ ملايين دولار ترحيلات ممولة خارجيا. بالإضافة إلى هذا، تمت الموافقة على الميزانية الرأسمالية بمبلغ قدره ١٣٣ مليون دولار لاستخدامها على مدار ثلاث سنوات لدعم المشروعات الرأسمالية المرتبطة بالمنشآت والبنود كثيفة استخدام تكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك تكاليف تراخيص الحوسبة السحابية ذات الصلة.

(بملايين الدولارات الأمريكية، ما لم يذكر خلاف ذلك)

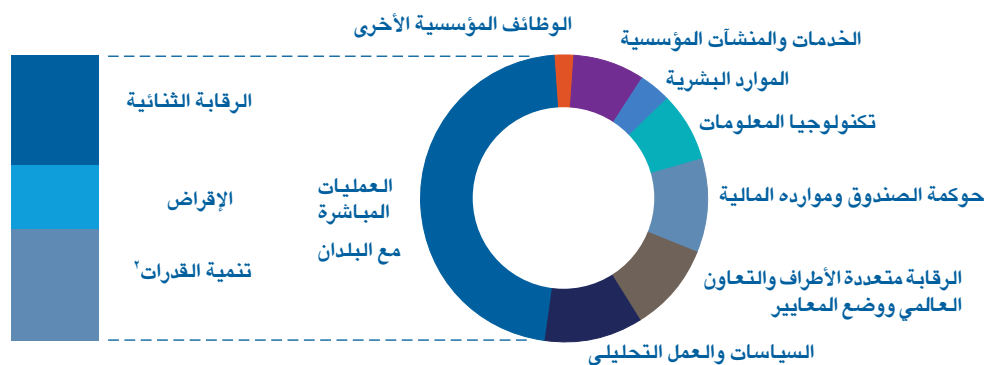
السنة المالية ٢٠٢٧		السنة المالية ٢٠٢٦			السنة المالية ٢٠٢٥		
الميزانية الكلية	الهيكليّة	النتيجة	الميزانية الكلية	الهيكليّة	النتيجة	الميزانية الكلية	
١٧٢٩	١٦٥١	١٥٤٨	١٦٩٤	١٦٠١	١٤٩٢	١٦٤٢	إجمالي الاعتمادات الممولة من الصندوق
١٦٠١	١٦٠١	١٥٠٥	١٥٥٢	١٥٥٢	١٤٥١	١٥٠١	صافي الميزانية الإدارية
٨	٨	—	—	—	—	—	منها الاجتماعات السنوية
٥٠	٥٠	٤٣	٤٩	٤٩	٤١	٤٩	المقبوضات العامة ^١
٧٨	—	—	٩٤	—	—	٩٣	ترجيلات (الحد الأقصى) وأخرى مؤقتة
٣٠٤	٢٩٦	٢٤٢	٢٩٦	٢٨٨	٢٢٥	٢٨٣	إجمالي الاعتمادات الممولة خارجيا
٢٩٦	٢٩٦	٢٤٠	٢٨٨	٢٨٨	٢٢٥	٢٧٦	مقبوضات (مرتبطة غالبا بتنمية القدرات)
٩	—	—	٨	—	—	٨	ترجيلات (الحد الأقصى)
٢٠٣٤	١٩٤٧	١٧٩٠	١٩٩١	١٨٨٩	١٧١٧	١٩٢٥	إجمالي اعتمادات الميزانية الإدارية
١٢٩	١٢٩	١٣٠	١٣٣	١٣٣	١٢٧	١٢٢	رأسمالية ^٢
٤٥	٤٥	٥٥	٦١	٦١	٦٢	٥١	منشآت
١٢	١٢	١	صفر	صفر	صفر	٣	تحديث مبنى المقر الرئيسي ^٢
٧٣	٧٣	٧٤	٧١	٧١	٦٥	٦٨	كثيفة استخدام تكنولوجيا المعلومات
							بنود للذاكرة:
٦٠	—	—	٧٣	—	—	٧٩	الترجيلات (الفعلية)

المصدر: مكتب الميزانية والتخطيط، صندوق النقد الدولي.

¹ تتضمن رسوم الصندوق الاستثماري، وإدارة المراجعة الرقابية وعملية التقييم، ورسوم الصندوق الاستثماري للصلاصة والاستدامة/الصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر، وإيرادات المنشورات وموقف السيارات وفندق كونيديا.

² يعكس توافق التمويل لمدة ثلاث سنوات.

(.)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

١ استثناء الاحتياطيات المركزية. العمليات المباشرة مع البلدان لا تشمل سوى الانخراط المباشر مع البلدان الأعضاء.

نموذج الدخل والرسوم والفائدة التعويضية واقتسام الأعباء ومجموع الدخل الشامل

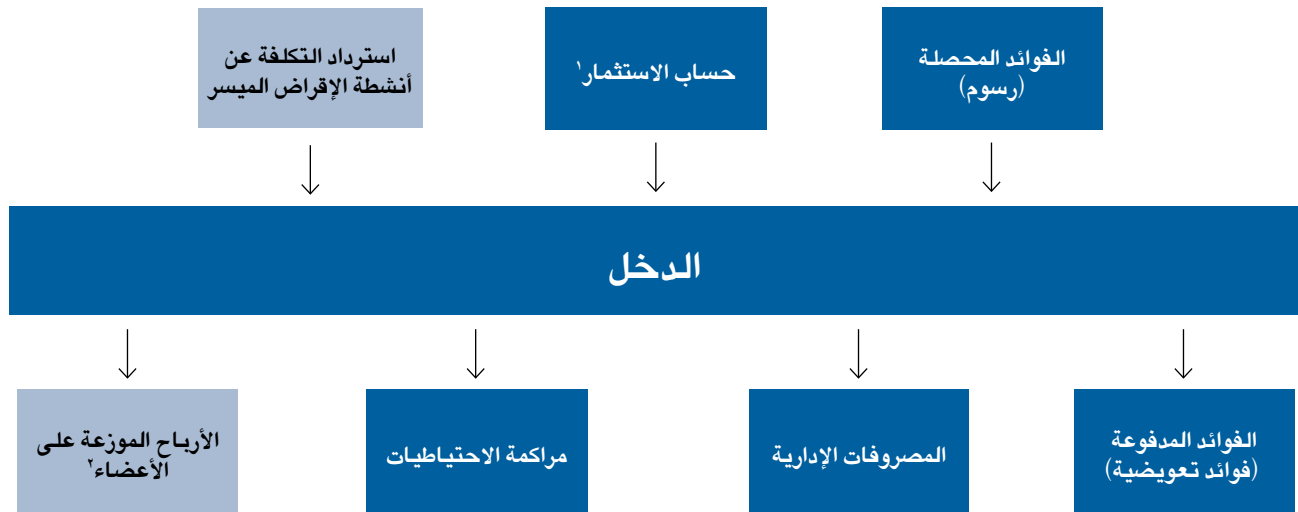
نموذج الدخل

يتولد دخل الصندوق أساساً من خلال أنشطته المتعلقة بالإقراض والاستثمار (الشكل البياني ٣-٢). ويستخدم دخل الإقراض من الرسوم التي يتم فرضها على استخدام الائتمان من حساب الموارد العامة، بما في ذلك رسوم الخدمة، ورسوم الالتزام. بالإضافة إلى هذا، يخضع استخدام ائتمان صندوق النقد الدولي لرسوم إضافية على القروض التي تتجاوز حداً ومدة معينين، وفقاً لما سبق ذكره في الجزء الثاني، ورسوم خاصة في ظروف معينة. ويعتمد نموذج دخل الصندوق أيضاً على الدخل الاستثماري المتولد من الأصول في حساب الدخل الثابت

ومن حيث الإنفاق حسب مجالات المخرجات في السنة المالية ٢٠٢٦، لا تزال الجهود المباشرة التي تبذلها البلدان تمثل نحو نصف مجموع إنفاق الصندوق عبر الرقابة الثنائية، والدعم المالي، وأنشطة تنمية القدرات المباشرة (الشكل البياني ٣-١). وتمثل الرقابة متعددة الأطراف، والسياسات والأدوات التحليلية، ونظام حوكمة الصندوق وموارده ثلثاً إضافياً من إنفاق الصندوق، ويتضمن الجزء المتبقي أنشطة متعلقة بالخدمات المؤسسية ومكاتب الإشراف.

وفي إبريل ٢٠٢٦، اعتمد المجلس التنفيذي ميزانية إدارية صافية للسنة المالية ٢٠٢٧ بمبلغ قدره ١٦٠١ مليون دولار (مقابل ١٥٥٩ مليون دولار في السنة المالية ٢٠٢٦)، مع استمرار الاسترشاد بالمبدأ الراسخ المتمثل في توخي الحيطة في الميزانية.

الشكل البياني ٣-٢: إنموذج الدخل لدى الصندوق

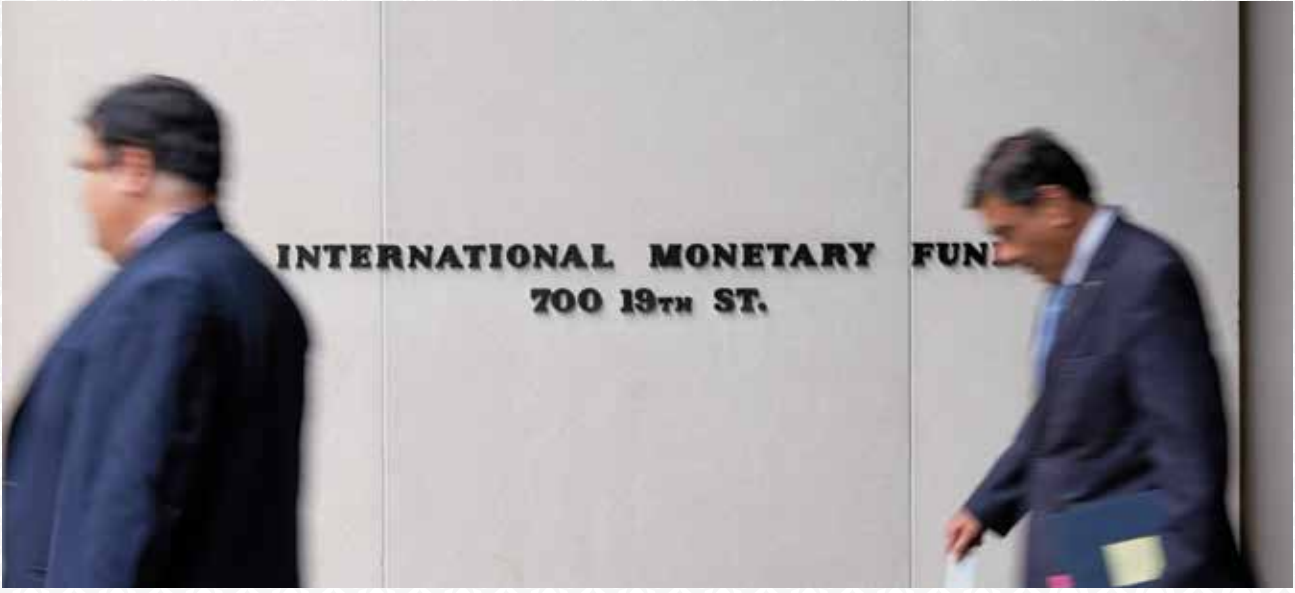


المصدر: الإدارة المالية، صندوق النقد الدولي

ملحوظة: المساحات المظلمة باللون الرمادي تمثل العناصر التي أضيفت إلى نموذج الدخل في عام ٢٠٠٨. وكان المتصور في نموذج الدخل لعام ٢٠٠٨ أنه عند اعتبار أرصدة الصندوق الوقائية كافية تماماً، يصبح من الملائم أن ينظر المجلس التنفيذي في أداء مدفوعات الأرباح الموزعة إلى البلدان الأعضاء.

١ وافق المجلس التنفيذي على دفعة أولية بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار يتم تحويلها إلى حساب الموارد العامة لتغطية النفقات الإدارية. وتماشياً مع قاعدة الدفعات الحقيقية الثابتة، سوف تتم زيادة القيمة الدفترية للدفعات المستقبلية سنوياً على أساس مؤشر أسعار المستهلكين الأمريكي.

٢ حتى ٣٠ إبريل ٢٠٢٦، لم تكن البلدان الأعضاء قد اعتمدت سياسة الأرباح الموزعة. وفي الوقت نفسه، وافق المجلس التنفيذي في أكتوبر ٢٠٢٤ على إطار توزيع لموارد حساب الموارد العامة لتيسير توليد موارد تمويل الدعم الإضافية للصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر ودعم الطاقة الإقراضية السنوية للصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر الممول ذاتياً بمبلغ قدره ٢.٧ مليار وحدة حقوق سحب خاصة. ويتألف إطار التوزيع من (١) خطة توزيع متعددة السنوات بمبلغ تراكمي بحد أقصى ٦.٩ مليار وحدة حقوق سحب خاصة من موارد حساب الموارد العامة يتم تنفيذها من خلال قرارات توزيع سنوية؛ و(٢) إنشاء حساب مدّار جديد، أي الحساب المدّار المؤقت للإيداع، لحفظ مثل تلك الإيداعات. وتتحدد مبالغ التحويل السنوية لتكون بمثابة التصرف في الدخل الصافي لحساب الموارد العامة عن السنة المالية ذات الصلة و/أو تخفيض الاحتياطي العام لصندوق النقد الدولي.



اتحاد ائتماني للبلدان

يمكنك ادخار أموالك والحصول على فائدة. أو الحصول على قرض عند الحاجة، بسعر خاص للبلد العضو. يبدو هذا كأنه اتحاد ائتماني، أليس كذلك؟ من عدة اعتبارات، يصف هذا الأمر صندوق النقد الدولي، فهو اتحاد ائتماني للبلدان، لديه طاقة إقراضية تبلغ تريليون دولار تقريبا.

مثل سداد مقابل الواردات أو خدمة الدين الخارجي.

وفي مواجهة أي أزمة، يمكن للبلدان أن تسعى للحصول على دعم مالي من صندوق النقد الدولي للمساعدة على تخفيف حدة التأثير على عامة الناس والحصول على متنفس على مستوى الاقتصاد الكلي للنهوض مرة أخرى. وتتيح "العضوية في اتحاد ائتماني" أسعار فائدة أقل بكثير مما قد تواجهه في أسواق رأس المال الخاص.

وبما أن أي أزمة في بلد ما يمكن أن تسبب تداعيات تنتقل إلى بلدان أخرى، فإن الإقراض الذي نقدمه يحقق الفائدة للجميع. وهذا ما تحققه أيضا أحدث أبحاثنا، والمشورة التي نقدمها بشأن السياسات، ودعم تنمية القدرات. وتُقدّم جميع خدماتنا ضمن ميزانية ظلت ثابتة على مدار عقدين من الزمن، مع أخذ التضخم في الاعتبار، ويفخر صندوق النقد الدولي بتقديم قيمة فريدة لبلدانه الأعضاء.

ويعني نموذجنا الفريد للتمويل أنه، على خلاف المنظمات الدولية الأخرى، لا يُطلب من أعضائنا أن يقدموا لنا دعما سنويا يموله دافعوا الضرائب. بدلا من ذلك، تنفذ البلدان الأعضاء، وعددها ١٩١ بلدا، استثمارا مبدئيا في أسهم الملكية، أو "حصص العضوية"، يستند بصفة عامة إلى مراكزها النسبية في الاقتصاد العالمي.

ويحقق هذا الهيكل الفائدة لكل من المقترضين والدائنين على السواء. ومقابل توفير موارد للإقراض من صندوق النقد الدولي، تحصل البلدان الأعضاء على مطالبة على الصندوق تكون سائلة ومضمونة وبفائدة. ومن المهم الإشارة إلى أن هذه المطالبة تمثل جزءا من احتياطياتها من النقد الأجنبي.

وبتجميع موارد البلدان الأعضاء، يضطلع الصندوق بدور محوري في شبكة الأمان المالي العالمية. ونحن ندعم البلدان المقترضة التي تكافح للوفاء بالتزاماتها المالية الدولية،

معدل رسم الفائدة على سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة من ١٠٠ نقطة أساس إلى ٦٠ نقطة أساس عن الفترة المتبقية من السنة المالية ٢٠٢٥ - اعتباراً من ١ نوفمبر ٢٠٢٤ - والسنة المالية ٢٠٢٦. وأكد المجلس على ضرورة مواصلة التحلي باليقظة في ظل اشتداد حالة عدم اليقين. وفي إبريل ٢٠٢٦، وافق المجلس على إبقاء هامش الربح عند ٦٠ نقطة أساس للسنة المالية ٢٠٢٧ إلى السنة المالية ٢٠٢٨ نظراً لأنه لم تكن هناك تغيرات جوهرية في العناصر الأساسية ذات الصلة بتحديد هذا الهامش.

وإلى جانب الرسوم والرسوم الإضافية، يفرض الصندوق رسوم الخدمة، ورسوم الالتزام، والرسوم الخاصة. ويُفرض رسم خدمة بنسبة ٠,٥٪ على كل عملية سحب من حساب الموارد العامة. ويُفرض رسم الالتزام في بداية كل فترة مدتها ١٢ شهراً على المبالغ المتاحة للشراء بموجب اتفاقات حساب الموارد العامة أثناء تلك الفترة. ويصبح رسم الالتزام قابلاً للرد بمجرد أن تتم عملية شراء بموجب الاتفاق أثناء الفترة التي يغطيها الرسم (باستثناء حالة الاتفاقات بموجب خط السيولة قصيرة الأجل حيث لا يكون هذا الرسم قابلاً للرد). ويفرض الصندوق أيضاً رسوماً خاصة على الرسوم التي فات موعد سدادها، وذلك خلال الستة أشهر الأولى فقط من تأخر البلد العضو في السداد.

الفائدة التعويضية والفوائد على الاقتراض

على جانب النفقات، يدفع الصندوق فوائد (فوائد تعويضية) لبلدانه الأعضاء مقابل مراكزها الدائنة القائمة على الحصص في حساب الموارد العامة (المعروفة باسم "مراكز شرائح الاحتياطي المعوض عنها"). وسعر الفائدة التعويضية في الوقت الراهن مساوٍ لسعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة. ويدفع الصندوق أيضاً الفائدة على أي قروض قائمة في إطار الاتفاقات الجديدة للاقتراض بسعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة (راجع "اقتراض صندوق النقد الدولي").



الولايات المتحدة

الفرعي وحساب الوقف الفرعي في حساب الاستثمار الخاص بالصندوق. ونظراً للطبيعة العامة لهذه الأموال، تتضمن السياسة الاستثمارية للصندوق، من جملة أمور أخرى، إجراء تقييم دقيق لمستويات المخاطر المقبولة وكذلك الضمانات الوقائية بغية الحد من تضارب المصالح الفعلي والمفترض. وفي يناير ٢٠٢٢، قام المجلس التنفيذي بمراجعة استراتيجية الاستثمار والموافقة عليها.

الرسوم

لا تزال الرسوم المفروضة على الائتمان القائم هي مصدر الدخل الرئيسي للصندوق، مما يعكس المستويات المرتفعة من الأنشطة الإقراضية. ويتألف المعدل الأساسي لرسم الفائدة على التمويل من الصندوق من سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة زائد هامش ربح ثابت يُعبر عنه بنقاط الأساس.

ويفرض الصندوق أيضاً رسوماً إضافية على مبالغ الائتمان الكبيرة التي تتجاوز مستوى حدياً معيناً مقارنة بحصة البلد العضو (الرسوم الإضافية القائمة على المستوى)، وترتفع في الحالات التي يتجاوز فيها الائتمان ذلك المستوى الحدي لفترة زمنية معينة (الرسوم الإضافية القائمة على المدة) (الجدول ١-٢).

وفي أكتوبر ٢٠٢٤، في سياق مراجعة سياسة الرسوم والرسوم الإضافية، وافق المجلس التنفيذي على خفض

اقتسام الأعباء

يمكن تعديل معدلات الرسم والفائدة التعويضية وفق آلية لاقتسام الأعباء توزع تكلفة الالتزامات المالية المتأخرة على نحو متساوٍ بين الأعضاء المدينين والدائنين.

توزيع الدخل الصافي ومجموع الدخل الشامل

متضمنًا صافي دخل الاستثمار بمبلغ ٩٨٤ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (١,٣ مليار دولار) محوّلًا من حساب الاستثمار، بلغ الدخل الصافي في حساب الموارد العامة للسنة المالية ٢٠٢٦ مبلغًا قدره ١,٩ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (٢,٦ مليار دولار) قبل قرار توزيع الدخل الصافي وما ارتبط به من تحويل مبلغ ١,٣٨ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (١,٩ مليار دولار) من موارد حساب الموارد العامة إلى الحساب المُدار المؤقت للدوائع الذي تم ضمن إطار التوزيع الذي اعتمدته المجلس التنفيذي في أكتوبر ٢٠٢٤. ويعكس الدخل الصافي في الأساس الدخل من نشاط الإقراض القوي ودخل الاستثمار، بما في ذلك الدخل من الحساب الفرعي للدخل الثابت بمبلغ قدره ٨٣٣ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (١,١ مليار دولار) ودفعة من حساب الوقف الفرعي بمبلغ ١٥١ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (٢٠٨ ملايين دولار) يتم تحويلها إلى حساب الموارد العامة لتغطية النفقات الإدارية. وبلغ مجموع دخل الصندوق الشامل للسنة المالية ٢٠٢٦ مبلغًا قدره ٤,٨ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (٦,٥ مليار دولار)، بما في ذلك الدخل المحتجز في حساب الاستثمار وقدره مليار وحدة حقوق سحب خاصة (١,٣ مليار دولار) والمكسب المتحقق من إعادة القياس المتعلقة بمعاشات التقاعد وقدره ١,٩ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (٢,٦ مليار دولار) نتيجة إعادة قياس أصول والتزامات برامج مزايا الموظفين في صندوق النقد الدولي تماشيًا مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (معيّار المحاسبة الدولية رقم ١٩، "مزايا الموظفين").

التمويل

يتيح صندوق النقد الدولي موارده للبلدان الأعضاء من خلال أربع قنوات، هي: الإقراض العادي (بشروط غير مُيسّرة) من حساب الموارد العامة، والإقراض بشروط مُيسّرة من الصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر، والإقراض الأطول أجلًا

لدعم الإصلاحات الهيكلية من الصندوق الاستثماري للصلاية والاستدامة (وردت مناقشتها جميعًا في الجزء الثاني)، ومن خلال إدارة حقوق السحب الخاصة التي تتيح للمشاركين فيها مبادلة حيازاتهم من حقوق السحب الخاصة بعملات قابلة للاستخدام الحر.

الحصص: من أين تأتي أموال الصندوق؟

توفر البلدان الأعضاء في الصندوق، البالغ عددها ١٩١ بلدًا، موارد الإقراض أساسًا من خلال مدفوعات الحصص، التي تتحدد كذلك على أساسها، وعلى أساس عدد الأصوات الأساسية، قوتها التصويتية. وتشكل اتفاقات الاقتراض متعددة الأطراف واتفاقات الاقتراض الثنائية خطي الدفاع الثاني والثالث في أوقات الأزمات. وتتيح هذه الموارد للصندوق طاقة مالية تقدر بحوالي تريليون دولار لتقديم قروض بشروط غير ميسرة لدعم البلدان الأعضاء. أما عمليات الإقراض الميسر، والتمويل طويل الأجل بتكلفة ميسورة لمواجهة التحديات الهيكلية الأطول أجلاً، وتخفيف أعباء الديون لصالح البلدان منخفضة الدخل، فيتم تمويلها من خلال صناديق استثمارية مستقلة قائمة على المساهمات.

ويُخصص لكل بلد عضو حصة عضوية تستند بوجه عام إلى مركزه في الاقتصاد العالمي. ويبلغ مجموع حصص العضوية في الصندوق ٤٧٦ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٦٥٣ مليار دولار).^١ وتستند قيمة حق السحب الخاص، وهو وحدة الحساب في الصندوق، إلى سلة عملات (راجع قسم "حقوق السحب الخاصة").

وتنص اتفاقية تأسيس الصندوق على إجراء مراجعات دورية لحصص عضوية البلدان. ويجري مجلس محافظي الصندوق مراجعات عامة للحصص كل خمس سنوات على الأقل. وتتناول المراجعة العامة للحصص مسألتين رئيسيتين، هما حجم الزيادة الكلية للحصص وتوزيع هذه الزيادة على البلدان الأعضاء. أولاً، تتيح المراجعة العامة للحصص قيام الصندوق بتقدير مدى كفاية الحصص من حيث احتياجات تمويل ميزان المدفوعات في البلدان الأعضاء ومن حيث قدرة الصندوق الذاتية على المساعدة في تلبية تلك الاحتياجات، على حد سواء. ثانياً، تسمح المراجعة العامة بإجراء زيادات في حصص البلدان الأعضاء على نحو يعكس التغيرات في مراكزها النسبية في الاقتصاد العالمي. ويجوز لمجلس المحافظين كذلك أن

^١ لم يعرب بعد اثنتان من البلدان الأعضاء، هما إريتريا وسوريا، عن قبولهما الزيادة المقترحة في حصة عضوية كل منهما في ظل المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص. ولدى قبولهما زيادة حصتيهما، ودفع نصيبيهما، سيصل مجموع حصص العضوية في الصندوق إلى ٤٧٧ مليار وحدة حقوق سحب خاصة.



ولدى سريان زيادة الحصص، سيتم خفض الموارد المقترضة التي تشمل الاتفاقات الجديدة للاقتراض والإلغاء التدريجي لاتفاقات الاقتراض الثنائية. وينص القرار على شرطين عامين لسريان زيادات حصص العضوية بموجب المراجعة السادسة عشرة:

• **الشرط الأول** هو عدم جواز سريان زيادة الحصص بموجب المراجعة السادسة عشرة ما لم يعرب خطيا عدد من الأعضاء لا تقل حصصهم بتاريخ ٧ نوفمبر ٢٠٢٣ عن ٨٥٪ من مجموع الحصص عن قبول زيادة حصصهم. وحدد القرار الموعد النهائي لتبليغ الصندوق بقبول الأعضاء لزيادات الحصص في ١٥ نوفمبر ٢٠٢٤، ونص على أنه يجوز للمجلس التنفيذي تمديد هذا الموعد النهائي حسبما يراه ملائما.

• **والشرط الثاني** هو عدم جواز سريان زيادة الحصص بموجب المراجعة السادسة عشرة ما لم يعرب المشاركون في الاتفاقات الجديدة للاقتراض عن قبولهم اللازم لسريان العمل بخفض الاتفاقات الجديدة للاقتراض.

يوافق، في أي وقت آخر، على إدخال تعديلات على حصص أعضاء منفردين بناء على طلبهم.

وتنطوي عملية تعديلات كل الحصص أولا على اتخاذ المجلس التنفيذي قرارا في هذا الشأن، بأغلبية الأصوات المدلى بها. ويُحال اقتراح المجلس التنفيذي بعد ذلك إلى مجلس المحافظين للتصويت عليه. وتتطلب موافقة مجلس المحافظين التصويت بأغلبية ٨٥٪ من مجموع القوة التصويتية. وقد تتضمن قرارات مجلس المحافظين كذلك شروطا إضافية لسريان تعديل الحصص، مثل حد أدنى لقبول فرادى الأعضاء للزيادات في حصص عضوية كل منهم. وأخيرا، يجب أن يقبل البلد العضو بزيادة حصة عضويته ويدفع نصيبه لكي تصبح هذه الزيادة الجديدة سارية.

ولا تترتب على المراجعات العامة دائما زيادات في الحصص. فقد خلُصت سبع مراجعات عامة إلى عدم الحاجة لأي زيادة في الحصص الكلية. وفي المراجعات التسع الأخرى تراوحت زيادات الحصص بين ٣١٪ و ١٠٠٪. وشملت زيادات الحصص في إطار المراجعات العامة واحدا أو أكثر من العناصر الثلاثة المحتملة التالية: (١) عنصر زيادة تناسبية متساوية موزعة على كل الأعضاء حسب أنصبة حصصهم الحالية، و(٢) عنصر زيادة انتقائية موزعة على كل الأعضاء وفقا لصيغة الحصص، و(٣) عنصر زيادة مخصصة موزعة على مجموعة فرعية من الأعضاء وفقا لمعايير متفق عليها.^٢

وفي ٧ نوفمبر ٢٠٢٣، رفع المجلس التنفيذي اقتراحا إلى مجلس المحافظين بزيادة قدرها ٥٠٪ في الحصص المخصصة للبلدان الأعضاء بالتناسب مع حصصها الحالية (أي زيادة "تناسبية متساوية" في الحصص). وفي ١٥ ديسمبر ٢٠٢٣، اختتم مجلس المحافظين المراجعة العامة السادسة عشرة للحصص (المراجعة السادسة عشرة) ووافق على الزيادة المقترحة بنسبة ٥٠٪ في حصص البلدان الأعضاء (بواقع ٢٣٨,٦ مليار وحدة حقوق سحب خاصة، أو ٣٢٧,٤ مليار دولار)، ليصل مجموع حصص العضوية ٧١٥,٧ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (٩٨٢ مليار دولار).

^٢ للاطلاع على مزيد من التفاصيل، راجع عمليات صندوق النقد الدولي المالية، الفصل الثاني.



الجزائر

باستثناء بلدين، قد أدت مدفوعات حصص عضويتها، بما يشكل أكثر من ٩٩٪ من مجموع زيادات الحصص، وبلغ مجموع الحصص ٤٧٦ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٦٥٣ مليار دولار).

اقتراض صندوق النقد الدولي

صندوق النقد الدولي، كما أسلفنا، هو مؤسسة قائمة على حصص العضوية. غير أن الموارد المقترضة لا يزال لها دور رئيسي في تكملة الموارد المستمدة من الحصص من خلال الاتفاقات الجديدة للاقتراض واتفاقات الاقتراض الثنائية التي تشكل خطي الدفاع الثاني والثالث، بالترتيب، بعد حصص العضوية.

وتمثل الاتفاقات الجديدة للاقتراض مجموعة من الاتفاقات الائتمانية مع ٤٠ مشاركا يبلغ إجمالي مساهماتهم في الوقت الحالي ٣٦٤ مليار وحدة حقوق سحب خاصة. ولدى سريان المراجعة العامة السادسة عشرة للحصص سيتم خفض الحجم الكلي للاتفاقات الجديدة للاقتراض إلى حوالي ٣٠٣ مليارات وحدة حقوق سحب خاصة. ومن المقرر أن تسري الفترة الحالية للاتفاقات الجديدة للاقتراض التي تمتد خمس سنوات، والتي بدأت في ١ يناير ٢٠٢٦، حتى نهاية عام ٢٠٣٠. ويمكن تفعيل موارد الاتفاقات الجديدة للاقتراض عندما تنشأ الحاجة إلى تكملة موارد الصندوق لدرء أي خلل

وبمجرد استيفاء هذين الشرطين، تصبح زيادة حصة البلد العضو سارية لدى قبوله زيادة حصته ودفع قيمتها. وفي ٧ نوفمبر ٢٠٢٥، مدد المجلس التنفيذي الموعد النهائي لتبليغ الصندوق بقبول الأعضاء الزيادات في حصص عضويتهم بموجب المراجعة السادسة عشرة حتى ١٥ مايو ٢٠٢٦. وفي ٨ مايو ٢٠٢٦، وافق المجلس التنفيذي على تمديد لمدة ستة أشهر أخرى حتى ١٥ نوفمبر ٢٠٢٦^٢.

ولدى تنفيذ هذه الزيادة في الحصص، فإنها ستعزز من طابع الصندوق كمؤسسة قائمة على الحصص، عن طريق خفض الاعتماد على الاقتراض. وسوف تضمن تعديلات تكوين الطاقة الإقراضية اضطلاع حصص العضوية بالدور الرئيسي في طاقة الصندوق الإقراضية للمساعدة في حماية الاستقرار المالي العالمي والاستجابة لاحتياجات بلدانه الأعضاء في عالم يخيم عليه عدم اليقين والتعرض للصدمات.

مدفوعات الحصص

استوفيت في ٢٦ يناير ٢٠١٦ شروط تنفيذ زيادة حصص العضوية إلى الضعف والتي صدرت الموافقة بشأنها في إطار المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص، من ٢٣٨,٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٣٢٧,٢ مليار دولار) إلى ٤٧٧ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٦٥٤,٥ مليار دولار). وفي ٣٠ إبريل ٢٠٢٦، كانت كل البلدان الأعضاء

^٢ يشمل ذلك تمديد الموعد النهائي لقبول زيادات الحصص بموجب المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص.



جمهورية قيرغيزستان

تمديد ٣٩ اتفاقاً من اتفاقات الاقتراض الثنائية لما بعد نهاية ٢٠٢٤، مما أتاح للصندوق إجمالي مبلغ ائتماني يعادل نحو ١٣٦,٦ مليار وحدة حقوق سحب خاصة. ولا يتم تفعيل الموارد بموجب اتفاقات الاقتراض الثنائية إلا إذا كان حجم موارد الصندوق الأخرى المتاحة للتمويل قد انخفض دون مستوى حدي قدره ١٠٠ مليار وحدة حقوق سحب خاصة وإما أن يكون قد تم تفعيل الاتفاقات الجديدة للاقتراض أو لا تتوافر موارد غير ملتزم بها في ظل الاتفاقات الجديدة للاقتراض. ويقتضي تفعيل اتفاقات الاقتراض الثنائية موافقة دائنين ثنائيين يمثلون ٨٥٪ من مجموع مبالغ الائتمان الملتزم بها.

حقوق السحب الخاصة

حق السحب الخاص هو أصل احتياطي دولي استحدثه الصندوق في عام ١٩٦٩ ليكون مكملاً للاحتياطيات الرسمية لبلدانه الأعضاء. ويُستخدم حق السحب الخاص كوحدة حساب في الصندوق وبعض المنظمات الدولية الأخرى. وحق السحب الخاص ليس عملة ولا استحقاقاً على الصندوق، إنما هو استحقاق محتمل على عملات أعضاء الصندوق القابلة للاستخدام الحر. ويمكن للبلدان الأعضاء في الصندوق المشاركين في إدارة حقوق السحب الخاصة (جميع الأعضاء في الوقت الحالي) مبادلة حقوق السحب الخاصة بأي من العملات القابلة للاستخدام الحر.

في النظام النقدي الدولي أو التواؤم معه. ويقتضي هذا التفعيل قبول مشاركين يساهمون بنسبة لا تقل عن ٨٥٪ من المبالغ المساهم بها ضمن مجموع الاتفاقات الائتمانية للمشاركين المؤهلين للتصويت. وقد سبق تفعيل الاتفاقات الجديدة للاقتراض عشر مرات في الفترة بين إبريل ٢٠١١ وفبراير ٢٠١٦، وهو تاريخ آخر تفعيل لها.

وتشكل اتفاقات الاقتراض الثنائية خط الدفاع الثالث بعد حصص العضوية والاتفاقات الجديدة للاقتراض. ودخلت الجولة الحالية من اتفاقات الاقتراض الثنائية (٢٠٢٠) حيز التنفيذ في ١ يناير ٢٠٢١، وبمدة مبدئية حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣. وبعد صدور قرار من المجلس التنفيذي في مايو ٢٠٢٣ وما أعقبه من موافقة الدائنين المشاركين في اتفاقات الاقتراض الثنائية، تم تمديد العمل بهذه الاتفاقات لمدة سنة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤. وفي سياق المراجعة السادسة عشرة، في مارس ٢٠٢٤، وافق المجلس التنفيذي، شريطة قبول الدائنين، على إطار لتعديل اتفاقات الاقتراض الثنائية، ومن ثم تمديد العمل بها لما بعد نهاية ٢٠٢٤ لكي تكون بمثابة اتفاقات انتقالية للحفاظ على طاقة الصندوق الإقراضية لحين دخول زيادة الحصص بموجب المراجعة السادسة عشرة حيز التنفيذ أو لأجل أقصاه نهاية ٢٠٢٧، على أساس التفضيلات الفردية للدائنين. وفي ٣٠ إبريل ٢٠٢٦، تم

والصندوق الاستثماراني للصلاية والاستدامة. وفي ١٠ مايو ٢٠٢٤، وافق المجلس التنفيذي على استخدام حقوق السحب الخاصة في اقتناء أدوات رأسمال هجين يصدرها حائزون معتمدون لحقوق السحب الخاصة. وتمثل هذه العملية الجديدة المصرح بها إضافة إلى العمليات السبع المصرح بها من قبل، وهي (١) تسوية الالتزامات المالية، و(٢) القروض، و(٣) التعهدات، و(٤) التحويلات كضمان أداء التزامات مالية، و(٥) المبادلات، و(٦) العمليات الآجلة، و(٧) التبرعات.

المتأخرات المستحقة لصندوق النقد الدولي

منذ يونيو ٢٠٢١، لدى قيام السودان بتسوية متأخراته للصندوق، لم تعد هناك أي حالات متأخرات طويلة الأمد مستحقة للصندوق. ولتجنب المتأخرات وتسويتها، يُطبق الصندوق استراتيجية تعاونية معززة بشأن المتأخرات. وتتألف هذه الاستراتيجية من ثلاثة عناصر: الوقاية، والتعاون المكثف والإجراءات التصحيحية. والوقاية هي خط الدفاع الأول ضد ظهور حالات جديدة من المتأخرات، وتشمل، ضمن جملة أمور، رقابة الصندوق على السياسات الاقتصادية للبلدان الأعضاء، وشرطية السياسات المقترنة باستخدام موارد الصندوق، وتقييم قدرة البلدان الأعضاء على السداد، وتقييمات الضمانات الوقائية لدى البنوك المركزية في البلدان الأعضاء التي تحصل على موارد الصندوق، والمساعدة الفنية المقدمة من الصندوق. ويتضمن التعاون المكثف برامج يتابعها خبراء الصندوق لمساعدة البلدان الأعضاء التي عليها متأخرات في إنشاء سجل أداء بشأن السياسات والمدفوعات، ومن ثم تسوية المتأخرات المستحقة للصندوق في نهاية المطاف.٤ وأخيرا، تطبّق الإجراءات التصحيحية - وفق جدول زمني تصاعدي - على البلدان الأعضاء التي عليها التزامات مالية لم تسدد للصندوق في موعدها ولا تتعاون بكفاءة مع الصندوق

وتتحدد قيمة حق السحب الخاص وفقا لسلة من خمس عملات، هي الدولار الأمريكي واليورو واليوان الصيني والين الياباني والجنيه الإسترليني. وتخضع العملات المدرجة فيها لمراجعة دورية؛ وقد أجريت آخر مراجعة لتقييم سلة عملات حقوق السحب الخاصة في مايو ٢٠٢٢، وبدأ العمل بسلة العملات المحدثة في ١ أغسطس ٢٠٢٢.

وفي ٣٠ إبريل ٢٠٢٦، بلغ مجموع مخصصات حقوق السحب الخاصة الموزعة على البلدان الأعضاء ٦٦٠,٨ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (أي ما يعادل ٩٠٦,٦ مليار دولار تقريبا)، بما في ذلك توزيعات شهر أغسطس ٢٠٢١ بقيمة قدرها ٤٥٦,٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (أي ما يعادل ٦٥٠ مليار دولار تقريبا) - هي الأكبر في تاريخ توزيع مخصصات حقوق السحب الخاصة - في سياق جائحة كوفيد-١٩.



ولتعظيم منافع هذا التوزيع، حث الصندوق البلدان ذات المراكز الخارجية القوية على تحويل جانب من حقوق السحب الخاصة طوعية إلى البلدان الأشد احتياجا. واتساقا مع هذه التوصية، قامت عدة بلدان أعضاء بالفعل بتحويل جانب من مخصصات حقوق السحب الخاصة لدعم تمويل الصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر

٤ كتيب تسهيلات صندوق النقد الدولي للبلدان منخفضة الدخل لعام ٢٠٢٥ (المرفق الثالث) يقدم مزيدا من المعلومات عن البرامج التي يتابعها خبراء الصندوق. راجع <https://www.IMF.org/en/publications/policy-papers/issues/2025/04/23/2025-handbook-of-IMF-facilities-for-low-income-countries-566429>

المساءلة والشفافية

الولايات المتحدة



صندوق النقد الدولي مسؤول أمام بلدانه الأعضاء البالغ عددها ١٩١ بلداً، ويطبق نظاماً من الضوابط والتوازنات لضمان المساءلة - بدءاً من عمليات التدقيق الداخلي والخارجي وحتى إدارة المخاطر وتقييم سياساته وعملياته. وبالمثل، يُتوقع من موظفي الصندوق مراعاة أعلى معايير الأخلاقيات وقواعد السلوك في مكان العمل.

لجان المجلس التنفيذي

لجنة الأخلاقيات، التي تقتصر اجتماعاتها على الأعضاء وأمين سر اللجنة الدائم. وبالإضافة إلى لجانها القائمة، أنشأ المجلس التنفيذي مجموعة عمل معنية بالتنوع الجنساني كهيئة استشارية لدعم التقدم في مجال تحقيق التوازن الجنساني في مستوى التمثيل والشمول الجنساني في المجلس.

لجنة جدول الأعمال والإجراءات (APC): تقدم التوصيات للمجلس التنفيذي بشأن دعم الإعداد والتنفيذ المنهجي لبرنامج عمل المجلس وجدول أعماله وفق مبادئ الإدارة الفعالة. ولتحقيق هذا الهدف، ستحث اللجنة على اتخاذ الإجراءات الكفيلة بسلامة توقيت توزيع الوثائق، وانعقاد

يتمثل الغرض العام من لجان المجلس التنفيذي في بحث القضايا الواقعة ضمن نطاق اختصاصها بمزيد من التفصيل وإحالة المسائل التي تتطلب مناقشات إضافية إلى المجلس بكامل هيئته. ولجان المجلس التنفيذي ليست أجهزة صنع القرار، فالمجلس التنفيذي بكامل هيئته وحده هو من يملك سلطة صنع القرار. ويعاد تشكيل لجان المجلس كل عامين في أعقاب دورة الانتخاب الدوري للمديرين التنفيذيين. ويراعى عند تشكيل أعضاء اللجان تحقيق التوازن الجغرافي والجنساني؛ والحاجة لتناوب التداول مع قدر من الاستمرارية؛ والحفاظ على قدر معقول من توزيع أعباء عمل اللجان بين المديرين التنفيذيين. ويجوز للمديرين التنفيذيين المشاركة في جميع اجتماعات لجان المجلس، باستثناء

الجزء الثالث: من نحن

منفردة وتنظر فيها وتحيلها إلى المجلس التنفيذي لاتخاذ القرار، وتضطلع بتنفيذ مسؤوليات الميزانية ذات الصلة التي يكلفها بها المجلس التنفيذي.

لجنة الأخلاقيات (EC): تنظر لجنة الأخلاقيات، المكونة من خمسة مديرين تنفيذيين، في الأمور المتعلقة بمدونة قواعد السلوك لأعضاء المجلس التنفيذي. وبالإضافة إلى ذلك، بناء على طلب المديرين التنفيذيين، فإن اللجنة توفر لهم التوجيهات حول جوانب السلوك الأخلاقي، بما في ذلك سلوكيات مناوبيهم وكبار مستشاريهم ومستشاريهم ومساعدتهم للشؤون الإدارية. ولجنة الأخلاقيات مسؤولة كذلك عن إسداء المشورة حول الأمور التي قد تنشأ عن تطبيق معايير السلوك الأخلاقي على المدير العام وفق أحكام عقد عمل المدير العام. ويختار المجلس التنفيذي رئيس اللجنة، وأربعة أعضاء، وخمسة أعضاء مناوبين من بين المديرين التنفيذيين. ويتم اختيارهم في حالة إجراء انتخابات عامة لاختيار المديرين التنفيذيين، ويتولون مهام عملهم لمدة عامين. وفي حالة استقالة رئيس اللجنة أو أحد أعضائها أو أحد أعضائها المناوبين، يقوم المجلس التنفيذي باختيار رئيس أو عضو أو عضو مناوب جديد لاستكمال المدة المتبقية في المنصب.

لجنة التقييم (EVC): تضطلع بالمتابعة الوثيقة لوظيفة التقييم في صندوق النقد الدولي وتقديم المشورة للمجلس التنفيذي حول المسائل المتعلقة بالتقييمات، بما فيها تقييمات مكتب التقييم المستقل. وستقوم اللجنة أيضا بالنظر في التقرير السنوي بالتعاون مع مجموعة مخصصة من الخبراء الأعضاء في اللجنة.

لجنة الاتصال بالبنك الدولي والمنظمات الدولية الأخرى (LC): من منطلق الرغبة في تشجيع زيادة الاتساق في جدول أعمال الأنشطة الاقتصادية والمالية والتجارية والإنمائية الدولية، وخاصة فيما يتعلق ببناء القدرات الاقتصادية، ستضطلع هذه اللجنة بحصر التطورات في سياسات وبرامج المنظمات الدولية الأخرى المنوطة بها مهام تكميلية

اجتماعات المجلس وتوقيتها وترتيباتها اللوجستية وغيرها من الأمور ذات الصلة لتجنب التكتل في جدول المجلس، وإتاحة الوقت الكافي للمديرين التنفيذيين للإعداد لتلك الاجتماعات، وتيسير كفاءة استخدام الوقت المخصص لاجتماعات المجلس.



لجنة الشؤون الإدارية للمجلس التنفيذي (CAM): تتولى دراسة الجوانب العامة للسياسة الإدارية المحالة إليها من المجلس التنفيذي أو من أحد المديرين التنفيذيين بخصوص المديرين التنفيذيين أو مناوبيهم أو كبار مستشاريهم ومستشاريهم ومساعدتهم للشؤون الإدارية، وإعداد التقارير بشأنها ورفعها إلى المجلس التنفيذي لاتخاذ القرار. وبالنسبة للحالات الفردية التي تنطوي على فرادى المديرين التنفيذيين أو مناوبيهم أو كبار مستشاريهم ومستشاريهم ومساعدتهم للشؤون الإدارية وليست لها انعكاسات أوسع نطاقا فسوف تنظر فيها اللجنة وتتخذ القرار بشأنها بناء على طلب أحد المديرين التنفيذيين بدون إحالتها للمجلس التنفيذي والنظر فيها من جانب المجلس. وقد تنظر اللجنة في السياسة الإدارية المعينة التي تنطوي عليها كل حالة وتضع التوصيات بشأنها. وقد تضع اللجنة مشروعات الميزانية لمكاتب المديرين التنفيذيين مجتمعة أو

اللجنة المخصصة لاختيار أعضاء لجنة التدقيق الخارجي (ASC): تنعقد هذه اللجنة للتوصية بمرشح ملائم للانضمام كعضو جديد إلى "لجنة التدقيق الخارجي" (EAC) التي يؤدي نظام تعييناتها بالتعاقب كل ثلاث سنوات إلى شغور منصب أحد الأعضاء كل سنة. وتتألف هذه اللجنة المخصصة في المعتاد من خمسة مديرين تنفيذيين.

مجموعة العمل المعنية بالتنوع الجنساني: تشجع صنع القرار في المجلس التنفيذي على نحو أكثر قوة ومصادقية واحتواءً للجميع من خلال تعزيز تمثيل المرأة في المجلس التنفيذي وفي مناصب المستشارين وكبار المستشارين في مكاتب المديرين التنفيذيين. ولتحقيق هذا الهدف، ستضع مجموعة العمل التوصيات للمجلس التنفيذي حول استراتيجيته للتنوع الجنساني المتغيرة؛ وتحفز تنفيذ تلك الاستراتيجية داخل المجلس التنفيذي وبالتعاون مع البلدان الأعضاء؛ وترفع تقارير منتظمة لسير العمل في تنفيذ الاستراتيجية إلى المجلس التنفيذي لإحالتها إلى مجلس المحافظين.

لمهام الصندوق، ولا سيما البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية. وسوف تقوم اللجنة بجمع المعلومات عن تلك المنظمات وتحافظ على اتصالها الوثيق بها، حسب الحاجة، بهدف مواكبة التطورات المتغيرة فيها. وستقدم اللجنة التوصيات إلى المجلس التنفيذي بشأن علاقات الصندوق مع هذه المنظمات حسب الاقتضاء.

لجنة معاشات التقاعد (PC): تقرر كل الأمور التي لها طابع السياسة العامة والناشئة عن "نظام تقاعد الموظفين"، وكل الأمور الأخرى، بما فيها أي تفسير لأحكام نظام التقاعد، التي تستلزم اتخاذ اللجنة قراراً بشأنها بموجب أحكام هذا النظام، أو المرفوعة إليها من أي لجنة قامت بتعيينها. وتضم اللجنة في عضويتها المدير العام، بحكم منصبه؛ وأربعة مديرين تنفيذيين ينتخبهم المديرون التنفيذيون كل سنتين؛ وموظفاً واحداً من موظفي الصندوق يعينه المدير العام؛ وموظفاً واحداً من موظفي الصندوق ينتخبه المشاركون كل سنتين.



الضوابط والتوازنات



يُجري صندوق النقد الدولي تدقيقاً لحسابات جميع عملياته. وتهدف آليات التدقيق إلى تحسين الحوكمة والشفافية والمساءلة، وتتضمن شركة التدقيق الخارجي، واللجنة المستقلة للتدقيق الخارجي، ومكتب التدقيق والتفتيش الداخلي (OIA).

ولجنة التدقيق الخارجي هي لجنة مستقلة عن الصندوق وعن مجلسه التنفيذي، وهي تتبع مجلس المحافظين، وتضطلع بمسؤوليات الإشراف العام على التدقيق الخارجي السنوي للكشوف المالية في صندوق النقد الدولي وإطار التدقيق الداخلي.

أما مكتب التدقيق والتفتيش الداخلي فهو جهة تقديم الضمانات والاستشارات المستقلة لحماية وتعزيز الصندوق. وترتكز مهامه على محورين: (١) تقييم فعالية الحوكمة، وإدارة المخاطر، والضوابط الداخلية في الصندوق؛ و(٢) العمل كجهة استشارية لتحسين أساليب عمل الصندوق من خلال إسداء المشورة بشأن أفضل الممارسات. ولضمان استقلالية هذا المكتب عن الإدارات والمكاتب الأخرى في الصندوق، فإنه يتبع المدير العام مباشرة، ويعمل تحت الإشراف الوظيفي للجنة التدقيق الخارجي. وقد شملت عمليات التدقيق التي أجراها مكتب التدقيق والتفتيش الداخلي في عام ٢٠٢٦ عدة مجالات رئيسية، بما في ذلك إدارة حساب الاستثمار وأصول استثمارات الصناديق الاستثمارية الخاصة بالصندوق؛ والنواحي الإدارية فيما يتعلق بخبراء المساعدة الفنية المعينين على أساس طويل الأجل؛ وممارسات الإدارات المعنية لتوفير الضمانات الوقائية من أجل "الأصول المعلوماتية الحساسة" (جواهر التاج)؛ وعمليات الشراء وممارساتها.

وقد أصدر المكتب كذلك تقرير "المتابعة الدوري الخامس عشر بشأن حالة خطط الإدارة للتنفيذ استجابة لتوصيات مكتب التقييم المستقل التي أقرها المجلس التنفيذي". وعلى الرغم من استمرار عبء العمل الثقيل على كاهل موظفي الصندوق، كانت وتيرة التنفيذ ماثلة للوتيرة المسجلة في تقرير المتابعة الدوري الرابع عشر وتجاوزت المتوسط على مدى دورات المتابعة في تقارير المتابعة الدورية السبعة السابقة.

الأرصدة الوقائية



الأرصدة الوقائية في صندوق النقد الدولي - المؤلفة من الأرصدة المعدلة في الاحتياطي العام والاحتياطي الخاص - هي عنصر أساسي في إطار المؤسسة متعدد الطبقات

لإدارة المخاطر المالية وحماية موارد البلدان الأعضاء. وتوفر الأرصدة الوقائية هامش أمان لحماية الصندوق من الخسائر المحتملة الناجمة عن مخاطر الائتمان والدخل وغيرها من المخاطر المالية. وهي تساعد في حماية قيمة الأصول الاحتياطية الممثلة بمراكز البلدان الأعضاء في الصندوق، وتمثل ركيزة لتبادل الأصول التي يقدم الصندوق بموجبها المساعدة المالية للبلدان التي لديها احتياجات لتمويل موازين مدفوعاتها. وقد تحقق هدف الأرصدة الوقائية على المدى المتوسط وقدره ٢٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة في نهاية السنة المالية ٢٠٢٤.

وفي ٢٠ مارس ٢٠٢٦، أجرى المجلس التنفيذي "مراجعة كفاية أرصدة الصندوق الوقائية لعام ٢٠٢٦". واتفق المديرين عموماً على أن الهدف الحالي للأرصدة الوقائية، إلى جانب العناصر الأخرى لإطار إدارة المخاطر المالية الخاص بالصندوق، وإطار رصد المخصصات حسب المعيار التاسع من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لا تزال توفر مستوى قوياً من الحماية المالية للميزانية العمومية للصندوق ومطالبات الدائنين. وأيد معظم المديرين الإبقاء على الهدف الراهن متوسط الأجل بالنسبة للأرصدة الوقائية والبالغ ٢٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة، وفضل بعض المديرين رفع مستوى الهدف. واتفق المديرين بصفة عامة على الإبقاء على الحد الأدنى من الأرصدة الوقائية عند ٢٠ مليار وحدة حقوق سحب خاصة. واعتباراً من ٣٠ إبريل ٢٠٢٦، بلغت الأرصدة الوقائية ٢٦,٣ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (٣٦,١ مليار دولار).

إدارة المخاطر المؤسسية



يُضطلع مكتب إدارة المخاطر (ORM) بوظيفة ذات طابع مركزي لإدارة المخاطر المؤسسية، ويشكل خط الدفاع الثاني في هيكل حوكمة إدارة المخاطر

في الصندوق. فهو يقوم بالإشراف المستقل ويتفحص تقييمات المخاطر في الخط الأول، وبهذا يساعد على ضمان تحديد المخاطر المؤسسية الأكثر حدة التي يواجهها الصندوق وتقديرها والتصدي لها على نحو متسق عبر مختلف أنشطة الصندوق. ومن خلال تنفيذ إطار إدارة المخاطر المؤسسية الخاص بالصندوق وبيانات القدرة على تحمل المخاطر التي أقرها المجلس التنفيذي، فإنه يستفيد من المستوى الأكبر من الوضوح والاتساق في الممارسات المتعلقة بالمخاطر؛ وتعزيز المساءلة والشفافية في مراقبة المخاطر؛ ومنهج أكثر تنظيماً لإدارة المخاطر يمتد على المستوى المؤسسي. وبتجميع المخاطر على المستوى المؤسسي وتوفير تحليل استشاري، يدعم إطار إدارة المخاطر المؤسسية الإدارة العليا والمجلس التنفيذي في اتخاذ قرارات مستنيرة قائمة على الوعي بالمخاطر.

التعلم من التجربة



يُجري مكتب التقييم المستقل (IEO) عمليات تقييم مستقلة وموضوعية لسياسات الصندوق وعملياته على أساس معايير ذات صلة بالمهام المنوطة بالصندوق. ويتمتع

هذا المكتب باستقلالية تامة عن فريق الإدارة العليا للصندوق وموظفيه، ويعمل على أساس من الاستقلالية عن المجلس التنفيذي، ويتمثل الغرض من المكتب في تقوية ثقافة التعلم داخل الصندوق، وتعزيز مصداقية الصندوق لدى الأطراف الخارجية، ودعم مسؤوليات الحوكمة المؤسسية والإشراف التي يضطلع بها المجلس التنفيذي. وفي السنة المالية ٢٠٢٦، استكمل مكتب التقييم المستقل تقييم "مشورة الصندوق بشأن سياسة المالية العامة"، وواصل تقدمه في عمليتي تقييم جارييتين هما: "صندوق النقد الدولي وتغير المناخ"، و"انخراط الصندوق في قضايا الديون في البلدان منخفضة الدخل". ونشر المكتب أيضاً أول إصداراته من سياسة التقييم، وذلك انعكاساً للإطار التأسيسي الذي يسترشد به عمل المكتب وتحديثاً له، وأعلن عن تقييمين جديدين من المقرر إطلاقهما في عام ٢٠٢٦ هما: "مشورة الصندوق بشأن السياسة النقدية" و"اعتبارات الاقتصاد السياسي في عمل الصندوق". ويمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات عن مكتب التقييم المستقل عبر الرابط الإلكتروني التالي: <https://ieo.IMF.org>.



الولايات المتحدة



الانخراط في العمل المجتمعي



يجمع صندوق النقد الدولي بانتظام مع القادة السياسيين والسلطات في البلدان وينخرط بشكل دوري في جهود مجموعة كبيرة من ممثلي القطاع الخاص ووسائل الإعلام والأطراف المعنية غير الحكومية مثل المجتمع الأكاديمي ومنظمات المجتمع المدني وأعضاء البرلمانات والنقابات العمالية والقيادات الشبابية. ومن خلال الفرص التي يوفرها مثل هذا الحوار الثنائي يتاح للصندوق شرح مناهج عمله ويتمكن من التعلم من الآخرين لتحسين مشورته بشأن السياسات.

قواعد أخلاقيات وسلوك الموظفين



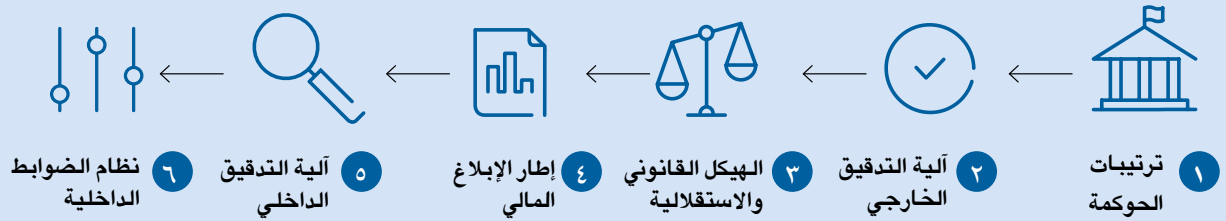
يطبق صندوق النقد الدولي إطارا شاملا للقواعد الأخلاقية. وفقا للشروط المرجعية لعام ٢٠٢٦ التي وضعها الصندوق لعمل مستشار الأخلاقيات، يقدم مستشار الأخلاقيات، بوصفه رئيس مكتب الأخلاقيات، المشورة للإدارة العليا وإدارة الموارد البشرية حول تطوير المعايير الأخلاقية داخل الصندوق، كما يوفر لموظفي الصندوق المعلومات والتدريب والتواصل الخارجي، بالإضافة إلى تقديم المشورة والتوجيهات التي تراعي السرية حول قواعد السلوك. ويشرف المكتب على عملية الإقرار السنوي بشأن مراعاة السلوك الأخلاقي والقيم الأساسية، وبرنامج الإفصاح المالي لموظفي الصندوق، ويعمل كمسؤول معني بمواجهة تضارب المصالح المؤسسية. وفي السنة المالية ٢٠٢٦، قام مكتب الأخلاقيات بإعادة إطلاق التدريب الإلزامي في مجال الأخلاقيات على مستوى الصندوق الذي ينظم كل ثلاث سنوات، واستجاب لزيادة الطلب الكبيرة على التدريب المخصص في مجال الأخلاقيات في مقر الصندوق وفي الخارج.

تقييم الضمانات الوقائية

في نهاية إبريل ٢٠٢٦
٤١٤ عملية تقييم
تم إجراؤها، شملت
١٠٦ بنوك مركزية
تم استكمال ٤ منها في السنة المالية ٢٠٢٦، و٨ لا تزال قيد
التنفيذ في نهاية السنة المالية ٢٠٢٦

عندما يقدم الصندوق التمويل لأحد البلدان الأعضاء، يجري عادة تقييمًا للضمانات الوقائية للتأكد بدرجة معقولة من قدرة البنك المركزي في البلد المعني على إدارة موارد الصندوق بالشكل الملائم وتوفير البيانات النقدية الموثوقة في إطار برنامج يدعمه الصندوق.

وتتضمن هذه التقييمات تقييم عمليات البنوك المركزية في ستة مجالات، وهي:

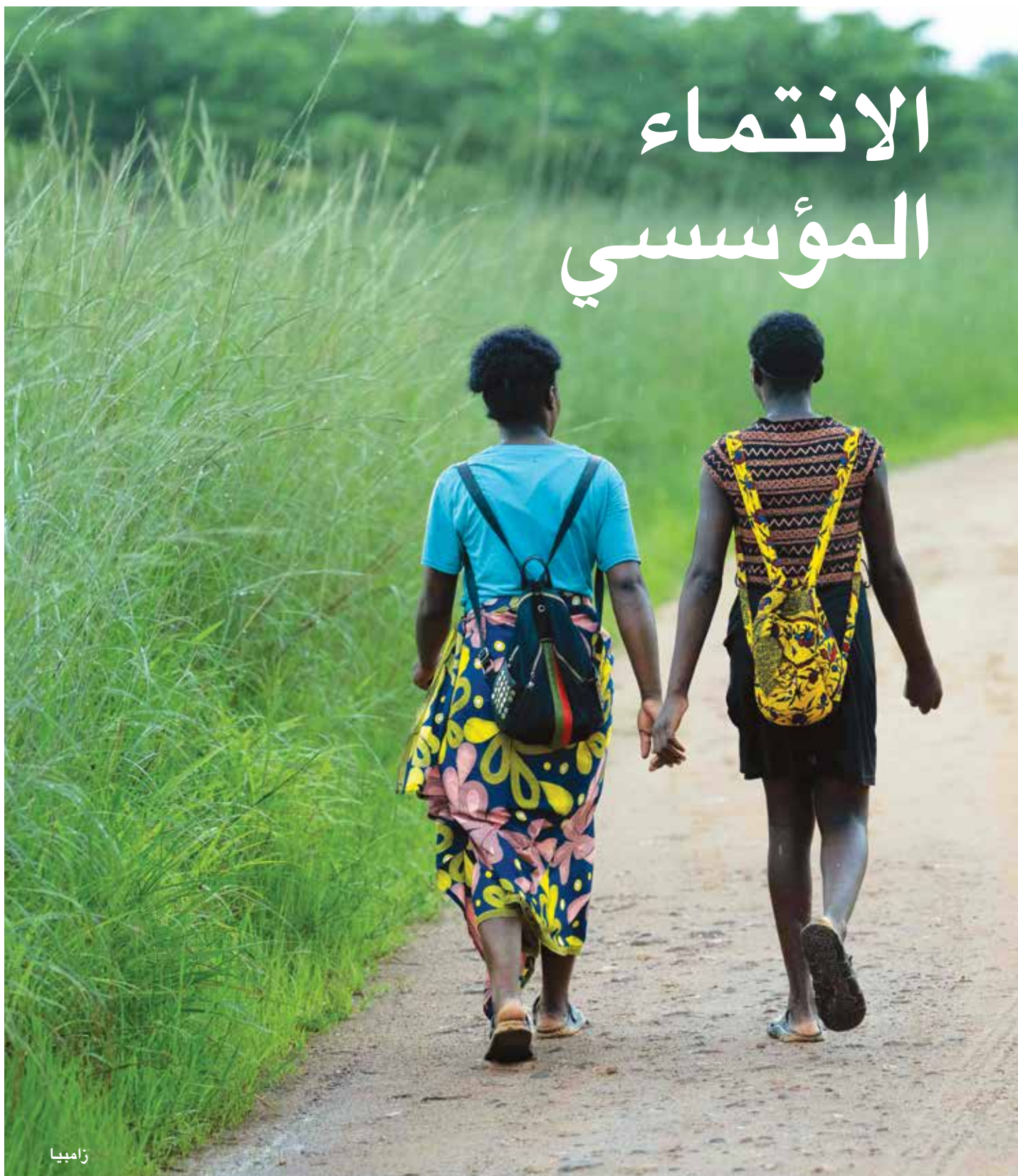


في إطار الضمانات الوقائية، بما في ذلك قضايا مواضيعية في عمليات البنوك المركزية. وبالإضافة إلى ذلك، يُجري الصندوق مراجعات للضمانات الوقائية المالية في الخزنة العامة للدولة عند تقدم أحد البلدان الأعضاء بطلب الاستفادة الاستثنائية من موارد الصندوق في الحالات التي يتم فيها توجيه جزء كبير من الأموال - ٢٥٪ على الأقل - لتمويل ميزانية الدولة وكذلك في الحالات التي تنطوي على انكشافات ائتمانية مجمعة كبيرة مع توجيه ما لا يقل عن ٢٥٪ من الموارد لتمويل الميزانية. وفي نهاية السنة المالية ٢٠٢٦، تم استكمال مراجعة واحدة للضمانات الوقائية المالية، إلى جانب عملية واحدة كانت لا تزال قيد التنفيذ.

ومنذ عام ٢٠٠٠ وحتى نهاية إبريل ٢٠٢٦، أُجريت ٤١٤ عملية تقييم شملت ١٠٦ بنوك مركزية؛ وتم استكمال ٤ عمليات منها خلال السنة المالية ٢٠٢٦، وكانت ٨ عمليات لا تزال قيد التنفيذ في نهاية السنة المالية.

كذلك يتابع الصندوق التقدم الذي تحرزه البنوك المركزية في سياق جهودها لتحسين أطر الضمانات الوقائية وتنفيذ التوصيات الصادرة ضمن عمليات التقييم. وتستمر أعمال المتابعة مادام ائتمان الصندوق قائماً، ويخضع حالياً قرابة ٧٣ بنكا مركزيا لمتابعة الصندوق. وتُعقد كذلك الندوات حول الضمانات الوقائية في إطار أنشطة التواصل الخارجي. وخلال السنة المالية ٢٠٢٦، عُقدت ثلاث ندوات إقليمية وتناولت أهم الممارسات الدولية

الانتماء المؤسسي



زامبيا



الاستدامة والمبادرات الخيرية هي في صميم الجهود المتعلقة بالانتماء المؤسسي في صندوق النقد الدولي.

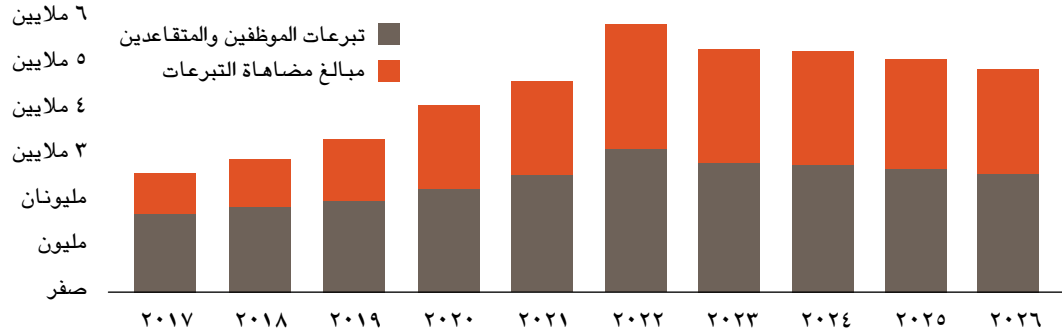
الاستدامة

صندوق النقد الدولي مسؤول أمام بلدانه الأعضاء، البالغ عددها ١٩١ بلدا، عن إدارة الموارد بفعالية. ودمج الاستدامة في عملياته الرئيسية، تمكن الصندوق من تحقيق خفض كبير في استهلاك الطاقة والحد من إنتاج النفايات في عام ٢٠٢٦ محققا بذلك وفورات في التكلفة قابلة للقياس. وتشمل أبرز النقاط ما يلي:

- اجتماعات الربيع والاجتماعات السنوية. حقق صندوق النقد الدولي العملية الثالثة المتتالية لإعادة اعتماد الفعاليات المستدامة (المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس 20121 [ISO]) في فبراير ٢٠٢٦. علاوة على هذا، دأب الصندوق على خفض كم النفايات وتولى إدارة المصروفات المتعلقة بالفعاليات عن طريق التأكيد على إعادة استخدام العلامة التجارية والمواد الترويجية وتأجيرها.
- كفاءة استخدام الطاقة في التكنولوجيا والأجهزة. تُستخدم التكنولوجيات والأجهزة التي تتسم بكفاءة استهلاك الطاقة في مباني المقر الرئيسي لصندوق النقد الدولي مما يؤدي إلى تخفيض استهلاك الطاقة مع تحسين الكفاءة التشغيلية وإمكانية الاستخدام.

الجزء الثالث: من نحن

الشكل البياني ٣-٣: تبرعات الموظفين والمتقاعدين ومبالغ مضاهاة التبرعات، السنوات المالية ٢٠١٧-٢٠٢٦ (بملايين الدولارات)



المصدر: إدارة التواصل، صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: البيانات لا تتضمن سوى تبرعات الموظفين والمتقاعدين ومضاهاة التبرعات المؤسسية، وتستبعد المساهمات الأخرى، بما في ذلك تبرعات الإدارة العليا والمنح التي تقدمها.

للتبرع بالدم بالشراكة مع الصليب الأحمر الأمريكي، والتي جمعت ٢٥ وحدة من الدم - تكفي لإنقاذ أكثر من ٨٠ حياة. وانطلاقاً من هذا النجاح، تم تنظيم خمس حملات للتبرع بالدم في السنة المالية الجارية جمعت ١٧٠ وحدة من ٢٦٠ متبرعا يمكن أن تساهم في إنقاذ حياة ٥١٠ أشخاص.

بالإضافة إلى هذا، أخذ فريق الإدارة العليا في الصندوق وإداراته المختلفة زمام مبادرات مجتمعية على مدار السنة المالية ٢٠٢٦، من بينها تنفيذ فصول للثقافة المالية في المجتمعات المحلية المحرومة من الخدمات الكاملة، والمشاركة في سباقات ماراثون لدعم الجهود الرامية إلى إنهاء ظاهرة المشردين في منطقة واشنطن العاصمة، وجمع الأغذية للمشردين، وإعداد كتب للأطفال المحرومين وتوزيعها عليهم، والمشاركة في الأعمال التطوعية القائمة على المهارات، وتنظيم حملات التبرع بالطعام لبنوك الطعام المحلية. وانخرطت المكاتب الإقليمية والمحلية أيضاً في الأعمال التطوعية المحلية، مما زاد تعزيز مشاركة المجتمعات المحلية وموظفي الصندوق.

برنامج "العطاء معاً" في صندوق النقد الدولي

برنامج "العطاء معاً" هو البرنامج الخيري للصندوق الذي تدعمه المساهمات السخية من الموظفين والمتقاعدين، ويُسَتمكَل بمضاهاة مبالغ التبرعات المؤسسية طوال السنة بنسبة ٥٠٪، و"حملة العطاء لفصل الخريف" لمدة شهرين سنوياً، التي تحقق مضاهاة بنسبة ١٠٠٪. ويتضمن البرنامج أيضاً المنح، والتبرعات من الإدارة العليا والتبرعات المؤسسية، ومجموعة كبيرة من الأنشطة التطوعية.

• العمل التطوعي أصبح العمل التطوعي جزءاً

محورياً وعالي القيمة بشكل متزايد من برنامج "العطاء معاً" في السنة المالية الجارية، مع تنفيذ عدد كبير من المبادرات بقيادة موظفي الصندوق بالشراكة مع الجمعيات الخيرية المحلية. وفي السنة المالية ٢٠٢٦، وسع البرنامج نطاق الفعاليات التطوعية على مستوى الصندوق بأكمله، حيث سجل ٢٣٠ موظفاً ٤٦٣ ساعة تطوع عبر ١٦ فرصة تطوع دعماً لثمانى قضايا. وفي سبتمبر ٢٠٢٤، أطلق صندوق النقد الدولي أيضاً أولى حملاته



ويشارك موظفو الصندوق في إطلاق حملة العطاء ٢٠٢٥، حيث ينخرطون مع المنظمات غير الهادفة للربح ويدعمون المبادرات المجتمعية.

• **الأعمال الإنسانية وجهود الإغاثة في حالات الكوارث** نظم برنامج "العطاء معا" أربع حملات لجمع التبرعات دعماً للأعمال الإنسانية وجهود الإغاثة في حالات الكوارث، حيث بلغ مجموع التبرعات ٢٠٠ ألف دولار. وقدمت هذه الجهود دعماً بالغ الأهمية للمجتمعات المحلية المتضررة بسبب الفيضانات في باكستان، وجنوب شرق آسيا، وإعصار ميليسا في منطقة الكاريبي، والاحتياجات الإنسانية بسبب الحرب في الشرق الأوسط. وتم توجيه تلك المساهمات إلى منظمات الإغاثة الدولية التي تقدم الإعانات الحيوية للأطفال والأسر المتضررة على أرض الواقع في هذه البلدان.

• **حملة العطاء لفصل الخريف - "معا نحقق الرخاء"** انصب تركيز حملة هذا العام "معا نحقق الرخاء" على تقديم رؤية لمستقبل أكثر رخاء، ودعمت المنظمات التي تتصدى للتحديات المتعلقة بالتعليم، وتوفير فرص العمل، والصحة والرعاية. وتمكنت الحملة من جمع مبلغ قدره ٣١٦٦٣٠٨,١٧ دولار في هيئة تبرعات ومبالغ مضاهاة التبرعات. وسجلت مشاركة موظفي الصندوق نسبة قياسية بلغت ٦٥,٧١٪، وهي أعلى نسبة تحققها "حملة العطاء"، مما يعكس المشاركة القوية على مستوى صندوق النقد الدولي بقيادة سفراء العطاء من مختلف الإدارات. وفي المجمل، ساهم ٢٤٣٧ موظفاً و٣٢٢ متقاعداً في الحملة، حيث أظهرنا دعماً واسع النطاق لهذا البرنامج.

• **المنح والتبرعات المؤسسية وتبرعات الإدارة العليا** دأب صندوق النقد الدولي على دعم المبادرات المجتمعية التي تعزز القدرة على الصمود والاستقلال الاقتصادي في منطقة واشنطن العاصمة عن طريق منح سنوية وشراكات طويلة الأمد. وفي السنة المالية ٢٠٢٦، قدم برنامج "العطاء معا" ٤٥ منحة بلغ مجموعها ٦٣٤٩٥٠ دولارا للجمعيات الخيرية المحلية في منطقة واشنطن العاصمة التي تخدم المجتمع المحلي وغيره من المناطق. وساهم الصندوق أيضا بأكثر من ٧٥ ألف دولار في هيئة تبرعات مؤسسية لشركاء محليين لدعم قضايا مثل شراء أجهزة من أجل حملات التبرع بالدم، والمساعدة في مواجهة التشرد، وتوفير الكتب للأطفال المحرومين.

وخلال السنة المالية، تبرعت الإدارة العليا للصندوق بمبلغ ٦٠ ألف دولار خلال البعثات إلى بوركينافاسو، وفيجي، وغامبيا، وسري لانكا. بالإضافة إلى هذا، قدم الصندوق تبرعات مؤسسية بلغ مجموعها ٦٠ ألف دولار للمنظمات المحلية والدولية غير الهادفة للربح دعما لعملها في خدمة المجتمعات المحلية.

ويشارك موظفو صندوق النقد الدولي في حملة للتبرع بالدم ينظمها الصليب الأحمر الأمريكي في مقر الصندوق.

برنامج "العطاء معا" بالأرقام خلال السنة المالية ٢٠٢٦

٥١٢٨٦٧٩ دولارا

مجموع المبلغ المتحقق

٢٠٠ ألف دولار

الأعمال الإنسانية وجهود الإغاثة في حالات الكوارث

٦٣٤٩٥٠ دولارا

المنح

٧٥ ألف دولار

تبرعات مؤسسية

٦٠ ألف دولار

تبرعات من الإدارة العليا

١٥٨٠

مجموع المنظمات التي تلقت الدعم في جميع أنحاء العالم

٤٦٣

عدد ساعات التطوع

١٧٠

عدد وحدات الدم التي تم جمعها

٥١٠

الأرواح التي أنقذت بفضل حملات التبرع بالدم

٦٥,٧١%

مستوى غير مسبوق لمشاركة موظفي الصندوق



موظفونا ومهمتنا وثقافتنا

تهدف استراتيجية الصندوق بشأن الموظفين إلى جذب من يستوفون أعلى معايير الخبرة الفنية والاحتفاظ بهم، مع توفير مكان عمل معزز لقيمة العمل وقادر على احتواء جميع فئات العاملين ويعكس تنوع البلدان الأعضاء في الصندوق. وهذه الأهداف جزء لا يتجزأ من ممارسات موظفينا، مع التركيز على تعزيز تنمية المواهب وإدارتها عن طريق عمليات تعيين وترقية قوية، وخضوع القيادات للمساءلة، وتخطيط انتقال الوظائف للأجيال الجديدة، والفعالية التنظيمية. وتشمل الأولويات المهمة تحقيق تمثيل جغرافي أقوى وتنفيذ استراتيجية إتاحة الوصول لذوي الإعاقة وإدماجهم، التي تسعى إلى تعزيز وجود بيئة يمكن فيها لموظفي الصندوق من ذوي الإعاقة ومقدمي الرعاية لهم إحراز تقدم كبير. وتمثل هذه الجهود ركيزة التزامنا بتوفير بيئة عمل تشجع ارتفاع مستوى الأداء والمشاركة، مما يدفع مهمة صندوق النقد الدولي العالمية قدماً.



السيدة كريستالينا غورغييفا، المدير العام، تشارك في فعالية ثقافية تاييلندية خلال الاجتماعات السنوية لمجلسي محافظي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ٢٠٢٥ في واشنطن العاصمة.

خطاب الإرفاق الموجه إلى مجلس المحافظين

١ أغسطس ٢٠٢٦

السيد رئيس مجلس المحافظين،

يشرفني أن أقدم إلى مجلس المحافظين التقرير السنوي للمجلس التنفيذي عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ إبريل ٢٠٢٦، وذلك وفقا لأحكام المادة الثانية عشرة، القسم ٧ (أ) من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي والقسم العاشر من النظام الداخلي للصندوق. ووفقا لأحكام القسم العشرين من النظام الداخلي، تم نشر الميزانيتين الإدارية والرأسمالية للصندوق عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ إبريل ٢٠٢٦ بعد اعتمادهما من المجلس التنفيذي على الموقع الإلكتروني للتقرير السنوي على شبكة الإنترنت. وتم نشر الكشف المالية المدققة للسنة المالية المنتهية في ٣٠ إبريل ٢٠٢٦ لإدارة العمليات العامة، وإدارة حقوق السحب الخاصة، والحسابات التي يديرها الصندوق، إلى جانب تقارير شركة التدقيق الخارجي بشأن تلك الكشف، في الملحق السادس وعلى الرابط الإلكتروني IMF.org/AR2026. وقد خضعت عمليات التدقيق الخارجي لإشراف لجنة التدقيق الخارجي، المؤلفة من السيد تيروهي سا تاماي (رئيسا)، والسيدة كاثرين إنغرام، والسيد روك أوبيه، وذلك وفقا لأحكام القسم العشرين (ج) من النظام الداخلي للصندوق.

مع أطيب التحيات،



كريستالينا غورغييفا
المدير العام ورئيس المجلس التنفيذي



التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي ٢٠٢٦
طالع المزيد على شبكة
الإنترنت
IMF.ORG/AR2026

الصور الفوتوغرافية:

Unsplash/Vadim Kaipov	الغلاف
IMF Photo/Kim Haughton	صفحة ٣
IMF Photo/Lisa Marie David	الصفحتان ٤-٥
IMF Photo/Julien Durand	الصفحتان ٦-٧
istock/Wengen Ling	الصفحتان ١٠-١١
IMF Photo	الصفحتان ١٢-١٣
istock/thitvong	صفحة ١٧
IMF Photo	الصفحتان ١٨-١٩
istock/Karl Hendon	صفحة ٢٣
IMF Photo	صفحة ٢٤
IMF Photo/Scott McIntyre	صفحة ٢٦
unsplash/Martin Widenka	صفحة ٢٧
IMF Photo	صفحة ٢٧
IMF Photo/Kim Haughton	صفحة ٢٧
IMF Photo/Cristina Baussan	صفحة ٢٨
IMF Photo/Elyor Nemat	صفحة ٢٩
istock/peeterv	صفحة ٢٩
IMF Photo/Wojciech Grzedzinski	صفحة ٣٠
IMF Photo	صفحة ٣٠
IMF Photo /Scott McIntyre	صفحة ٣٧
IMF Photo	صفحة ٣٨
IMF Photo/Kim Haughton	صفحة ٣٩
IMF Photo/Kim Haughton	صفحة ٤٠
IMF Photo/Armend Nimani	صفحة ٤١
IMF Photo	صفحة ٤١
IMF Photo/Walter Hurtado Lozano	صفحة ٤٢
IMF Photo	صفحة ٤٣
IMF Photo	صفحة ٤٣
IMF Photo/Melissa Lyttle	صفحة ٤٤
IMF Photo/Kim Haughton	صفحة ٤٥
IMF Photo	صفحة ٤٦
IMF Photo	صفحة ٥٤
IMF Photo/Yam G-Jun	صفحة ٥٥
IMF Photo	الصفحتان ٥٦-٥٧
IMF Photo/Kim Haughton	الصفحتان ٥٨-٥٩
IMF Photo/Kim Haughton	الصفحتان ٦٠-٦١
IMF Photo	صفحة ٦٤
IMF Photo	صفحة ٦٧
IMF Photo/Stephen Voss	صفحة ٦٨
IMF Photo/Kim Haughton	صفحة ٧١
IMF Photo/Staniislav Filippov	صفحة ٧٢
IMF Photo	صفحة ٧٣
IMF Photo	صفحة ٧٤
IMF Photo/Cory Hancock	صفحة ٧٥
IMF Photo	صفحة ٧٦
IMF Photo/Nicholas Karlin	صفحة ٧٧
IMF Photo	صفحة ٧٩
IMF Photo	صفحة ٨٠
IMF Photo/Kim Haughton	صفحة ٨٢
IMF Photo	صفحة ٨٣
IMF Photo/Nicholas Karlin	صفحة ٨٥
IMF Photo/Melissa Lyttle	صفحة ٨٦
IMF Photo/Ariana Lindquist	صفحة ٨٧

يمكنك الحصول على التقرير السنوي لعام ٢٠٢٦ وتنزيله إلكترونياً بالإضافة إلى الكشف المالية وموارد إضافية أخرى على الصفحة الإلكترونية للتقرير السنوي. IMF.org/AR2026

هذا التقرير السنوي من إعداد قسم الناشر بإدارة التواصل في صندوق النقد الدولي، بالتشاور مع مجموعة مختلفة من إدارات الصندوق. وأشرف على عمل الفريق المعني بإعداد التقرير كل من جيريمي هاريسون وهاربيت تولبات وجيم بيردو، في إطار توجيهات لجنة التقييم المنبثقة عن المجلس التنفيذي برئاسة أندريه رونكاليا. وياشر مهام المحرر الرئيسي هاري كروغليك، وتولى بيجينغ (بينى) لي مهام المحرر ومدير المشروع. وشغلت دينيس بيرغريون منصب مدير الإنتاج. وعمل جو بروكوبيو مستشاراً للابتكار، وقدم خوسيه موراليس مينديسابال المساعدة في التصميم الرقمي. وقام بترجمة النسخة العربية وإعدادها للنشر موظفو شعبة اللغة العربية التابعة لقسم الخدمات اللغوية في صندوق النقد الدولي.

© حقوق الطبع والنشر. صندوق النقد الدولي ٢٠٢٦. جميع الحقوق محفوظة.

التصميم: Feisty Brown, feistybrown.com
تصميم الصفحة الإلكترونية: Cantilever, cantilever.co

الرسوم التوضيحية

Chad Hagen/joaniebrep.com	صفحة ١٤
Dan Funderburgh/debutart.com	صفحة ٢٠

الاختصارات

artificial intelligence	AI
الذكاء الاصطناعي	
anti-money laundering/combating the financing of terrorism	AML/CFT
مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	
bilateral borrowing agreement	BBA
اتفاقيات الاقتراض الثنائية	
Catastrophe Containment and Relief Trust	CCRT
الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون	
capacity development	CD
تنمية القدرات	
disease caused by the coronavirus	COVID-19
مرض نتيجة الإصابة بفيروس كورونا	
Debt Management Facility	DMF
تسهيل إدارة الدين	
Debt Service Suspension Initiative	DSSI
مبادرة تعليق مدفوعات خدمة الدين	
Extended Credit Facility	ECF
التسهيل الائتماني الممدد	
Extended Fund Facility	EFF
تسهيل الصندوق الممدد	
emerging market and developing economy	EMDE
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	
Flexible Credit Line	FCL
خط الائتمان المرن	
Financial Sector Assessment Program	FSAP
برنامج تقييم القطاع المالي	
Financial Sector Stability Fund	FSSF
صندوق استقرار القطاع المالي	
financial year	FY
سنة مالية	
Group of Twenty	G20
مجموعة العشرين	
gross domestic product	GDP
إجمالي الناتج المحلي	
gross national income	GNI
إجمالي الدخل القومي	
General Resources Account	GRA
حساب الموارد العامة	
General Review of Quotas	GRQ
الراجعة العامة للحصص	
Heavily Indebted Poor Country	HIPC
البلدان الفقيرة المغطاة بالديون	
International Development Association	IDA
المؤسسة الدولية للتنمية	
Independent Evaluation Office	IEO
مكتب التقييم المستقل	
International Monetary Fund	IMF
صندوق النقد الدولي	
Managing Natural Resource Wealth	MNRW
الصندوق الاستئماني للمواضيع المعنى بإدارة الموارد الطبيعية	
New Arrangements to Borrow	NAB
الاتفاقيات الجديدة للاقتراض	
Pacific Financial Technical Assistance Center	PFTAC
مركز المساعدة الفنية المالية لمنطقة المحيط الهادئ	
Public Investment Management Assessment	PIMA
تقييم إدارة الاستثمار العام	
Precautionary and Liquidity Line	PLL
خط الوقاية والسيولة	
Poverty Reduction and Growth Trust	PRGT
الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر	
Poverty Reduction Strategy	PRS
استراتيجية الحد من الفقر	
Rapid Credit Facility	RCF
التسهيل الائتماني السريع	
Rapid Financing Instrument	RFI
أداة التمويل السريع	
Resilience and Sustainability Facility	RSF
تسهيل الصلابة والاستدامة	
Resilience and Sustainability Trust	RST
الصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة	
Stand-By Arrangement	SBA
اتفاق استعداد ائتماني	
Standby Credit Facility	SCF
تسهيل الاستعداد الائتماني	
special drawing right	SDR
حق السحب الخاص	
Short-Term Liquidity Line	SLL
خط السيولة قصيرة الأجل	
upper credit tranche	UCT
شريحة ائتمانية عليا	
United Nations	UN
الأمم المتحدة	
World Bank Group	WBG
مجموعة البنك الدولي	

”بينما تسعى
بلداننا الأعضاء
لاجتياز التيارات
المعاكسة الراهنة،
فإن الصندوق
يقف بجوارها مع
تنويع أشكال الدعم
الذي يقدمه لتلبية
احتياجات كل بلد
على حدة.”

كريستالينا غورغييفا
المدير العام



ARABIC



PUBLICATIONS